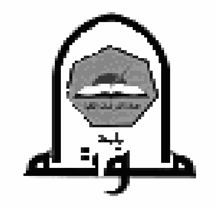


جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

اتجاهات الزوجات نحو تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية ودوره في أحداث العنف ضدهن " لواء قصبة الكرك أنموذجاً "

إعداد الطالب

بسام سالم المدادحه

إشراف

الدكتور حسين طه المحادين

رسـالة مقدمـة إلى كليـة الدراسـات العليـا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في علـم الجريمـة/ قسـم علـم الاجتمـاع

جامعة مؤتة، 2015 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بسام سالم المدادحة الموسومة بـ:

اتجاهات الزوجات نحو تدخل اهل الزوجين في علاقاتهن الاسرية و دوره في احداث العنف ضدهن /لواء قصبة الكرك انموذجا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الجريمة**.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
د. حسين طه المحادين		٢٠١٥/٥/١٢	مشرفاً ورئيسا
د. مراد عبدالله المواجدة		٢٠١٥/٥/١٢	عضواً
د. ولاء عبدالفتاح الصرايرة		٢٠١٥/٥/١٢	عضواً
د. خليل عبدالرحمن المعايطة		٢٠١٥/٥/١٢	عضواً



عميد الدراسات العليا
د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي : ٦١٧١٠
تلفون :٠٣/٢٣٧٢٣٨٠-٩٩
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى من أضاء بعلمه ظُلمات الجهل

إلى نبي العلم والمعرفة

النبي الأمِي الكريم **محمد بن عبدا** صلّ ا عليه وسلم

أهدى ثمرةِ جهدي

لعلي أنال به شفاعته يوم القيامة

سائلاً ا العلي القدير أن يكون عملي هذا خالصاً ِلوجهه تعالى

بسام سالم فارس المدادحه



الشكر والتقدير

الحمد لله أن من على وقدر بحوله وفضله أن وفقني لإنجاز هذه الرسالة حمداً يليقُ بجلال وجهه وعظيم منه وفضله. لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشُكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى أستاذي الدكتور "حسين طه المحادين" المشرف على هذه الرسالة، والذي لم يئن، أو يكلّ، أو يملّ هنيئه، في تقديم نصح أو إرشاد أو توجيه، مثمناً له ملاحظاته القيمة وإرشاداته النيرة، وتعقيباته السديدة. سائلاً القدير في علاه أن يحفظه، ويرعاه، وينعم عليه من الخير ما يرتضيه.

كما يسرني أن أقدم خالص تقديري وعظيم احترامي إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة: الدكتور " مراد المواجدة " و الدكتور " خليل المعايطة " و الدكتورة " ولاء الصرايرة ". لتلطفهم وتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي، وتحملهم عناء الحضور، وعبء قراءتها وتمحيصها ومراجعتها. وكُلى ثقة بأن ملاحظاتهم القيمة، إثراء لفقراتها وسداداً لثُغر النقص فيها، وتحسيناً لجودتها شكلاً ومضموناً.

وواجب علي اعترافاً بالجميل، ورد الفضل لأهل الفضل؛ والداي العزيزين بوابات الرحمة والعطف والحنان، إخوتي وأخواتي العضد والسند. تعجز حروف الضاد عن الثناء.

كما أقدم شكري وتقديري إلى جميع أساتذتي ممن تتلمذت على أيديهم في قسم علم الاجتماع في جامعة مؤتة الغراء، خالص أمنياتي لهم أن يمد الله في أعمارهم، ويستزيدون من فضله وعلمه.

كما لا يفوتني أن أقدم اعتزازي وشكري لزملاء وزميلات الدراسة وجميع من ساندني وأعانني، وكلُ من كان له إسهام لإخراج هذا الجهد بصورته النهائية شكلاً ومضموناً.

بسام سالم المدادحه

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

الملخص

اتجاهات الزوجات نحو تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهن "لواء قصبة الكرك أنموذجاً"

بسام سالم المدادحه

جامعة مؤتة، 2015

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى اتجاهات الزوجات في لواء قصبة محافظة الكرك نحو تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهن. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء " استبانه ", تكونت من جزئيين هما: الجزء الأول تكون من " الخصائص الشخصية والديموغرافية "، والجزء الثاني توزع على أربعة محاور لقياس الفقرات, كما استخدمت وسيلة " مجموعات النقاش البؤرية " لتوليد البيانات الكميه للدراسة. وبعد التحقق من صدق وبناء الأداة, طُبقت الدراسة على عينة عشوائية عنقودية تُمثل الأسر في لواء قصبة الكرك بلغت (422) مبحوثة من مجتمع الدراسة الأصلي البالغ حجمه (11128) أسرة، واتبعت الدراسة منهج المسح الاجتماعي. وأظهرت نتائج الدراسة بأن مستوى اتجاهات الزوجات نحو " طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة " و " عوامل وأشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " جاء بدرجة متوسطة. وأن مستوى اتجاهاتهن نحو أشكال العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة جاء بدرجة منخفضة. كما أظهرت أن مستويات " العنف الموجه ضد الزوجات ", تزداد بزيادة تدخل الأهل في حياة أسر الزوجات, وزيادة تأثير " عوامل وأشكال " تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية, حيث تبين وجود علاقة طردية بينهما.

وخلصت الدراسة بناءاً على نتائجها إلى مجموعة من التوصيات من أهمها: إيجاد برامج مؤسسيه حكومية (وقائية وعلاجية) للأفراد المقبلين على الزواج، والمتزوجون. من خلال عقد الدورات التثقيفية من اجل توعيتهم وتعريفهم بطبيعة العلاقات الأسرية والزوجية، وما يترتب عليها من مسؤوليات مستقبلية، للحد من تفاقم الخلافات الزوجية المفضية إلى حدوث العنف.

Abstract

" Wives trends toward interference of their parents and husbands parents in their relationship, and it's role in the violence against them. Karak district a model.

Bassam Salem Madadha

Mutah University, 2015

The study aimed to identify the wives' trends in Karak governorate district toward the spouses' parents interference of their family relationship, its factors, and forms leading to the occurrence cause of different levels of violence against them. And to achieve the objectives of the study were building a questionnaire consisted of two parts: the first part is of personal and demographic characteristics, and the second part is distributed on four axes for measuring paragraphs, also "focal discussion groups" mean is used to generate quantitative data for the study, after checking the sincerity and construction, the study applied to a random sample of families in the cluster represents the Karak district reached (422) Researched of the original study of community size (11128) family, and the social survey method is used in the study, which it's results showed that the level of wives attitudes towards the nature of the relationship between the spouses' parents and the family and the factors and forms of parents' interference in family relationships have come to a fair degree, and their attitudes level towards forms of violence against wives in the family came low-grade, and it showed that "violence against wives" levels is increased by The increasing of parental intervention in the lives of wives' families and increase the impact of factors and forms of the spouses' parents interference in family relationships, where it was found a positive relationship between them.

The study concluded that based on the results of a set of recommendations including: a governmental mandatory founders programs (preventive and curative) for the individuals who are going to marry, and married couples. By holding educational courses in order to educate and introduce them to the nature of family and marital relations, and their future responsibilities, to reduce the aggravation of marital disputes leading to the occurrence of violence.

.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

أجمع الباحثون في شؤون الأسرة Family على أن الأسرة تُعد أقدم مؤسسة اجتماعية للتربية عرفها الإنسان (عثمان، 2012). وتُوجد كنظام اجتماعي asocial system في مختلف أنواع المجتمعات البدائية والمتطورة على حد السواء، ومـرت الأسرة عبر العصور بتطورات مختلفة منذُ أقدم الأزمان إلى يومنا هـذا، وركـزت أثناء تطورها على تنشئة أفرادها وتأهيلهم للحياة من كافة النواحي، فأصبحت الأسرة نظام اجتماعي تتركز السلطة Authority فيه للأقوى، فـأُعطي الرجـل بحـسب تكوينه البيولوجي رئاستها وأصبحت المرأة تابعة له. إلى أن أصبح للمرأة دوراً مهماً إلى جانب الرجل في بعض المجتمعات الامومية Matrilineal (ناصر، 2006).

وتُعد الأسرة أساساً في تشكيل البناء الاجتماعي ومن أهم العوامـل المكونـة لشخصية الفرد، ومن هذا المنطلق اتخذت الشريعة الإسلامية كل السبل التـي مـن شأنها حماية هذا الكيان من التفكك والانهيار، وأهتم الإسلام بالأسرة وتنظيمها ودعا إلى الأخلاق الحميدة والحسنة في التعامل بين أعضائها بين الأب وأبنائه وبين الزوج وزوجته (الطراونه وعبد الجواد، 2004).

ولقد حث الإسلام على تكوين علاقة ايجابية بين الزوج والزوجة بهدف أن تنشأ الأسرة على المودة والمحبة والرضا، وأن يعامل الزوج زوجته معاملة ايجابية وأن يعاشرها بالمعروف، ويحترم إنسانيتها (المجلس الـوطني لـشؤون الأسـرة، 2010). وقد نهت الشريعة عن كل شيء يؤدي إلى اضطراب الأسرة ويفسد حسن العشرة ودعت الزوج إلى احترام زوجته وعدم أهانتها، ولـزوم الرفـق بالزوجـة وحسن معاملتها دائماً وخاصة أمام أولادها، فإن في إضعاف شخصية المرأة محاذير ومساوئ كثيرة (العبادي، 2008). فالرجل والمرأة معاً يشكلان كزوجين أساس بناء المجتمع ونموه وتطوره وهو بناء الأسرة وتكوينها (عماد الـدين، 2005). وإعـداد أفرادها على أداء أدوارهم الاجتماعية بفاعلية Social role, وهـي المنـوط بهـا

الحفاظ على تراث المجتمع من خلال تربية أفرادها وتنشئتهم على ذلـك التـراث، والحرص على نقله من فرد لأخر ومن جيل لأخر (عبد المنعم، 2004).

وتُعد الأسرة المتماسكة التي يسودها الجو الأسري السليم والعلاقات الأسرية الحميمة Family times بين أعضائها الدعامة الأساسية لتماسكها وسلامتها، ومـن بعده تماسك المجتمع وتقدمه وازدهاره. وتتأثر العلاقة بين أفراد الأسـرة وخاصـة الزوجين بما يطرأ عليها من مشكلات وأزمات أثرت بشكل أو بأخر في العلاقـات بين الزوجين، مما أدى إلى تفريغها من قبل الأزواج على هيأة ممارسات عنيفة ضد الزوجة (موسى، 2007).

إن التزام الزوجين بالمحافظة على حقوق الأخر والعمل بما يسهم في جعل الحياة أكثر سعادة، ويجعلها أكثر انسجاماً وقُدرة على التعامل مع ما يواجههما مـن صعوبات ومشاكل بطرق أكثر فاعلية، مستخدمين الحوار والنقاش والتفكير بالمشاكل بهدوء بدلاً من الصراخ والجدال والذي يؤدي عادةً إلى الإساءة للزوجة (المجـالي، 2011). فضغوطات الحياة قد ازدادت، وازدادت معها الأعباء التي تقع على كاهـل الفرد، ويستجيب الأفراد لهذه الضغوطات بطرقٍ مختلفة، فتظهر سلوكيات إيجابيـة في التعامل مع الصعوبات والخلافات الأسرية Family disputes، ويظهر أيـضاً سلوكيات أخرى سلبية كوسيلة للتعبير عن الغضب أو الانزعاج مما يتعـرض لـه الفرد من ضغوط تقودهِ لان يتصرف بعنف مبتعداً بـذلك عـن الحكمـة، وملحقـاً أضراراً مادية ومعنوية بأعز الناس إليه (بنات، 2008). فَمن شـأن حـدوث هـذه الخلافات الزوجية أن ينتُج عنها ردود أفعال غير مرغوب فيهـا، تُظهـر الخـلاف وتُوضحه، ثم تُحوله إلى نُفور وشِقاق وزيادة في ردود الأفعال غير المرغوب فيها، فيختل بذلك التفاعل الزواجي Marital interaction ويسوء التوافـق الزواجـي Marital adjustment وتَضعف العلاقة الزوجية، مما يؤدى ذلك إلـى حـدوث العنف Violence (مرسي، 1991).

ومن الصعوبة بِمكان دراسة العنف من كل زواياه ولكن من الممكن دراسـة بعض أنواعه فقط، كالعنف ضد الزوجة Violence against wife، ويعتبر العنف سلوك لا يمكن التنبؤ ببدايته أو نهايته، فدوافعه أو عوامله متعـددة (سـيف الـدين،

2003). فالعنف ظاهرة تنمو ضمن اتجاهات عالمية Attitudes، بحيث يصعب تَحديد عامل معين يقف وراءها (المحادين، 2012).

ويشكل تدخل أهل الزوجين Interference of the couple في العلاقة الزوجية والحياة الأسرية لأبنائهم المتزوجين، أحد العوامل المسببة للعنف إذا مورست بشكل سلبي، فَغالباً ما يؤدي هذا التدخل بأشكاله المختلفة إلى نتائج سلبية، فأُسرة الزوجين كثيراً ما تسعى إلى أن تكون طرفاً في توجيه مسار الحياة الزوجية لأبنائهم المتزوجين، وما ينجم بشكل طبيعي عن عدم رضا الزوجين عن هذا التدخل من حدوث المشاكل بينهما (يوسف، 2004). فالتدخل السلبي في العلاقة الأسرية للزوجين من قبل أهلهما، قد يحدث شرخاً في هذه العلاقة مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الأسرة، ومن ثم هدمها. فيتدخل أهل الزوجين بدافع الحب والحرص على مصلحة الزوجين، أو بدافع امتلاكهما للخبرة والحِكمة في اتخاذ القرارات الأسرية بدلاً منهما، فَيسقط بذلك الأهل حياتهما الأسرية على واقع العلاقة الأسرية لأبنائهم المتزوجين وخاصة والدة الزوجين، وقد يحدث التدخل بسبب عدم مباركة الأهل لهذا الزواج (سعيد، 2009).

كذلك فإن الشخصية المتسلطة للأهل وخاصة شخصية الأبوين، لا سيما إذا كان الابن ذو شخصية ضعيفة، فَيحدث الجدل ويحتدم وتَحدث الخلافات نتيجة حب السيطرة والرغبة في إدارة منزل الأبناء المتزوجين من قبل الأهل (خليل، 2008). فعندما يستصعب الأهل تقليل تسلطهم، يمكن للفروقات البسيطة حينذاك أن تتحول إلى نزاعات كبيرة (الرواجبة، 2001). وتلعب الغيرة أحد العوامل التي تدعو إلى تدخل الأهل، كغيرة الأم تجاه الزوجة التي سلبتها أبنها، أو غيرة الأخوات غير المتزوجات وتدخُلهن في العلاقة الزوجية للأخت المتزوجة، كذلك اشتراك الزوجين مع الأهل في السكن أو قُرب سكنهما منهما. ويحدث التدخل في الحياة الأسرية في حال اعتماد الابن على الأهل أو اعتماد الأهل على الأبناء المتزوجين حيث تُشكل الظروف الاقتصادية السيئة للأهل أو للزوجين عاملاً مهماً في طبيعة العلاقات الأسرية (صالح، 2004). كما أن إتباع القواعد الدينية في تهذيب الأسر وتربية

الأبناء بشكل سليم يؤدي إلى الحد من أشكال العنف الناتج عن تدخل الأهل في العلاقة الأسرية لأبنائهم المتزوجين (الطراونه وعبد الجواد، 2004).

وتُعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة Violence against women ظاهرة عالمية، تُعاني منها المرأة في كل مكان وأينما وجدت، وإن اختلفت أشكالها، فالعنف ضد المرأة لا يعرف حدوداً جغرافية أو حضارية ولا يقتصر على مجتمعات معينة، وينتشر في مختلف الطبقات الاجتماعية والمستويات التعليمية والاجتماعية والمهنية، ويمكن أن يقوم بالعنف أي شخص بغض النظر عن الموقع الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، الدين أو المعتقد، الجنسية، العرق، العمر، وأينما كان (الخالدي والعلمي، 2009).

وتُعد المرأة هي الأكثر تعرضاً للعنف وخاصة الزوجة، رغم أن الموروثات الثقافية والدينية دعت لاحترام المرأة وتقديرها كأم وزوجة وأختاً وأبنه، ورغم تنامي أعمال العنف ضد المرأة ألا أن هناك إدراكاً متزايداً لأهمية العنف كمشكله اجتماعية قائمة في المجتمع، والعنف ضد المرأة إنما هو نتاج لتراكمات ثقافية تتعلق بالقوامة الذكورية Male guardianship، على الرغم من المتغيرات الحاصلة في أنماط السلوك الاجتماعي (الداهري، 2008). كما يعتبر العنف ضد المرأة شكلاً من أشكال التميز ضِدها، إذ يعطل بصورة جديه قُدرتها على التمتع بحقوقها وحرياتها، أو يلغيها بوصفه مظهراً من مظاهر الاختلال التاريخي في علاقاتِ القوى بين الرجل والمرأة، وإحدى الآليات الاجتماعية لإخضاعها للسيطرة (عبادة وأبو دوح، 2008).

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذه الظاهرة إلا أنها لم تَحظى بالاهتمام الكافي إلا مؤخراً، حيث بدأت الحركة النسوية العالمية Feminism تُؤكد على أهمية ربط قضايا حقوق المرأة بقضايا حقوق الإنسان، واعتبار العنف ضد المرأة انتهاكاً صارخاً لحقوقها الأساسية (حسين،2007). حيث بدأ الاهتمام بها منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين (عبد الودود، 2012).

ومع نُهوض الحركات النسوية أصبح العنف ضد المرأة في الحياة اليومية من الموضوعات ذائعة الصيت، إذ تزايد الاهتمام بظاهرة العنف مع أتساع الإحصاءات Statistics الدالة عليها في كل المجتمعات المعاصرة بِلا استثناء، على الرغم من

الاختلافات الثقافية بين هذه المجتمعات فيما يتعلق بأسباب وصور ونتائج ممارسة العنف ضد المرأة (الطنطاوي وآخرون، 2005).

ويرتبط سلوك العنف بالأسرةِ ويستمد حساسيته البالغة من أهمية الأسرة في حياة الفرد، والتي من المفترض أن تكون المصدر الرئيس الذي يستمد منه الفرد قُوته ومكانته الاجتماعية، وإحساسه بالأمن والراحة النفسية، إلا أن هذه الوظيفة تختل في بعض الأحيان، وتتحول الأسرة إلى مصدر إزعاج وتهديد لأحد أفرادها فَيشُعر بعدم الأمان، وربما يكون عرضة للعنف والإساءة من قبل بعض أفراد الأسرة وخاصة رب الأسرة (حمدان، 2011).

وتُؤدي الاتجاهات دوراً مهماً في استجابات الفرد المختلفة للمثيرات المتباينة التي يتعرض لها في حياته اليومية، وقد تكون تلك الاستجابات لمثيرات ايجابية أو سلبية بناء على تقبله أو رفضه لتلك المثيرات، وتُنظم الاتجاهات العمليات الانفعالية والإدراكية والمعرفية من ناحية، وتعمل على توجيه الفرد إلى اتخاذ السلوك الملائم والمقبول لدى أفراد الجماعة، كما تُساعد الجماعة على اتخاذِ القرارات في بعض المواقف الاجتماعية والنفسية بثقة تامة ودون ترددٍ من ناحية أخرى (الزبيدي، 2003). ويعتبر الفيلسوف الانجليزي هربرت سبنسر H.Spencer أول من استخدم هذا المصطلح عام 1862 في كتابه المبادئ الأولى، فقال: إن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل كثيرة، يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني، ونحن نصغي إلى هذا الجدل ونُشارك فيه (المحادين، 2011)، ويرجع شيوع هذا المفهوم لكونه يعكس مدى إدراك الفرد للبيئة المحيطة به، وتُحدد الطريقة التي يستجيب بها للمواقف المختلفة، وبالتالي استيعابها لتأثير ظروف السياق الاجتماعي الذي يتعامل معه الفرد، وبذلك تكون العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة تفاعل وتأثير متبادل (المعايطة، 2000).

وتأتي هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهاتِ الزوجات الأردنيات نحو تدخل أهل الزوجين في علاقاتِهن الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهن.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

مع زيادة حجم ظاهرة العنف ضد المرأة عامة والزوجة بشكل خاص زاد الاهتمام بها مِنذُ بداية التسعينات من هذا القرن (الحراحشه، 2007). وأُعتُبرت ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة مجتمعية بالغةِ الأهمية بعد أن أصبحت ظاهرة عالمية لا ترتبط بدرجة تقدم المجتمع أو تخلفه، كما أنها لا ترتبط بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي لأفراده، فالدراسات أثبتت أن المرأة تقع ضحية للعنف في مختلف المجتمعات على اختلافِ الطبقات والشرائح المجتمعية وليست في طبقة دون الأخرى أو شريحة دون غيرها (عبادة وأبو دوح، 2008).

ومن خلال تأمل صور العنف ضد المرأة تتميز العلاقة بين ما يقع على المرأة من اضطهاد وبين ما يفرضه النظام والبناء الاجتماعي العام، وما يرتبط به من انساق وعلاقات وبين ما تتعرض له المرأة وخاصة الزوجة من عنف مادي ومعنوي، وذلك نظراً لما يشكله بِناء القوة التقليدي الذي يقوم على تفوق الرجل وسيطرته الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وفي الأسرة خاصة، ذلك البِناء الذي يدعم حق الزوج في استخدام العنف ضد الزوجة (الضبع، 2008).

وقد أشارت إحصائيات إدارة حماية الأسرة خلال الأعوام 2005 – 2014، إلى تنامي هذه الظاهرة في الأردن، وزيادة معدلات العنف الأسري بشكل عام والعنف ضد الزوجات على وجه الخصوص. إذ بلغت عدد الحالات التي قامت إدارة حماية الأسرة بالتعامل معها سنة 2005 (1777) حالة ارتفعت إلى (6416) حالة سنة 2009، لتصل إلى (7606) حالة عنف أُسري في عامِ 2014 , وكما يظهره الجدول التالي.

عدد الحالات المعنفة التي تعاملت معها إدارة حماية الأسرة اجتماعياً وإدارياً وقضائياً خلال الأعوام (2005 – 2014)

السنة	الحالات المحولة إلى مكتب الخدمة		الحالات المحولة إلى الحاكم الإداري		الحالات المحولة إلى القضاء	
	عدد الحالات	النسبة المئوية%	عدد الحالات	النسبة المئوية%	عدد الحالات	النسبة المئوية%
2005	777	2.32	120	1.83	880	4.94
2006	773	2.31	197	3.00	773	4.34
2007	1319	3.95	282	4.30	1343	7.54
2008	3658	10.96	358	5.46	1326	7.44
2009	4208	12.61	536	8.18	1672	9.39
2010	5274	15.80	1308	19.97	2023	11.36
2011	4820	14.44	991	15.13	2120	11.91
2012	4392	13.16	868	13.25	2614	14.68
2013	4022	12.05	957	14.61	2494	14.01
2014	4120	12.34	931	14.21	2555	14.35
المجموع	**33363**	**%100**	**6548**	**%100**	**17800**	**%100**

*** إحصائية إدارة حماية الأسرة(2014).**

وفي الحياةِ الزوجية قد يتدخل عديد من العوامل لأستقرر الحياة الأسرية ونجاحها، وقد تُؤثر هذه العوامل بطريقة عكسية ينتُج عنها اضطراب الحياة الزوجية، وتُؤدي بالتالي إلى الصراع والخلافات, وبالتالي حدوث العنف.

ولِكون مجتمع الدراسة تَحكُمه في الغالبِ العادات والتقاليد التي تَحكُم في أغلب الأحيان العلاقات الأسرية والتي تدعو أهل الزوجين إلى التدخل في العلاقة الأسرية لأبنائهم المتزوجين، وفي شؤونهم الحياتية، وما ينتُج عن هذا التدخل من حدوث العنف ضد الزوجات، وهذه مشكله تستحق البحث والدراسة في ضوءِ نقص المكتبة الأردنية بدراسةٍ متعمقة بخصوص تدخل الأهل في الحياة الأسرية للأبناء المتزوجين ودوره في حدوث العنف الواقع على الزوجات. حيث جاءت هذه الدراسة لمعرفة اتجاهات الزوجات نحو تدخل أهل الزوجين في علاقاتِهن الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهن.

وفي ضوء ما أشارت إليه إحدى نتائج الدراسات التي أجريت في الأردن والعالم العربي مثل؛ (دراسة كساب، 2011. ودراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008. ودراسة يحي، 2013). إلى أن تدخل أهل الزوجين في العلاقة الأسرية للأبناء يعتبر أحد العوامل في وقوع العنف ضد الزوجة، وهذا النوع السلبي من التدخل هو محطُ دراستنا لأنه يعتبر أحد العوامل المسببة للمشاكل الزوجية التي تُعاني منها الأسرة الأردنية.

وتَكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الرئيسي: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو " تدخل أهل الزوجين في علاقاتِهن الأسرية " ودوره في إحداث العنف ضدهن ؟.

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

السؤال الفرعي الأول: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة " نحو العنف الموجه ضد الزوجات " في الأسرة ؟.

السؤال الفرعي الثاني: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو " عوامل تدخل أهل الزوجين " في العلاقاتِ الأسرية.

السؤال الفرعي الثالث: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو " أشكال تدخل أهل الزوجين" في العلاقاتِ الأسرية ؟.

السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين " طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة " و " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " ؟.

السؤال الفرعي الخامس: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين " عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " و " العنف الموجه ضد الزوجات " في الأسرة ؟.

السؤال الفرعي السادس: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " و " العنف الموجه ضد الزوجات " في الأسرة ؟.

السؤال الفرعي السابع: هل تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة " والتي تُعزى " لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية " ؟.

السؤال الفرعي الثامن: هل تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " والتي تُعزى " لاختلافِ خصائصهم النوعية والأسرية " ؟.

السؤال الفرعي التاسع: هل تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقاتِ الأسرية " والتي تُعزى " لاختلافِ خصائصهم النوعية والأسرية" ؟.

السؤال الفرعي العاشر: هل تُوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور" أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية" والتي تُعزى" لاختلافِ خصائصهم النوعية والأسرية" ؟.

3.1 أهمية الدراسة:

إن موضوع العنف ضد المرأة له أهميته الخاصة، لكونه هدماً لكل أواصر العلاقات الطيبة التي يجب أن تتضلل بها الأسرة والقرابة، فيعتبر العنف خللاً في البنى الذهنية والاجتماعية والثقافية للمجتمع بشكل عام والأسرة على وجه الخصوص، الأمر الذي يتطلب مواجهة هذا الخلل والبحث في العوامل المؤدية إليه؛ صوره وآثاره، والعمل على تداركه والتخفيف من حدته.

وتستمد الدراسة أهميتها من خلال الأتي:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. إن عملية تدخل الأهل في الحياة الأسرية للأبناء المتزوجين، كما أشارت بعض نتائج الدراسة المعروضة، إنما تُعنى ضِمناً وجود تدني في مهـارات الـزوجين القبلية لإدارة شؤون حياتهما بصورةٍ مستقلة، فغالباً ما يستلزم دراسـة أنمـاط ونوعية التنشئة القبلية التي تشربها كلا الزوجين فـي أسـرهما وعلاقـة ذلـك بقدرتهما على النجاح لاحقاً في تـصريف وإدارة حياتهمـا الأسـرية بـصورة متوازنة.
2. سترفُد نتائج هذه الدراسة المكتبتين الأردنية والعربية بمعلومات ميدانيـة عـن أهمية التنشئة والتدريب القبلي للأبناء، وفي تهيئتهم عملياً للنجاح بتلك الأدوار.
3. إن الزوجة هي عنصر أساس من عناصر الأسرة، واستقرارها العاطفي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي والصحي مهم في تماسك الأسرة ووحدة بِناءها وبمـا ينعكس بشكل ايجابي على وحدة بِناء المجتمع بشكل عام.
4. العلاقة الأسرية علاقة مقدسة يجب حمايتها من التصدعات والشروخ التي مـن الممكن أن تُهدد استمرارها.

ثانياً: الأهمية التطبيقية:

1. هذه الدراسة توجه أنظار المهتمين والباحثين ومؤسسات المجتمـع المـدني والأمني، نحو دراسة تأثير العوامل المختلفة على العلاقةِ الأسرية سلباً كان أم إيجاباً، كما تُوجه الأنظار إلى دراسة دور المؤسسات والجهات التي تُواجـه هذه الظاهرة، والبحث في أسبابِ معدلات العنف في الآونةِ الأخيـرة وكمـا تُشير إليه الإحصاءات الرسمية لإعادةِ تقيم برامج عمـل هـذه المؤسـسات لتحقيق أهدافها المرجوة.

2. من شأن هذه الدراسة انه يمكن الاستفادة من نتائجها في إيجاد برامج للحد من تدخل أهل الزوجين بطرقٍ سلبية في العلاقة الأسرية للأبنـاء المتـزوجين، والذي من الممكن أن ينعكس على الحياة الأسرية ويحـدث خلـلاً مفترضـاً نتيجة هذا التدخل.

4.1 أهداف الدراسة:

تَهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الزوجات نحو تدخل أهل الزوجين، في علاقاتِهن الأسرية المفضية إلى حدوثِ العنف ضدهن، كما تهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على اتجاهات الزوجات نحو العنف الموجه ضدهن نتيجة تدخل أهل الزوجين في علاقاتِهن الأسرية.
2. معرفة اتجاهات الزوجات نحو عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية المفضية إلى حدوث العنف ضدهن نتيجة لتدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية.
3. التعرف على اتجاه الزوجات نحو أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية التي تُؤدي إلى حدوث العنف ضدهن في علاقاتهن الأسرية.
4. معرفة العلاقة بين طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة والعنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة.
5. معرفة العلاقة بين عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية والعنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة.
6. التعرف على العلاقة بين أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية والعنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة.
7. التعرف على الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة والتي تُعزى لاختلافِ خصائصهم النوعية والأسرية.
8. التعرف على الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة والتي تُعزى لاختلافِ خصائصهم النوعية والأسرية.
9. معرفة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية والتي تُعزى لاختلافِ خصائصهم النوعية والأسرية.
10. معرفة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية والتي تُعزى لاختلافِ خصائصهم النوعية والأسرية.

5.1 المفاهيم الإجرائية:

تتبنى الدراسة الحالية المفاهيم الآتية إجرائياً:

الاتجاه: هو نسق من مشاعر وعادات وميول الزوجات نحـو تـدخل أهـل الزوجين في علاقاتهن الأسرية باعتباره مصدر لإحداث العنف الواقع عليهن، ويقاس بمقدار العلامات التي تحصل عليها المبحوثة وفقاً لمقياس هذه الدراسة.

الزواج: علاقة جنسية شرعية تهدف للإنجاب والحفاظ على النوع البـشري، وتُفضي إلى استمرار دور الأسرة ومد المجتمع بأعـضاء/ أفـراد جـدد يمتثلـون المسموح فيه والمنهي عنه ضمن خصوصية كل مجتمع عربي مسلم، ويتسم الزواج بالأصل في الاستمرارية (المحادين، 2008).

العنف ضد الزوجة: ألفاظ وأفعال وسلوكيات تهدديه وعدوانية تجاه الزوجـة نتيجة تدخل أهل الزوجين في علاقتهن الأسرية، تأخذ أشكالاً وصوراً مختلفة تُلحـق الأذى المادي والاجتماعي والاقتصادي والنفسي والجنسي والصحي بالزوجةِ التـي يقع عليها العنف من قبل الزوج.

أهل الـزوجين: هم أقارب الزوجين من الدرجة الأولي كالوالـدين والإخـوة والأخوات والأبناء.

التدخل: هو القيام بأفعال أو أقوال أو كلاهما معاً اتجـاه علاقـات قائمـة أو شؤون الآخرين بقصدِ إصلاحها أو إفسادها أو لمجرد الفضول.

تدخل أهل الزوجين: قيام أهل الزوجين بأقوال وأفعال من شـأنها أن تعـود بالضرر المادي أو المعنوي على العلاقة الأسرية للأبناء المتزوجين، فَتُحِدث خلـلاً في العلاقة الزوجية بين الزوجين يفضي إلى حدوث مشاكل وممارسة للعنف ضـد الزوجة تُهدد هذه العلاقة وديمومتها.

العلاقة الأسرية: هي تفاعل عاطفي، اجتماعي، ثقافي، واقتـصادي متبـادل ومستمر غالباً بين مجموعة أفراد تربطهم روابط الدم والقرابة، تتكون من الزوجين والأبناء وتمتد لتشمل أقارب الزوج والزوجة، ويعيشون لفترة زمنية غير محددة في مسكنٍ مستقل أو مشترك، وتقوم على أساس الاتصال والالتزام بالحقوق والواجبات.

الزوجات المعنفات: الزوجات اللواتي وقع عليهن عنف بصورة ما من قبـل أزواجهن نتيجة لتدخل الأهل في علاقاتهن الأسرية.

الأسرة: هي مؤسسه اجتماعية، تنبعث عن طبيعة الحياة وضروفها، وهي ضـرورة حتمية لبقاء الجنس البشري، ويتحقق ذلك باجتماع رجل وامرأة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

1.1.2 الاتجاهات Attitudes :

1.1.1.2 مفهوم الاتجاهات Attitudes :

مصطلح الاتجاهات ترجمة عربية لمصطلح Attitudes في اللغةِ الانجليزية وهو مشتق من المصطلح اللاتيني Aptitudo ويعني التهيؤ أو الاستعداد (العطيـة، 1992). وقد عرف الاتجاه في اللغة بأنه: وجه الشيء أو مستقبله، وكلمة اتجاه هي اسم وظرف، والاتجاه هو مسار أحوال الشيء (صـالح، 2008). ويمثـل الاتجـاه شعور ايجابي أو سلبي أو حالة من الاستعداد الذهني المكتسبة من الخبرةِ والتجربة، وغالباً ما يحدث تأثيراً في استجابة الفرد نحو الناس والمواقـف والأشـياء الماديـة المحيطة به (Ivancevich & Donnelly،Gibson, 1994).

كما يعرف الاتجاه بأنه: حالة من الاستعداد العقلي والعصبي تتكون من خلال التجربة أو الخبرة، وهي تعمل على توجيـه اسـتجابات الفـرد وتـصرفه نحـو الموضوعات والمواقف التي ترتبط بهذا الاتجاه، ويشير هذا التعريف إلى أن الاتجاه يتشكل من استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي متعلم، كما أنها منظمـة تنظيمـاً ديناميكـاً، بمعنى أنها متصلة ببعضها في التنظيم المعرفي للفرد، بالإضافة إلـى أنهـا تحـدد استجابة الفرد للمنبهات الاجتماعية، سواء كانت نحو أشياء أو أشخاص أو موقف أو رموز في البيئة التي تستثير هذه الاستجابة (البداينه، 2001).

ويعرف هولتزمان (Holtzman) الاتجاه بأنه: استعداد تجاه شيء قد يكـون تجاه فكره، أو شخص، أو هدف، أو موضوع، ويتضمن ذلك الاستعداد الشعور الذي يحمل الفرد على العمل والتصرف تجاه الفكرة أو الشخص أو الهدف أو الموضـوع (الداوري،2011: العتيبي، 2004). ويعرفه روكيش Rokeach بأنه: تنظـيم مـن المعتقدات له طابع الثبات النسبي حول موضوع أو موقف معين يؤدي بصاحبة إلى الاستجابة بشكل تفضيلي (الغامدي، 2002). كما أن ثرستون Thurstone يعـرف الاتجاه بأنه: عبارة عن درجة الـشعور الايجـابي أو الـسلبي المـرتبط بـبعض الموضوعات السيكولوجية (أبو زهري وآخرون، 2008).

ويعرّف بوجاردوس Boqardus الاتجاه بأنه: الميل أو الاستعداد الذي يوجه السلوك ويضفي عليه معايير موجبة أو سالبة لبعض ظواهر البيئة تَبعاً لانجذابـه أو نفوره منها. ويؤكد بوجاردوس تأثير البيئة الخارجية، وأكد نيوكومب Newcomb على عنصر الدافع في مفهوم الاتجاه، فيرى أن الاتجاه يمثل حالة مـن الاسـتعداد لاستثارةِ الدافع (العطية، 1992). ويري (غوربال، 1995) أن الاتجاه هو كل مـا يثير لدى الشخص استجابة ثابتة ولا تكون الاستجابة للموضوع في حد ذاتها، بل لما يصوره المستجيب، والاتجاه قد يكون إيجابياً أو سلبياً كالحب والكراهية والاستحسان والاستنكار.

أما البورت G.W.Allport فقد عرف الاتجاه بأنه: عبارة عن حالـة مـن الاستعداد العقلي والعصبي عند الفرد تُنظمها خبراته السابقة، لهـا فعـل التوجيـه لاستجابات الفرد نحو الأشياء والمواقف المختلفة التي تتضمنها البيئة التي تعيش فيها (الزعبي، 2010). ويعتبر البورت Allport من أوائل المهتمين بتعريف الاتجـاه، ولعل تعريفه هذا أدق واشمل تعريف له في تعريف الاتجاه، فيكون الاتجاه ذو تأثير توجيهي، أو ديناميكي على استجابات الأفراد (الصمادي، 1994).

وقد أشار كل من أورجن وباتمـان(Organ & Batman, 1991) إلـى أن مفهوم الاتجاه قد تجاوز المفهوم المرتبط بالجانب النفـسي والاجتمـاعي أو حتـى التنظيمي، بل تعداه إلى الاقتصاد والسياسية، حيث زاد الاهتمام باتجاهات المستهلكين والناخبين، وحتى المواطنين العاديين بشكل عام، وذلك من منطلـق الافتـراض أن للاتجاه أثراً على السلوك.

2.1.1.2 أهمية الاتجاهات The importance of trends:

لدراسة الاتجاهات أهمية كبيرة في حال الرغبة في التغير نحو الأفضل فلا بد من خطوةٍ أولى، وهي دراسة الاتجاهات النفسية السائدة في المجتمع ومدى قابليتهـا لإحداث التغير المطلوب، نظراً لأن تَكوين اتجاهات جديدة قد تتعارض مع الإطـار المرجعي في المجتمع ومع تُراثه الثقافي وقيمه ومعتقداته وعاداته وأفكـاره، ولهـذا

فإن علماء التربية والنفس الاجتماعي يولون أهمية كبيرة لدراسة الاتجاهات النفسية ومحاولة قياسها (العتيبي، 2004).

ويتمتع مفهوم الاتجاه بأهمية كبيرة في علم النفس الاجتماعي لمبرراتٍ كثيرة وفوائد رفعت من هذا المفهوم ليكون من أكثر مفاهيم علم النفس بحثاً على المستوى التنظيري والتطبيقي. وتبرز هذه الأهمية كالآتي:

1. إن معرفة اتجاه الفرد نحو موضوع، أو فكره، أو جماعة معينة، يمكن من التعرف إلى نوع السلوك الذي سيتبعه تجاه كل منها.
2. إن الاتجاهات مرتبطة أساساً بالسلوك الاجتماعي، وقد تُحدد هذا السلوك وتُوحد مساره، بحيث ينبغي على كل دارس لهذا السلوك أن يبحث في الاتجاهات الكامنة خلفه.
3. إن الاتجاهات تُيسر التنبؤ بالسلوك.
4. الاتجاهات تُبلور وتُوضح العلاقة بين الفرد وبين عالمه الاجتماعي.
5. الاتجاهات تُوجه استجابات الفرد للأشخاص والأشياء والموضوعات بطريقة تكاد تكون ثابتة.
6. إن الفرد يشعر بالإشباع حيث التعبير عن اتجاهاته التي تتناسب والقيم التي يتمسك بها وفكرته عن نفسه (الغامدي، 2002).

3.1.1.2 وظائف الاتجاهات Functions trends:

تقوم الاتجاهات بالعديدِ من الوظائفِ التي تُساعد الفرد على التعامل مع المواقف والأوضاع الحياتية المختلفة. ومن هذه الوظائف كالأتي:

1. **الوظيفية التكيفية أو النفعية**: يندفع الأشخاص إلى تحقيق المنفعة الشخصية والاستفادة من البيئة المحيطة بهم، فَيكون الفرد اتجاهاً إيجابياً ويندفع لتكرار المواقف التي تُؤدي به إلى التعزيز والإثابة، أما المواقف التي تُؤدي إلى العقاب فيكون اتجاهاً سلبياً نحوها ويبتعد عنها فيما بعد.

2. **الوظيفة المعرفية التنظيمية**: تتكون لدى الفرد عن طريق الاتجاهات نزعه لتحسين الإدراك والمعتقدات، ويركز (كاتز) على أن تغيير الاتجاهات تتطلب أسلوباً يتجانس مع نوع الوظيفة التي يؤديها الاتجاه.
3. **وظيفة التعبير عن القيم**: يسعى الفرد في التعبير عن قيمته الاجتماعية بالاتجاهات المختلفة التي يحملها، ويكون الفرد صريحاً في هذه الحالة في التعبير عن التزامه وتأكد الصفات الايجابية التي تخصه.
4. **وظيفة التعبير عن الأنا**: تُعد عملية الإنكار عملية لا شعورية يلجأ إليها الفرد لغرض التهرب من المواقف التي تكون مؤذيه له، ويكون سبب اللجوء إلى مثل هذا السلوك هو محافظة الفرد على احترامه لنفسه (الزبيدي، 2003).

ويذكر (زهران، 2000) ستة وظائف للاتجاهات وهي:

1. الاتجاه يحدد السلوك ويفسره.

2. الاتجاه يساعد على إصدار الأحكام .

3. تُبلور الاتجاهات طبيعة العلاقات بين الفرد ومكونات البيئة المحيطة به.

4. تُوجه استجابات الفرد بطريقة تكاد تكون ثابتة نحو عناصر البيئة المحيطة.

5. تُؤثر الاتجاهات على سرعة وكفاءة التعلم لدى الشخص.

6. تُحدد الجماعات التي ينتمي لها الفرد والمهن التي يختارها.

4.1.1.2 مكونات الاتجاهات Components trends:

يلاحظ بأن الاتجاه عموماً يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية، كما يرى آخرون أنها مكون معرفي، ومكون عاطفي، ومكون إدراكي، ومكون حس- حركي (المحادين، 2011)، تتفاعل هذه المكونات مع بعضها البعض لتُعطي الشكل العام، وتَوضح هذه العناصر مكونات الاتجاه وخاصة عند محاولة قياسه وتقديره، كما أنها تُوضح الفرق بين الاتجاه النفسي وبين متغيرات أخرى مثل العقيدة والرأي. وهذه المكونات كالآتي:

1. **المكون الإدراكي Perceptual Component**: وهو عِبارة عن مجموعة المثيرات التي تُساعد الفرد على إدراك الموقف الاجتماعي، وبمعنى أخر

الصيغة الإدراكية التي يحدد الفرد فعله في هذا الموقف أو ذاك. ويعتبر هـذا المكون من أهم مكونات الاتجاه، إذ أنه يمثل الأساس العام لبقية المكونات.

2. **المكون المعرفي Cognitive Component**: ويتـضمن مجموعـة مـن المعلومات والخبرات والمعارف التي تتصل بموضوع الاتجاه والتي انتقلـت إلى الفرد عن طريق التلقين أو عن طريق الممارسة المباشرة، بالإضافة إلى رصيد المعتقدات والتوقعات.
3. **المكون الانفعـالي Emotonal Component**: ويعتبر هذا المكون الصفة المميزة للاتجاه، إذ أنه شُحنه الانفعال المصاحبة للاتجاه، هي ذلك اللون الذي بناءاً على عمقه ودرجة كثافته يتميز الاتجاه القوى عن الاتجاه الضعيف، كما يتميز الاتجاه عموماً عن المفاهيم الأخرى مثـل الـرأي والعقيـدة والميـل والاهتمام.
4. **المكـون الـسلوكي Behavioural Component**: ويـشمل مجموعـة التعبيرات والاستجابات الواضحة التي يقدمها الفرد في موقف ما بعد إدراكه ومعرفته وانفعاله في هذا الموقف (السيد، 1999).

5.1.1.2 عوامل وشروط تكوين الاتجاهات:

هناك مجموعة من العوامل والشروط لتكوين الاتجاه. وهذه الشروط والعوامل هي كالأتي:

1. **التكامل:** وذلك عند تكامل الخبرات الفردية المتشابهة في وحدة كلية تنحو إلى تعميم هذه الخبرات، وبذلك تصبح هذه الوحدة إطاراً ومقياساً تـصدر عنـه أحكامنا واستجاباتنا للمواقف الشبيهة بمواقف تلك الخبرات الماضية.
2. **الانفعالات الحادة:** لها دور قوي في تكوين الاتجاهات فعطف الفرد على أي شعب من شعوب الأرض، وحبه له يمثل اتجاهاً، وقد ينقلب هذا الاتجاه إلـى آخر مضاد، لو أن الفرد في حياته مر بخبرةٍ انفعالية قاسية تنفره مـن ذلـك الشعب.

3. **التقليد:** وهو عامل قوي في تكوين الاتجاهات، فالطفل يكتسب أغلب اتجاهاته وميوله من أسرته التي نشأ بها، والأسرة هي الجماعة الأولى التـي تنـشئ وتُحدد معايير الطفل الاجتماعية التي قد ترافقه عند انتسابه إلى الجماعـات الثانوية (العيسوي، 2006).

6.1.1.2 خصائص الاتجاهات Characteristics trends:

هناك مجموعة من الخصائص التي تتميز بها الاتجاهات. وهي كالآتي:

1. إن الاتجاهات مكتسبة ومتعلمة، تتشكل نتيجة الخبرات والتنشئة الاجتماعية.
2. تتميز الاتجاهات بخصائص انفعالية من خلال الموقف التفضيلي عند الفـرد نحو موضوع ما.
3. الاتجاهات عبارة عن علاقة بين الفرد وموضوع أو شيء.
4. يمكن الاستدلال عليها عن طريق ملاحظة سلوك الفرد نحـو الموضـوع أو الشيء المعني.
5. يمكن قياس الاتجاهات وتقويمها.
6. الاتجاهات دينامية ومتحركـة، تُحـرك سـلوك الفـرد نحـو الأشـياء أو الموضوعات التي تنتظم حوله.
7. يمكن أن يكون الاتجاه ايجابياً أو سلبياً أو محايداً.
8. قد يكون الاتجاه قوياً ويضل قوياً على مر الزمن ويقاوم التعـديل والتغييـر، وقد يكون ضعيفاً يمكن تعديله وتغييره.
9. قد تكون الاتجاهات ثابتة، وقد تكون متغيرة، ويمكن تعديلها وتغييرها، وهي محدده بموضوعها (الزبيدي، 2003).

أما عن المفهوم الرئيسي في الدراسة الراهنة فهو اتجاهات الزوجـات نحـو تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهن.

2.1.2 الأسرة Family :

تُعتبر الأسرة من أقوى المؤسسات الاجتماعية التي تُؤثر في مكتسبات الإنسان المادية والمعنوية، فالأسرة هي المؤسسة الأولى في حياة الإنسان، وهى المؤسسة المستمرة مع استمرار حياته، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (Jenkins, 1995). وتظهر الحاجة لدراسة الأسرة كونها هي المؤسسة الأكثر قوة على مقاومة التغيرات والتحولات الاجتماعية، وهي الحافظ والحاضن الأساسي لإعادة إنتاج هوية الجماعة واستمرار وجودها (باقادر، 1998). وتحظى الأسرة بالاهتمام في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولكونها ذات انتشار عالمي يفضل دراستها كنظام اجتماعي، لأنها تتشكل من أفراد تربطهم علاقات اجتماعية، ضمن مجموعة من القواعد التي تُنظم عملية الارتباط بين الذكور والإناث في الزواج، والعلاقات الأسرية، وإنجاب وتربية الأبناء (سعيدي وبكري، 2005).

1.2.1.2 مفهوم الأسرة:

تُعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي للمجتمع، إلا أنه ليس لاصطلاح الأسرة تعريف ومعنى واضحان يتفق عليه العلماء والمهتمين بدراسة الاسرة، لهذا تعددت تعريفات الأسرة بتعددِ العلماء واتجاهاتهم النظرية والفكرية (القصير، 1999).

تعريف الأسرة في اللغة:

يعني مصطلح الأسرة لغةً كما ورد في المعجم الوسيط بأنها: الدرع الحصينة، وأهل الرجل وعشيرته، وتُطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أُسر (أنيس، 1985). وورد مصطلح الأسرة في لسان العرب بمعنى: أسرة الرجل أي عشيرته ورهطه الأدنون لأنه يتقوى بهم، وهي مشتقة من الأسر. والأسر لغة يُعني القيد، فيقال أسر أسراً وإساراً قيده، وأسره أخذه أسيراً (ابن منظور، 1992). ويفهم من الأسر والقيد، العبء الملقى على الإنسان، أي المسؤولية Responsibility، وبهذا فإن المفهوم اللغوي للأسرة ينبئُ عن المسؤولية (منصور والشربيني، 2000).

ويقابل هذا المصطلح في اللغة الانجليزية كلمة Family وبالفرنـسية كلمـة Famille (القصير، 1999). وتدلُ في الثقافة الغربية من حيث الاشتقاق اللاتينـي Familia على جملة الخدم، وتُعني مجموعة العبيد التابعين لفرد واحد، لأن لفظـة Famulus تُعني العبد الذي يعمل في منزل سيده (العوا، 1991). وقد يعني مفهوم الأسرة في الثقافة الغربية المعايشة Living، والمعايشة من شأنها ارتباط المصلحة، بِمعنى تغيير الرباط بين أفراد الأسرة إذا اقتضت مصلحة أي فرد مـنهم ذلـك، أو تغيرت الظروف من حوله، وتتغلب الظروف المادية والمـصالح الشخـصية فـوق رابطة الدم (منصور، والشربيني، 2000). وفي موسـوعة لاروس الكبـرى ورد تَعريف الأسرة بأنها: مجموعة من شخصين أو أكثر بينهما علاقـة قرابـة سـواء ضاقت أو اتسعت (أكاديمية المملكة المغربية، 2001).

تعريف الأسرة اصطلاحاً:

تعددت التعريفات الاصطلاحية للأسرة بسبب تعدد أنماطها واختلاف المـدخل الذي يتم من خلاله دراسة الأسرة، حيث يتناولها بعض العلماء كتنظـيم اجتمـاعي، والبعض الأخر يتناولها كجماعة اجتماعية، كما أن طبيعة المجتمع وعاداته وثقافتـه تجعل بعض هذه التعريفات مقبولة ومنطقيـة، بينمـا تُـرفض تعريفـات أخـرى (العويضي، 2004).

وأن معرفة المقصود بالأسرة بصورةٍ محدده ليس بالأمر اليسير والهين، مع أن مدلول الأسرة في المعنى البسيط معروف لدى جميع الناس، ومرد تلك الصعوبة يعود إلى خلو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة من اصطلاح الأسـرة أو مـا يعادله تماماً، ولعل لفظ "أهل" الذي ورد ذكره فيهما، هو أنسب الألفاظ للدلالة علـى معنى الأسرة، إضافة إلى سعة معنى الاصـطلاح تَحـول دون سـهولة التعريـف لمصطلح الأسرة (زريفة، 2010).

ويشير المعنى الضيق للأسرة إلى وحدة قرابة أساسية، في أصـغر وحـداتها وهى الأسرة النووية. أما المعنى الواسع للأسرة فيشير، إلى مجموعة الأفراد الـذين يعتقدون فيما بينهم أنهم ينتمون إلى جماعة مستقلة داخل المجتمع، ويرتبط الواحـد بالآخر عن طريق روابط الدم أو الزواج، ويدركها بقية أفراد المجتمع، ويـرون أن

هؤلاء يرتبطون ببعضهم البعض عن طريق علاقـات خاصـة تجمعهـم (أحمـد وآخرون، 1995).

ويعرف معجم العلوم الاجتماعية الأسرة بأنها: الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي والقواعد التي تُقررها المجتمعات المختلفـة (أحمـد وآخـرون، 2013). ويرتكز عِلم الأنثروبولوجيا في تعريف الأسرة على الإطار العام في دراسة وتعريف الأسرة، فَيعرف الأسرة بأنها: مجموعة من الأشخاص يرتبطون فيما بينهم بواسـطة الزواج والنسب، أي الوحدة القرابية. أما الديموغرافيون المختـصين فـي دراسـة السكان فيقصدون بها: أي وحدة اجتماعية مكونه من شخص واحد أو مجموعة مـن الأشخاص، تكفل لنفسها استقلالاً اقتصادياً سواء انطوت هذه المجموعة على أطفـال أو اقتصرت على عنصر الرجال فقط (سليمان، 2005). ويعـرف العـاملون فـي الخدمة الاجتماعية الأسرة بأنها: نظام اجتماعي يتكون أساساً مـن رجـل وامـرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعياً، وقد يزداد عدد أفراد الأسرة بالإنجاب أو التبنـي أو بانتماء بعض الأقارب للأسرة، كما يمكن إطلاق لفظ الأسرة على الجزء المتبقي منها نتيجة وفاة أو انفصال أحد الوحدات البنائية المكونة لها (علي، 1996).

ويعرف الفرنسي أميل دوركايم Emile Duorkheim الأسرة بأنها: ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين، وما ينجبانه من أولاد كما يعتقد، بـل إنهـا مؤسـسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية، ويرتبط أعضاؤها حقوقيـاً وخُلقيـاً ببعـضهم البعض (القصير، 1999).

وقد عرف كل من رايت ورايت (Wright & Wright, 1994) الأسرة على أنها: "مؤسسه المجتمع الإنساني وهى إحدى أقوى مؤسسات التنشئة الاجتماعية فـي الحياة لأنها تُعلم الأطفال ضبط سلوكياتهم غير المقبولة وتأجيل الإشـباع واحتـرام حقوق الآخرين". كما يعرف مصطفى الخشاب الأسرة بأنهـا: مؤسـسة اجتماعيـة تنبعث من ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضـاع الاجتماعيـة (نمـر، 1990).

ويعد التعريف الذي صاغه جورج ميردوك G.Murdok عام 1949 رغـم قدمه من أهم التعريفات التي لقيت اتفاقاً عليها من الباحثين (عبد المعطي وآخـرون، 2004) حيث عرف الأسرة بأنها: جماعة تتميز بمكان إقامة مـشترك، أو تعـاون اقتصادي ووظيفية تكاثرية ويوجد بين أثنين من أعضائها علاقة جنسية يعترفُ بهـا المجتمع وتتكون الأسرة من ذكر بالغ وأنثي بالغة وطفل سواء كان من نـسلهما أو عن طريق التبني (العزة، 2000).

وعرفها أوجبرن W.Ogburn بأنها: " رابطة اجتماعية تتكـون مـن زوج وزوجة وأطفالهما أو بدون أطفال، وقد تكون الأسرة أكبر بِحيـث تَـضم الأجـداد والأحفاد على أن يشتركوا في معيشةٍ واحدة " (الخالدي والعلمي، 2009). ويُعـرف أرنست بيرجس Burges الأسرة بمجموعة من الشخصيات المتفاعلة أكثر من مجرد كونها استمرار عام للجنس البشري أو لغريزة البنوة أو الأبوة (جبل، 2010).

مفهوم الأسرة في المواثيق الدولية:

يتضح مفهوم الأسرة في المواثيق الدولية في أربع اتجاهات؛ أولها حدد مفهوم الأسرة ارتباطاً بموقعها في المجتمع بوصفها تُشكل الخلية الأساسية والطبيعية فيـه، ولها حق التمتع بِحمايته ومساعدته, والاتجاه الثاني استقى المفهوم من أثر العلاقـة التي تربط رجلاً بامرأة توافرت فيهما شروط الاجتماع, أما ثالثها فحـدد مفهومـه انطلاقاً من علاقتها بعنصرٍ بشري محدد، سواء الطفل أو المرأة (الغامدي، 2011). وآخرها أتفق مع تعريف (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 2004) بتعريف الأسرة بأنها" الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة".

ومن ضمن الاتفاقيات التي وقع عليها الأردن بخصوص الأسرة وذات المـساس بالأسرة التي سيتناولها البحث الحالي، والتي تُعتبران ذات تأثير في التغيير والتحول في مفهوم الأسرة وبنائها في الأردن والعالم العربي على وجه العموم، هي:

1. اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة (CEDAW):

وقد عالجت هذه الاتفاقية الحقوق المدنية للمرأة ووضعها القانوني، وحقوقهـا الإنجابية والأساسية، ومدى تأثرها بالعادات والتقاليد، مما قد يحـدث قيـوداً علـى المرأة، وقد صادق عليها جميع الدول العربية، ومن بينها الأردن، مع التحفظ علـى

بعض بنود موادها المتعلقة بالجنسية، وحرية التحرك ومكان الإقامة والسكن، والولاية والوصاية على الأطفال وتبنيهم (سليمان وحماد, 2006).

2. اتفاقية حقوق الطفل:

صدرت سنة 1998م ، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1990م. وتتضمن هذه الاتفاقية عدة مبادئ تقوم على حقوق الطفل، وقد صادق عليها الأردن، وتمخض عن المصادقة عقد المؤتمر الوطني للطفولة في الأردن، والذي كان ابرز قراراته إنشاء إدارة حماية الأسرة للحدِ من الإساءة الواقعة على النساءِ والأطفال (الصعيدي، 2014)

وتنطلقُ المواثيق الدولية الخاصة بالأسرة عموماً، والمرأة والطفل على وجه الخصوص، من فكر الحركة النسوية العالمية، وهى حركه فكرية ذات منهجية عالمية، تمخضت عن النظام العالمي الجديد، وبما تضمنته العولمة العالمية من أجنده، وتُمارس هذه الحركة عملها وهيمنتها عبر منظمات الأمم المتحدة، وتسعي لتحقيق أهدافها بأن تكون المواثيق الدولية هي المرجعية الأساسية والتشريع، حيث تُعتبر المصادقة على هذه الاتفاقيات التي تمخضت عن هذه الحركة بمثابة الدستور الملزم للدول التي تصادق عليها. وقد انعكست هذه الاتفاقيات على واقع الأسر العربية شكلاً ومضموناً، وقد ساعدت مؤسسات المجتمع المدني على انتشار أفكارها في العالمين العربي والإسلامي. وفي والأردن تنشط مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل عمل هذه الاتفاقيات والتوعية بحقوق المرأة والطفل وحقوق الإنسان عموماً.

2.2.1.2 وظائف الأسرة Family Functions:

إن الوظيفة الأساسية للأسرة هي المحافظة على بقاء المجتمع وديمومته من خلال قيامها بالعديد من الوظائف البيولوجية والاقتصادية والسياسية والترويحية بالإضافة إلى دورها في القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية (Williams& Stacey& Carl, 2005). وتُعتبر الأسرة من أكثر المؤسسات التربوية ارتباطاً بالإنسان فهي البيئة التي يمارس فيها الفرد أدواره الحياتية، وتقوم الأسرة بجميع الوظائف الاجتماعية وتُشرف عليها ولها تأثير واضح في جميع مؤسسات المجتمع وتتأثر به،

حيث تُمثل الأسرة خلية أولية من مجموعها يتكون الجسم المجتمعي. ومن الوظائف التي تقوم بها الأسرة كالأتي:

1. الوظيفة البيولوجية Biological Function:

تَتمثل الوظيفة البيولوجية في إشباع الحاجات الجنسية والعاطفيـة، وتـضمن للمجتمع نموه واستمراره، وتزويده بالأعضاء الجدد، مـن خـلال إنجـاب الأبنـاء بالصورة التي يقرها المجتمع، وذلك من اجل حفظ النـوع الإنـساني (شـعراوي، 1993). وقد كانت هذه الوظيفة في الماضي عملية بيولوجيـة تـتم دون تخطـيط، وبتغير شكل الأسرة إلى الأسرة النواة وتغير الظروف الاقتصادية اخترع الكثير من الوسائل العلمية للتحكم في عملية الإنجاب (ناصر، 1995).

2. الوظيفة الدينية Reliqious Occupation:

تُعتبر الوظيفة الدينية من الوظائف الهامة التي تقوم بها الأسرة، فالأسرة هي المناخ الأول الملائم لإشباع حاجات أفرادها إلى القيم والتعاليم الدينية، مثـل تعلـم الصلاة وأداء الفرائض. ولِلمعتقدات الدينية للأسرة أثر كبير فـي تربيـة الأبنـاء، فالعلاقة بين أفراد الأسرة وعقيدتهم الدينية تُوضح مدى الإيمان العقائـدي، وهنـاك مجموعة من القيم والمفاهيم الثابتة التي تستند إلى العقيدة الدينية؛ كالصدق والأمانـة والبر بالوالدين والإخلاص والتعاون وحسن التعامل مع الآخرين. والأسرة تُسهم في تكوين الاتجاهات الدينية السليمة لدى الأبناء، وتُعلمهم كيفيـة ممارسـة الطقـوس الدينية، والعطاء التربوي الديني للأسرة لا يقتـصر علـى الأب أو الأم أو بعـض الإخوة، ولكن يشمل عطاء وتوجيه وقدوة كل هؤلاء في إطار العمل المتكامل والفهم الصحيح لجوهر الدين (أحمد وآخرون،2013).

3. وظيفة التنشئة الاجتماعية Socialization:

تُعتبر التنشئة الاجتماعية الوظيفة الرئيسية للأسرة، من خلال القيام بالتربيـة والتوجيه والإرشاد وتدريب الأفراد على الأدوار الاجتماعية، عن طريـق تعلـيمهم الطرق الثقافية والاجتماعية للمجتمع، وتوفير الدعم الاجتمـاعي، ونقـل العـادات والتقاليد والقيم والعقائد السائدة في الأسرة، وتزويدهم بأساليب التكيف، وكذلك تَعلـم المعايير والقيم والأدوار الاجتماعية، وإعداد الفرد قِيمياً من خلال الضبط المباشـر

وغير المباشر بالاعتماد على الأساليب العقابية والأساليب التحفيزية (Williams & Sacey & Carl, 2005). وتقوم الأسرة بعملية التنشئة الاجتماعية لكونها أول وسط يحيط بالطفل، وتقوم بتربيته، والتأثير في توجيهه، وهي تُشكل جوهر الحياة الاجتماعية وعمودها الفقري، فالأسرة هي العمل الوحيد للحضانة والتربية المقصودة المباشرة، ويقع على عاتقها اكبر قسط من واجب التربية البدنية والوجدانية والخلقية والدينية والتثقيفية في جميع مراحل الطفولة والمراحل التالية لها، وبفضل الأسرة تتأصل في نفسية الفرد الروح العائلية، والعواطف الأسرية، والمشاركات الوجدانية بينه وبين بني جنسه، وتغرس الأسرة في الفرد الاتجاهات اللازمة للحياة المنظمة السوية في المجتمع العام، وفي الروابط والهيئات الاجتماعية، فيحترم بذلك الفرد النظام ويحرص على قواعده وأحكامه (القصير، 1999).

4. الوظيفة الاقتصادية Econmeio Functions:

يقصد بالوظيفة الاقتصادية توفير الدعم المادي بما يضمن توفير حياة كريمة لأفراد الأسرة، ويتم ذلك من خلال التخطيط لإنفاق دخل الأسرة بما ينفعها، وأن يشترك الأبوين في توفير الدعم المادي والأنفاق، كذلك تأمين مستقبل الأسرة بتوفير جزء من الدخل (نمر، 1990). وتُسهم المصالح الاقتصادية المشتركة بين أفراد الأسرة في اتزان العلاقة الأسرية واستمرارها وخاصة العلاقة بين الزوجين وإن كانت العلاقة العاطفية بين الزوجين ضعيفة (مؤمن، 2004)

5. الوظيفة التعليمية Educational Position:

تعتبر الأسرة المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الفرد أو الطفل لغته القومية والتي يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات، كما أنها مسؤولة إلى حدٍ كبير عن التنشئةِ والتوجيه إلى جانب النظم التعليمة الموجودة في المجتمع (عبد الحميد، 1998).

6. الوظيفة النفسية Psychological Functions:

وتتمثل وظيفة الأسرة النفسية، في توفير الدعم النفسي للأبناء، والشعور بالأمن والاحترام والتقدير، كما أن الأسرة توفر علاقات الاهتمام والتكافل والتضحيات وهي عناصر تُساهم في تهيئة جوٍ من الصحةِ النفسية داخل الحياة

الأسرية (الجميلي، 1992). وتنطوي هذه الوظيفة على تعليم الطفل المحبة والتعاطف والميل نحو أفراد الأسرة ونحو الآخرين القريبين منه والبعيدين عنه، وإكسابه طُرقاً ووسائل إشباعها وإرضاء ذاته، وإذا حدث أي ضعف أو تمزق في هذه الوظيفة فإنها تنعكس على شخصيته عند الكِبر، وتُفرز آثارها السلبية في تعامله مع الآخرين القريبين منه بشكل واضح (العمر، 2005).

3.2.1.2 مراحل تكوين الأسرة Family Stages:

بالرغمِ من اختلافِ البيئات واختلاف المجتمعات، فإن هناك أتفاق غير مباشر بين جميع المجتمعات على خطوات أو مراحل تكوين الأسرة، وإن اختلفت هذه البيئات أو المجتمعات في مضمونها، وهذه المراحل كالأتي:

1. مرحلة الخِطبة Engagement:

تُعتبر الخِطبة- بكسر الخاء - المرحلة الأساسية والأولى في تكوين الأسرة وتتم بالإيجاب والقبول بين رجل وامرأة، وتتم من خلال مراسم تختلف باختلافِ البيئات، ضمن طقوس وعادات يتم من خلالها إعلان الخِطبة.

2. مرحلة التعاقد والزواج Contractinq marriaqes:

وتتم هذه المرحلة من خلال إتمام مراسيم الزواج، وتنتقل من خلالها الزوجة إلى بيت الزوج، ويكون بذلك قد تم الزواج.

3. مرحلة الإنجاب Procreation:

في هذه المرحلة يتهيأ الزوجين لاستقبال الطفل الأول، ثم أطفال آخرين وهكذا، وتتحكم ظروف الزوجين في الغالب بعملية تنظيم النسل أو تحديده.

4. مرحلة السكون والاستقرار Stillness & stability:

تزيد في هذه المرحلة أعباء الحياة على الوالدين كتوفير السكن المناسب والتعليم للأبناء وتهيئتهم لحياة أسرية فيما بعد.

5. مرحلة الركود Recession:

ويكون الأطفال في هذه المرحلة أكبر سناً، وربما ينفصل بعضهم عن الأسرة بالزواج، وهنا يعود الوالدان إلى الانفراد في المجتمعات المتحضرة والأسر النووية لانفصال الأبناء بزواجهم (نمر، 1990).

4.2.1.2 مقومات الأسرة:

تُعتبر مقومات الأسرة بمثابةِ الخامات أو الأدوات الأولية للبناء الأسري، فهي الأعمدة والأركان والأسس لتكوين هذا البناء، وهذه المقومات كالأتي:

1. المقومات الدينية Reliqious inqredient

يعتبر الدين من أهمِ النُظم الاجتماعية التي تستفيد منه الأسرة ، فالدين يؤلـف بين حقوق الأفراد وواجباتهم، ويربط هذه الالتزامات بالقوةِ العليـا المهيمنـة علـى البشر لإيقاع العقاب على من يتجاوز الحقوق أو يعتدي على حقوق الآخرين، كمـا تثيب المحسن الذي يكبح جماح شهواته ونزواته ويحترم حقوق الآخرين". فلا بد من أن تتوفر القيم الروحية داخل الأسرة لنمو الأخلاق، والأسرة نظـام يقـوم بعمليـة الضبط الاجتماعي وغرس القيم الأخلاقية. ومن أهم الوسائل التي تُؤدي إلى زيـادة التكامل والوحدة بين أعضاء الأسرة ممارسة الشعائر الدينية لرفع الأسـرة فكريـاً ومعنوياً ومنع الانحراف. وينبغي أن تتجه التصرفات الأسرية ومناقشاتهم نحو تأكيد الفضائل والتمسك بالقيم الروحية والالتزام بقواعد السلوك الصالحة (محمد، 2012).

والدين يحملُ الآباء والأمهات مسؤولية كبرى في تربية الأبناء وإعدادهم الإعداد الكامل لحمايتهم من الانحرافِ والانحلال، وعليهم واجب تعلـيم أبنـائهم المبـادئ الصحية للعقيدة والعبادة والأخلاق وتعريفهم بالمفاهيم الإيمانية والتعاليم والإرشادات الدينية (عبدا ، 1994).

2. المقومات الصحية Health inqredient:

الأسرة هي الأداة البيولوجية التي تُحقق إنجـاب الأبنـاء واسـتمرار حيـاة المجتمع، فلا بد أن تَقوم الأسرة على أساس صحي سليم، ولا بد من توافر الجوانب الصحية لجميع أفراد الأسرة، كإجراء الفحوصات الطبية قبل الزواج فالوراثة تلعب

دوراً هاماً في حياة الأسرة. والأمراض المختلفة إذا حلت بأحد أفراد الأسرة تُـؤثر على كل فرد داخل الأسرة وعلى مسؤوليات الأفراد ومن جميع النـواحي الـصحية والاقتصادية والاجتماعية والجو النفسي المحيطة بحياة الأسرة (الصديقي، 2003).

3. المقومات النفسية Psychological ingredient:

تُحقق المقومات النفسية لأفراد الأسرة حاجات الأفراد من الأمن والاسـتقرار والحماية اللازمة، وتحقيق التكامل النفسي والانفعالي لأفرادها منـذ نـشأتهم، ممـا يعطي ذلك الشعور بالأمان والحماية من ضغوط الحياة ومن الأخطـار الخارجيـة، ويخفف من المسؤوليات والأعباء الأسرية، ويقلل من فُرص إصـابة الأفـراد فـي الاضطرابات النفسية (مؤمن، 2004).

4. المقومات الاجتماعية Social determinants:

تقوم الحياة الزوجية على نوع جديد من العلاقات، تنشأ بين الزوجين وعلـى أساس التقبل المتبادل ومساعدة كل طرف للأخر والتوفيق في تأدية الأدوار، كـذلك فأن الحياة الأسرية تقوم على التكيف المتبادل بـين الأدوار الزوجيـة مـن ناحيـة الاشباعات الجنسية والعواطف والصداقة والديمقراطية والمشاركة في السلطة وتقسيم العمل (الجميلي، 1993).

5. المقومات الاقتصادية Economic fundamentals:

وتُحقق المقومات الاقتصادية للأسرة الإشباع اللازم للحاجات الماديـة التـي يحتاج إليها الفرد في حياته الزوجية والأسرية، ومن المقومات الاقتـصادية لنجـاح الحياة الأسرية واللازمة للأسرة؛ المسكن والمأكل والملبس والوقود والخدمات الطبية والصحية والتعليمية والترويحية والثقافية والدينية، والمواصلات وغيرهـا. وهنـاك تسلسل في مدى ضرورة الحاجات، وهناك أولويات للحاجـات الأساسـية للأسـرة وأفرادها (علي، 1996). وتُعتبر الأسرة وحده اقتصادية؛ فقد كانت الأسـرة ومـا زالت تقوم بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها، وتقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي (القصاص، 2008).

5.2.1.2 أهمية الأسرة The importance of family:

ترجع أهمية الأسرة إلى ما تحتله من مكانةٍ وأهمية في المجتمع الإنساني ومن تواجدها منذ بدء حياة الإنسان على الأرض واستمرارها على مر التاريخ والعصور، وزاد الاهتمام بدراسة الأسرة للاعتقاد بأن النموذج الأساسي لتكوين شخصية الفـرد يتشكل خلال السنوات الأولى من حياة الفرد، والأسرة هي الأولي في ذلك (مـؤمن، 2004). وتبرز أهمية الأسرة من خلال الآتي:

1. إن للأسرة نفوذ واسع على أفرادها، فهي أول منظمة اجتماعية تتلقى الفـرد وتُوفر له الرعاية والغذاء وكل متطلبات التنشئة الاجتماعية، فهو داخل هـذه المنظمة يتشرب قواعدها التنظيمية ويخضع لعاداتها وأعرافهـا وتقاليـدها، ويتفاعل مع بقية أفرادها تفاعلاً مباشراً.
2. إن الأسرة أصغر المنظمات الاجتماعية المعروفة، مما يتيح الفُرصة للتعامل أكثر بين أفرادها.
3. تُعتبر الأسرة حجر الزاوية في البناءِ الاجتماعي، باعتبارها نقطة الارتكـاز التي ترتكز عليها بقية منظمات المجتمع الاجتماعية الأخرى، ذلك أن الأسرة كنظام اجتماعي إذا صلحت يصلُح بِصلاحِها بقية النظم الاجتماعية الأخرى، وإذا فَسدتْ فَسد بِفسادِها كُلُ النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع.
4. للأسرة ضبطاً اجتماعياً له أهميته على أفرادها، وهذا الضبط يأتي من جهـة التنشئة الاجتماعية التي تُوفرها الأسرة لأفرادها، فُكلما كانت تنشئته الأطفال على صفات حميدة كانت تلك الصفات صفات أفرادها فيمـا بعـد (المعهـد القضائي الأردني، 2002).

6.2.1.2 خصائص الأسرة Family properties:

الأسرة هي مجموعة من الناس المهمين لبعضهم الـبعض والـذين يقومـون بادوار مهمة في الحياة، ولكي تُمارس أدوارها بنجاح لا بد أن تتـصف بالتماسـك، والمرونة، والتكيف، والاتصالات الفعالة، والمهارات الجيدة للتعامل مع المـشكلات، والأبوة الايجابية (Roberts, 1990). وبالرغم من أن الأنظمة الأسـرية تختلـف

غالباً بين مجتمع وآخر إلا أن هناك عدداً من الخصائص التي تشترك فيها الأسرة ومنها كالآتي (القصير، 1999: الجميلي، 1993 : عبد الحميد، 1998).

1. الأسرة ذات وجود عالمي، وجدت في جميع المجتمعات وفي كل مراحل النمو الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عموماً وانتشاراً، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية.
2. تقوم الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع، وهي ليست من صنع الفرد، وتنبعث من العقل الجمعي واتجاهاته.
3. الأسرة هي جماعة محدودة الحجم، ومن أصغر هيئات المجتمع، وتُعتبر الخلية الأولى فيه.
4. تُعتبر الأسرة أول جماعة اجتماعية ومنظمة اجتماعية يمكن من خِلالها توفير الرعاية والغذاء، وكُل متطلبات التنشئة الاجتماعية.
5. تُعتبر الأسرة دعامة اجتماعية أساسية من دعائم البناء الاجتماعي فهي كمنظمة اجتماعية ترتكز عليها بقية منظمات المجتمع الأخرى.
6. تمتاز الأسرة بأنها تُمارس قواعد للضبط الاجتماعي على أفرادها ويتم هذا الضبط من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.
7. تضع الأسرة مسؤوليات مستمرة على أعضائها أكثر من أي جماعة أخرى.
8. تُعتبر الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة.
9. تُعتبر الأسرة وحده إحصائية تخدم الأغراض العلمية ومطالب الإصلاح الاجتماعي.
10. تُعتبر الأسرة دائمة ومؤقتة في الوقت نفسه، بِكونها نظام اجتماعي موجود في المجتمع، وبكونها تبلغ درجة معينة من النمو في الزمن، ثم تَنحلُ بموت الزوجين، وزواجِ الأبناء، وتَحِلُ محلُها اُسر أخرى.
11. تعيش الأسرة في مسكنٍ مشترك، وتحت سقف واحد تختص به الأسرة أو قد يشاركها فيه اُسر أخرى.

12. تُعتبر الأسرة الوسيط الذي يحقق للفرد اشـباعاتة الطبيعيـة والاجتماعيـة بصورة شرعية يقرها المجتمع، وذلك تحقيقاً لبقاء النوع والوجود الإنـساني وإشباع عواطف الأبوة والأمومة والإخوة.

7.2.1.2 أنماط الأسرة Patterns of family:

تختلف أنماط الأسرة باختلاف المجتمعات، ولا يوجد مجتمع لا يقتصر علـى نمط واحد فقط من أنماط الأسر، بل تتنـوع الأنمـاط الأسـرية حـسب المنـاطق الجغرافية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل كل مجتمع. ومن هذه الأنماط كالأتي:

1. الأسرة النواة أو النووية Nuclear Family:

يطلق عليها أيضاً اسم الأسرة الزوجية أو الزواجية Conjugal Family، أو أسم الأسرة البسيطة Simple family، وتُعتبر هذه الأسرة هي أصغر وحده قرابية في المجتمع، وتتألف من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين يسكنون معاً في مسكنٍ واحد، وتقوم بين أفرادها التزامات متبادلة اقتـصادية وقانونيـة واجتماعيـة (القصير، 1999). ويعتبر هذا النمط هو الـنمط المميـز للأسـرة فـي المجتمـع المعاصر، ومن أكثر الأنماط شيوعاً (أبو ليلي، 1997).

2. الأسرة الممتدة Extended Family:

وتقوم هذه الأسرة على عدة وحدات أسرية تجمعها الإقامة المشتركة والقرابة الدموية، وهي نمط شائع قديماً في المجتمع، وتضم الأجـداد والـزوجين والأبنـاء وزوجاتهم، ويمكن أن تتسع لتشمل الأصهار والأعمام، وتتكون من ثلاثةِ أجيـال أو أكثر، وتمتاز بكونها وحده اقتصادية متعاونة وإكسابها الشعور بالأمن لأفرادها بسبب زيادة العلاقات بينهم (عثمان، 2012).

3. الأسرة المركبة Compound family:

وهي عبارة عن دمج أُسرتين ضمن نطاق أسرة واحدة، إذ قد يتزوج الـزوج المطلق من امرأة مطلقة، وتضم أُسرتهما أبناء كل منهما من الزواج السابق، ويسكن هؤلاء في مسكن واحد، ومن أسباب ظهـور هـذا النـوع الـضغوط الاجتماعيـة

والاقتصادية، وازدياد معدلات الطلاق، وكثرة حالات الخلافات الزوجية. وتقوم هذه الأسرة على الفهم الواضح للحدود والأنظمة والقوانين الخاصة بكل أسره قبل عملية الدمج (الخالدي والعلمي، 2009).

4. الأسرة المشتركة Joint family:

وتُسمى أيضاً بالأسرة المتصلة، ويستخدم هذا المصطلح بنفس المعنى الـذي يستخدم به مصطلح الأسرة الممتدة، كما أنه يستخدم لوصف أشكال معينة من الأسرة الممتدة، ويدل هذا المعنى الأخير أحياناً على أشكال الأسرة الممتدة، أو يـدل علـى ترتيبات خاصة ناتجة عن ترابط عِدة أُسر نووية (القصاص، 2008).

3.1.2 العلاقات الأسرية Family Relationship:

تُؤكد العديد من الدراسات والمناهج النسوية أن العلاقات بين الجنس الواحـد تقوم على أساس الترابط والمصلحة الواحدة، في حين أن العلاقات بـين الأجنـاس المختلفة تقوم على أساس الاختلافات بين المصالح وتباين الأيديولوجيات (المساعد، 2003). وأن جوهر العلاقة هو التبادل وبقدرة الـشخص علـى إقامـة علاقـات بالمحيطين به، ويختلف سلوك الشخص مع تغيرات الدور والصور الذاتية، فالـدور هو وظيفة العلاقة، ويتفق الدور مع السلوك المتوقع للشخص، فاختلاف دور الوالدين يؤدي إلى اضطرابات في العلاقات الأسرية، وتُعتبر الأنشطة المرتبطـة بـالأدوار الخاصة بالأمومة والأبوة والبنوة والأخوة أسـاس العلاقـات الأسـرية (شـريف، 2006).

1.3.1.2 مفهوم العلاقة الأسرية:

العلاقة جمع علاقة بفتح العين، وكما ورد في لسان العرب أن علق بالـشيء أي تشبث فيه، وعلق الشيء علقاً، وعلق به لزمه (أبن منظور، 1992). وتُعـرف (توفيق، 1996) العلاقة الأسرية بأنها "العلاقة التي تجمع بين مجموعة من الأفـراد الذين تربطهم رابطة الدم والقرابة، وهي تبدأ بالزوجين لتتسع وتمتد فتـشمل الأولاد وأقارب الزوج والزوجة".

2.3.1.2 أنواع العلاقات الأسرية:

تنقسم العلاقات الأسرية إلى نوعين هما:

1.2.3.1.2 العلاقات الأسرية الداخلية:

وتتمثلُ العلاقات الأسرية الداخلية فيما يلي:

أولاً: علاقة الزوج بالزوجة:

وهي علاقات تقوم على أساس الحقوق الزوجية المشتركة نحو الأبناء وبيت الزوجية وما يتضمن ذلك من العنايةِ بالأبناء وتنشئتهم وتقسيم العمل بين الـزوجين وحقوق وواجبات كل منهما، وتقوم العلاقة بين الزوج وزوجته على أساس المـودة والرحمة والاحترام المتبادل، بغية إنشاء جيل صالح وتهيئة الفُرصة لنمو المـشاعر الايجابية المليئة بالحبِ والاحترام والتقدير(المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010).

ثانياً: علاقة الآباء بالأبناء:

وتتمثلُ هذه العلاقة في تنشئة الأبناء اجتماعياً وإعـدادهم للقيـام بـأدوارهم كأعضاء في المجتمع وتشمل هذه العلاقة على الأنماط الآتية.

1. علاقة الأب بالابن:

وهي علاقة تقوم على أساس الحقوق مسؤولية الأب نحو الابن، ومـا تـشمل علية من تنشئة وتعليم، وما يقابل ذلك من وجوب طاعة واحترام الابن لأبية، ومـن ثُم تعاون الابن عندما يكبر ليساهم في حياة الأسرة الاجتماعية والاقتصادية (الخالدي والعلمي، 2009).

2. علاقة الأب بالابنة:

وتتمثلُ هذه العلاقة في مسؤولية الأب عن بناته وعن تقديم الخدمة والرعايـة والحماية ومساعدتهن حتى بعد الزواج.

3. علاقة الأم بالابن:

وتتضمن هذه العلاقة الدور الذي تقوم به الأم في تنشئة الابن الذكر والتصاقه بها في طفولته المبكرة، ثُم استقلاله عنها, وكذلك الدور الذي يلعبه الابن في حيـاة الأم ومسؤوليته نحوها عندما تتقدم بها السن خاصة بعد موت الأب (العزة، 2000).

4. علاقة الأم بالابنة:

هذه العلاقة مماثلة لعلاقة الأب بالابن، وإن كانت تدور في معظمها في محيط البيت نفسه، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون المنزلية، والمساعدات التي تتوقـع الأم أن تقوم بها الابنة حين تكبر (منصور والشربيني، 2000). وتُشير دراسة (المـساعد، 2003) إلى أن البنات المتزوجات على علاقة أفضل بأُمهاتهن من غير المتزوجات.

ثالثاً: علاقة الأبناء بأنفسهم:

1. العلاقة بين الإخوة الذكور:

وهي علاقة إخوة وزمالة في اللعب أثناء الطفولة، وإن كانـت تتطـور إلـى علاقة تعاون اقتصادي في كثير من المجتمعات التقليدية تحت إرشـاد الأخ الأكبـر نحو إخوته الصغار عندما يموت الأب، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات خاصة بالابن الأكبر (العزة، 2000).

2.العلاقة بين الأخوات الإناث:

وهي تُماثل إلى حد كبير العلاقة التي تقوم بين الأخ الأكبر وأخيه الأصـغر، وإن كانت تمتاز بوجه خاص بأن الأخت الكبرى في كثير من المجتمعات يوكل إليها أمر العناية بأختها الصغرى منذ الصغر، وبذلك تقف منهـا موقـف الأم, فتعتنـي بنظافتها وتُشرف على كل أمورها، ويظهر ذلك على الخصوص عندما يكون الفارق في العمر بينهما كبيراً (منصور والشربيني، 2000).

3. العلاقة بين الأخ والأخت:

وهي علاقة إخوة وزملاء في اللعب أثناء الطفولة، وإن كانت هـذه العلاقـة تتوقف إلى حد كبير على فوارق السن بينهما، وإن علاقة الأخ بأخته تتطور تدريجياً بحيث يطرأ عليها نوع من التحفظ في السلوك إزاء احدهما نحو الآخر، وينمى بهـا إدراك عدم الاقتراب من المحارم، وغالباً ما يشتركان سوياً فـي بعـض التـدابير الادخارية والتعاون الاقتصادي المعتدل (الضبع، 2008).

2.2.3.1.2 العلاقات الأسرية الخارجية:

سنقتصر في هذه الدراسة على ذكر أنماط العلاقات الخارجية للأسـرة فيمـا يخص مجال الدراسة فقط وهذه الأنماط كالآتي:

أولاً: علاقة الحماة بزوجة الابن (الكِنّه والحماة):

الحماة جمعها حموات وهي أم الزوجة أو أم الزوج، والكِنّه جمعها كنائن وهى امرأة الابن أو الأخ، ويقصد بالحماة هنا أم الزوج على أساس أن المعيشة والحيـاة الزوجية تكون غالباً في بيت الزوج، وبذلك يكون الاحتكاك بين أم الزوج وزوجـة الابن أمراً لازماً بسب طبيعة المعيشة، فتعتبر الحماة أن كِنّتها قد سرقت زوجها(أي ابن الحماة) منها واستأثرت به دونها لشدة حبها له (الشبيب،1981). وهذا الاعتقـاد لا يتواجد عند كثير من الحموات، فتقوم العشرة بين الكِنّه وحماتها على أساس من الود والتراحم، إلا أن حب السيطرة والرغبة في إدارة المنزل، يدفع ذلك إلى نـشوء الصراع نتيجة عدم قبول الزوجة أن تكون حماتها سيدة عليها، كونها تريد أن تُـدير منزلها بنفسها، ولا ترغب بوجود منافس لها في منزلها، فلا تتقبل أفكار حماتها ولا تستجيب لأوامرها، فتشطاط الحماة غيضاً، فتشكو للابن وتبدأ الحـوارات الـساخنة وتُحرضه على زوجته ليقسوا عليها ويهينها ويضربها، إضافة إلى أن الخلاف يأخذ شكلاً أخر، فتغار الحماة من زوجة الابن نتيجة مداعبته لها وممازحتها أو يرضـى على أفعالها. ويشكل ذلك حيرة للزوج ولا يستطيع الزوج أن يجد له حـلاً فيحـدث الخلاف ويحتد (خليل، 2008). والحماة تكبت مشاعرها تجاه تصرفات زوجة الابن حتى تتبين لها الأمور وتتضح أكثر، وقد تُشكو تصرفات كِنّتها لأختهـا أو لابنتهـا الكبرى، كذلك الزوجة تحاول جاهدة أحياناً أن تكبتَ أحزانها خوفاً من وصول الأمر إلى طريق مسدود، وتشكو ذلك لأهلها فيتدخلون في حياتها (خريسات، 1994).

ثانياً: علاقة الحماة بزوج الابنة:

تمتاز هذه العلاقة بحبٍ الحماة لزوج الابنة، وخاصة في بداية وقت مرحلة الخِطبة، حيث يتردد زوج الابنة كثيراً في هذه المرحلة على بيت الحماة وكأنـه فـرداً مـن أفرادها، فتتوطد العلاقة مع الحماة فيصبح حبها لزوج أبنتها أكثر من زوجة الابـن،

وتمتاز العلاقة بينهما بالاحترام والتحفظ في الحديث ويناديها بألقاب تنم عن الاحترام كلقب عمتي. http://www.alghad.com

ثالثاً: علاقة الحمو بزوجة الابن:

تمتاز العلاقة بين والد الزوج وزوجة الابن بالتحفُظ الـشديد، كعـدم تنـاول الطعام معه أو أن تكشف شعرها أمامه، ويجب أن تظهر بملابس محتـشمة أثنـاء تواجده، وتحرص على أن لا يرتفع صوتها فوق صوته أو في وجـودة ، وكـذلك تتجنب معاقبة الأطفال أمامه، ويقوم والد الزوج بدور مهم فـي حـال إذا غـضبت زوجة الابن لدى أهلها حيث يقوم بمراضاتها، وتعود الزوجة إلي بيت زوجها إكراماً لحضوره ويوافقها أهلها على ذلك (شريف، 2006).

رابعاً: علاقة الحمو بزوج الابنة:

من منطلق التمايز الاجتماعي بين الرجال والنساء نجد أن نمط الاتصال يميز العلاقة بينهما، ومن الملاحظ أن زوج الابنة يكون قليل الزيارات، وتتميـز علاقتـه بأصهاره وخاصة والد الزوجة بالتحفظ والاحترام مـن جانبـه وإكـرام ضـيافته والترحيب به من جانب والد الزوجة خاصة وباقي أفراد أسـرة الزوجـة، كمـا أن العلاقة بينهما لا تسمح بتبادل الأسرار الخاصة (شريف، 2006).

خامساً: علاقة الزوجة بأخوات الزوج:

تمتاز العلاقة بين أخوات الزوج وزوجة شقيقهن في حال حـدوث مـشاكل وتدخلات بالحقد والغيرة، تُترجم على أرض الواقع بانتقادات زلات زوجة أخـيهن، أو اختلاقها. معتبرة ذلك نوعاً من العقاب، كما تشعر أخت الزوج بالغيرة من زوجة الأخ وخاصة إذا تماثلن بالعمر، أو إذ لم تكن خاضت تجربة الزواج، وربمـا تلجـأ زوجة الأخ في كثير من الأحيان أن تحل مشكلتها مع أخـت زوجهـا دون تـدخل الزوج، وربما تكسب أخت زوجها إلى جانبها لحماية نفسها من الخروج من مـشكلة والوقوع في مشكلة أخرى، وربما تكون علاقة أخت الزوج بزوجه أخيها علاقة عدم تقبل بسبب تعامل الزوجة السيئ معها، وقد تنصح أخت الزوج زوجة أخيها برعاية منزلها أو الاهتمام بنفسها أكثر، ومن المحتمل أن تغضب زوجة الأخ وتعتبر ذلـك انتقاداً وإظهاراً لعيوبها. http://fashion.azyya.com/414717.html

سادساً: علاقة الأجداد بالأحفاد:

أكد راد كليف براون R. Brown على أهمية العلاقة بين الأجداد والأحفاد في النسق الأسري، وخاصة في المجتمعات البدائية، فتسود علاقة الصداقة المتساوية بينهما، ويلعب الأجداد دوراً هاماً في التخلص من التوترات الناتجة بين الآباء والأبناء نحو ممارسة الوالدين لسلطتهم ومدى طاعة الأبناء والتزاماتهم. وترى الدراسات التي تناولت المجتمعات الحديثة بأن الوالدين متسامحين وعلاقاتهم بالأبناء طيبة لا تحتاج إلى واسطة من الأجداد، وفي حالات تمزق الأسرة فإن الأجداد يتخذون وظيفة حيوية ويصبحون مصدراً للإنقاذ والملجأ وتقديم المشاعر الطيبة لأحفادهم. وقد تنطوي العلاقة بين الأجداد والأحفاد على الاحترام الواضح لكبر السن، أو قد تنطوي على المزاح، وتكون العلاقة بينهما علاقة ألفة، فيألف بعضهما بعضاً، ويعاملون بعضهما معاملة تكاد تكون ممن ينتمون إلى نفس الفئة العمرية (شريف، 2006). وأن الأطفال الذين تربطهم علاقة وطيدة مع جدتهم، والذين يشعرون بتدهور العلاقة بين أمهم وبين جدتهم، قد يتّخذون موقفاً إلى جانب جدتهم، أو يستاءون نتيجة حرمانهم من الأوقات الممتعة التي يمضونها لدى جدتهم (الرواجبة، 2001).

سابعاً: طبيعة العلاقة مع الحماة:

على الأزواج فهم طبائع الحماة، بحيث يتمكنوا من تحسين علاقتهم معها، فاستمرار توتر العلاقة مع الحماة من شأنه أن يؤثر على الحياة الأسرية، وتمتاز الحماة بالطبائع الآتية.

1. الحماة الناصحة.

تمتاز بتوجيه النصائح ليس بهدف التدخل في شؤون الأزواج، وإنما بقصد الاستفادة من خبراتها وتجاربها التي مرت بها.

2. الحماة المنافسة.

تمتاز بعدم تخليها عن دورها وصفتها كأم، وأنها معنية بسلامة أبنها وسعادته، وإن تخليها عن سلطتها وتسليمها إلى زوجة الابن أمر يصعب عليها، وتُعامل زوجة أبنها بأنها جاءت لتخطفه منها.

3. الحماة المرافقة.

وتمتاز بحاجتها إلى المساعدة والعون، لكونها أرملة أو كبيرة السن، أو تمتاز بأنها قوية البنية وميسورة مادياً، ولكنها تتوقع من الغير تخصيص وقت لهـا، إمـا للزيارات أو التسوق، وتميل هذه الحماة إلى الطبيعة العاطفية.

4. الحماة السخية.

تمتاز بتحليها بصفة الكرم والسخاء والجود، وقد يكون ذلك مرتبطـاً بـبعض التوقعات بالمقابل من قبل أبنها أو زوجة أبنها، كاستمرار الزيـارات لهـا وعـدم مقاطعتها, أو مساندها اجتماعياً (الرواجبة، 2001).

4.1.2 تدخل الأهل Parental involvement:

1.4.1.2 مفهوم التدخل:

التدخل في أصل اللغة يعني الدخول قليلاً قليلاً (ابن منظور، 1992)، كـذلك ورد بنفس المعنى في المعجم الوسيط (أنيس، 1985)، تحت معنى تَدخلَ: مطـاوع دخله، ودخل قليلاً قليلاً.

ولم يستطيع الفقهاء أن يتفقوا على معنى واضح في تعريف التـدخل، كونـه موضوع خلاف بين الكتاب والعلماء، وهذا الخلاف بين وجهات النظر بسبب اكتناف مصطلح التدخل الغموض، فيعزو البعض الأمر إلـى أن التـدخل صـورة معينـة للسلوك، في حين ينظر إليه آخرون من خلال الحكم على النوايـا الأساسـية التـي يتضمنها، أو من ناحية النتائج التي يتضمنها من جهة أخرى، كما أن التدخل يتمثـل بمدى امتداده، فالبعض اقتصره على طرفين لا ثالث لهما، والبعض الأخـر أدخـل طرفاً ثالثاً. ويتضح مفهوم التدخُل اصطلاحاً في الدراسات التي تعنـى بالعلاقـات الدولية والإنسانية بين الدول (يونس، 2010).

2.4.1.2 مفهوم تدخل الأهل:

يقصد بتدخل الأهل اصطلاحاً هو قيام أهل الزوج أو الزوجة بما من شأنه أن يعود على الحياة الزوجية لذويهما بالضرر أو النفع، ويشمل كل فعل أو قول يكـون

من طرف الأهل، سواء أكان فعلاً مادياً كالاعتداء على أحد الزوجين بالضرب مثلاً أو كان قولاً وتوجيهاً كالأوامر والنواهي التي تصدر للأبناء فيمـا يتعلـق بحيـاتهم الزوجية أو المواعظ والنصائح والإرشادات أو الانتقـادات والتوبيخـات (صـالح، 2004).

3.4.1.2 عوامل تدخل الأهل في العلاقة الأسرية:

1. أساوب التنشئة الاجتماعية Style socializing:

جاء في لسان العرب كلمة التنشئة من الفعل نشأ, ينشأ, نشوءاً ونشئاً , بمعنى ربا وشب (ابن منظور, 1992). والتنشئة الاجتماعية هي عملية اكتـساب الفـرد لثقافة مجتمعه ولغته, والمعاني والرموز والقيم التي تحكم سلوكه, وتوقعات وسـلوك الغير, والتنبؤ باستجابات الآخرين وايجابية التفاعل معهم (عدنان وبسام, 2005).

وتُعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تُساهم في تنشئة الطفل وتـشكل سلوكه, وقيمه, واهتماماته, وهي مصدر كل تربية صحيحة يتأثر بها الطفل, كما إنها مسؤولة عن التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي, فهي اتحاد تلقائي يـتم نتيجـة الاستعداد والقدرة الكامنة في الطبيعة البشرية التي تنـزع إلـى الاجتمـاع, وهـي ضرورة حتمية لبقاء البشرية, ودوام الوجود الاجتماعي (عويدات, 1996).

وللتنشئة الاجتماعية في أي مجتمع أساليب وآليات ووسائل متعـددة لتحقيـق أهدافها، وتختلف هذه الوسائل والأساليب لاختلاف المجتمعات والأسر وتبعاً للعوامل المؤثرة في التنشئة الاجتماعية، وانعكاسات لاتجاهات الآباء والأمهات والمربين من حيث نسق أو منظومة المعارف والأفكار والقيم، وتتباين أساليب التنشئة الاجتماعية بين الأساليب الايجابية والأساليب السلبية (العتوم، 2009). ويرى سيجموند فرويـد أن جذور التنشئة الاجتماعية عند الإنسان تكمن فيما يسميه بالأنا الأعلى الذي يتطور عند الطفل نتيجة تقمصه لدور والده الذي هو من نفس الجـنس، وتتـضمن عمليـة التنشئة الاجتماعية اكتساب الطفل واستدخاله لمعايير والديه وتكوين الأنا الأعلى لديه (أبو جادو، 1998).

وينشأ صراع الأبوين والأبناء عن اختلاف معدل التنشئة باتصاف الأبوين بالمحافظة على والتصلب في الرأي والموقف, وعدم تسامحهم مع أبنائهم, وبسبب اختلاف المهارات والمعارف والقيم, فيتعرض الأبناء في مرحلة الطفولة بشكل مستمر لخبرات جديدة وابتكارات حديثة, فيجد الأبوين صعوبة في تطبيق الأفكار والقيم التي تعلموها في محيطهم الاجتماعي الذي نشأوا فيه عبر مراحل عمرية سابقة تختلف عنها في عهد أبوتهم (العمر, 2004).

وارتبطت أهداف التنشئة الاجتماعية في العلاقات الأسرية, بتقدير مقام الزوج (الابن) ومسؤولياته الأسرية, وإن أسلوب تربية الأبناء يرتبط ارتباطاً شديد في مدى قدرتهم على مواجهة الأزمات الزوجية (سعيد, 2008). فانتقال الفرد في مراحل التنشئة المتأخرة إلى ميدان العمل والحياة الاجتماعية والتي يدخل في مكوناتها الاقتصاد والسياسة والزواج والإنجاب والسفر, والاتصال بالآخرين, تعتمد بدرجة ما على تنشئته في المراحل المبكرة, فغياب التعلم في المراحل المبكرة يعيق عملية التعلم والتنشئة في الكِبر(ناصر, 2004).

وبحسب ذلك, تُعد التنشئة الاجتماعية عاملاً أساسياً في نجاح الحياة الزوجية وضمان استمرارها واستقرارها، فإذا ما نشأ الطفل على الاعتماد بدرجةٍ كبيرة على أهله، فإن ذلك سيكون معوقاً أساسياً في استمرار حياته حين يكبر ويتزوج، وأن كثيراً من الأبناء الذين نشئوا نشأة اجتماعية خاطئة يعتمدون على الأهل في كل صغيرة وكبيرة، مما يترتب علية تدخل الأهل في حياته ومن ثُم زرع بذرة الخلافات الزوجية المستعصية. فإذا ربى الأهل أبنهم على الاستقلال والاعتماد على الذات وربو فيه قوة الشخصية والثقة بالنفس، فإن مثل هذا الابن أو البنت سيكون أقل عرضة لتدخل الأهل.

2. السيطرة والولاية على الأبناء:

تُعتبر السيطرة والولاية على الأبناء، من العوامل التي تدفع الأهل وخاصة الحماة إلى التدخل في شؤون الأسرة، وبحكم الولاية على الأبناء أو بحكم الروابط الانفعالية التي تربط بين الأهل والأبناء، فيحاول الأهل أن يكونوا طرفاً في شؤون الأسرة، فالحماة لا ترضي بالابتعاد والانزواء في طيات النسيان, أو تتنازل عما

كانت تملكه من تفوق وسلطان في حياة أبنائها، وقد تكون المشكلات في حياة الآباء والزوج أو الزوجة عندما يحاول الآباء الاستمرار في ممارسة أدوار الحماية المألوفة في حياتهم السابقة ومحاولة استعادتها في حياة الزوجين، خاصة في حالة وجود الأم في الأسرة الزوجية, حيث يؤدي وجودها إلى تضخم المشكلات (حسن، 1981).

فالشخصية المتسلطة للأم هي أحد عوامل التدخل في حياة الابـن الزوجيـة وفرض رأيها لا سيما إذا كان الابن ذا شخصية ضـعيفة (سـعيد، 2009). وقـد يستصعب أهل الزوج تقليل تسلُطهم، فيمكن للفُروقات البسيطة حينذاك أن تتحول إلى نزاعات كبيرة، ونتيجة لذلك تتعرض الزوجة للمعاناة (الرواجبة، 2001).

3. الحالة النفسية (الفراغ العاطفي) Mental state (the emotional vacuum):

العائلة التي تزوج أبنائها أو تضاءل عدد أفرادها وحدثت لها تغيرات ملحوظة في بناء الأسرة، وخروج الأبناء والبنات من الأسرة يؤثر في الحالة النفسية للأبوين وخاصة الأم إلى حد كبير، فيشعرون بالفراغ في حياتهم وهم بحاجة إلـى إشـباع حاجاتهم النفسية نتيجة لخروج الأبناء من خلال التدخل في أمورهم الأسرية (حسن، 1981). فزواج الأبناء يعني الشعور بالحرمان النسبي وخاصة لسلطة الأم وافتقـاداً لممارسة السيطرة على الأبناء وافتقاداً لأهميتها الوظيفية (شريف، 2006).

4. القلق Anxiety:

تباينت وجهات نظر علماء النفس حول مفهوم القلق، فاعتبر فرويد Freud أن الغريزة الجنسية هي الأساس الأول الذي يصدر عنه القلق، وارجـع آدلـر Adler القلق إلى مشاعر النقص عند الفرد سواء كانت جسمية أو معنوية أو اجتماعية، كما ركزت هورني Karen Harney علـى أهميـة العوامـل الاجتماعيـة والثقافيـة والعلاقات المتبادلة بين الفرد والمجتمع في إظهار مشاعر القلق لديه، ووظيفة القلق هي تحذير الشخص من خطر وشيك الوقوع (عبد المعطي، 2004).

ويعتبر هذا العامل من العوامل الأكثر تعقيداً في حياة المرأة نظراً لما تقوم به من ادوار جديدة، وما ينتاب الأسرة وخاصة أم الزوج من قلق حول الزوجة التـي سوف تنظم إلى الأسرة، ونتيجة لذلك تُصبح أقل ثقة وأقل اطمئناناً، وأقـل حماسـاً

لمواجهة المواقف الجديدة, كما تنتاب الأهل بعض المخاوف حول ترحيـب أبنـائهم المتزوجون لهم في بيوتهم (حسن، 1981).

5.اختلاف الثقافة والميول Cultural differences and tendencies:

عندما ينتمي أطراف الزواج أو الأسرة إلى أصول ثقافية متباينة ويخـضعان في حياتهما لمعاير وقيم اجتماعية مختلفة، يصبح هذا الاختلاف أو التباين مـصدراً لكثير من الصراعات والتوتر، حيث يشير الصراع في العلاقات الزوجية إلى نتيجة مباشرة لأنماط الثقافات المختلفة (علي، 1996). فالزوجة لا تقبل بأفكار حماتها التي تختلف عن توجهاتها ورغباتها، فلا تستجيب لها ولأوامرهـا أو طلباتهـا (خليـل، 2008)

6. حداثة الزواج Modern marriage:

الزوجين الجديدين يحتاجان إلى فترة من الوقت لتأسيس نواة وحدتهما العائلية قبل أن ينشطا كأعضاء مساهمين مع أهل أزواجهم، وتُعتبر هذه الفترة فترة انتقاليـة فيما يخُص الزوجين وأهلهما، وأنه يمكن أن ينشأ نتيجة لحداثـة الـزواج خلافـات توترات بين الزوجين نتيجة لتدخل الأهل (الرواجبة، 2001).

7. الغيرة Jealousy:

الغيرة هي انفعال مركب من الغضب والكراهية والحزن والخـوف والقلـق والعدوان، وتظهر بشكل استياء موجه نحو أشخاص آخرين، وهى استجابة طبيعيـة لفقدان حقيقي أو مفترض أو تهديد بفقدان الحب وعادة يكون الموقف الـذي يـسبب الغيرة مثيراً اجتماعياً (المحادين، 2009). فالغيرة تنتمي إلى تلك المشاعر العاطفية التي يمكن وصفها بالطبيعية تماماً كالحزن. وعندما تَظهر كأنها غير موجـودة فـي شخصية إنسان وسلوكه، فيمكن الاستنتاج بأنها ترزخ تحت كبت داخلي كبير، ولهذا السبب تُؤدي دوراً كبيراً في الحياة النفسية اللاواعية (الخوري، 2008).

وعندما يتزوج الابن ويبدأ بالانشغال بشؤونه الزوجية تنبعث الغيرة في قلـب أمه وتبدأ بالتنامي، ثم الانشغال شيئاً فشيأ، وبدافع من هذه الغريزة، وربما يكون ذلك لا شعورياً تشرع الأم بافتعال الأزمات وإثارة المشكلات، وتقـصد بـذلك تبغـيض الزوجة إلى أبنها وصرف نظره عنها ليعود إليها، وربما أصبحت سمه بارزه عنـد

كثير من الأمهات غير المثقفات واللواتي لم يحضن بالتوجيه والإرشاد، فالأم تتعامل مع أبنها بعد زواجه بدافع الغيرة عليه، وبالتالي فهي تصب جام غضبها وسخطها على الزوجة والتي تَعتبرها الأم غريبة عن العائلة والتي سلبت منها أبنها الذي كانت تعتمد عليه اجتماعياً واقتصادياً (سعيد، 2009). فالغيرة صراع أزلي بين الكنه والحماة بسبب الأنانية في نفس الحماة, والحقد والكراهية في نفس الكنه, كذلك ينبغي الإشارة إلى أن بعض أخوات الزوج خصوصاً أولئك الأتي لم يتزوجن قد يفتعلن الأزمات مع زوجة أخيهن للسبب نفسه وهو الغيرة والحسد (الحاجي, 2003).

8. الأوضاع الاقتصادية Economic conditions:

يمكن تَبين الأوضاع الاقتصادية للزوجين كعامل لتدخل الأهل في العلاقة الزوجية في أربع حالات, كالأتي.

أ. اعتماد الابن المتزوج على أهله مادياً:

فكون الابن عاطلاً عن العمل، أو يكون عاملاً في عملٍ يخص والده ويتقاضي منه مرتبه وليست له فُرصة مناسبة في مكان أخر، وهذه الحالة هي الأشد خطراً، حيث تذوب شخصية الابن أمام والدية بسبب عدم استقلاله مما يجعله متجاوباً معهما إلى أقصى حد، حتى لو كان ذلك على حساب زوجته، وهذا من شأنه أن يؤزم العلاقة بين الزوجين مما يفضى إلى حدوث المشاكل الأسرية وتعنيف الزوجة بأسلوبٍ أو بأخر.

ب. اعتماد أهل الزوج على الابن المتزوج مادياً:

فنظرة الوالدين إلى ما في يد أبنهما من مالٍ يجعلهم حريصين كل الحرص على أن لا يذهب هذا المال سدى، أو أن يقل نصيبهم منه بشكل أو بأخر، والزوجة من جهتها تحاول الانتفاع بهذا المال، فيصبح هذا المال محل تنافس وتجاذب ما بين أهل الزوج من جهة والزوجة من جهة أخرى، خاصة في حال أن يكون المال قليل لا يفي باحتياجات الطرفين، ونتيجة لذلك يبدأ تدخل الأهل بمراقبة التصرفات المادية لأبنهما خاصة التي تكون اتجاه الزوجة وأهلها، ومراقبة تصرفات الزوجة المالية، ومن ثُم محاولة الانتقاد أو فرض الرأي مما يولد الصراع والتأزم بين الطرفين وبالتالي تأزم العلاقة الزوجية.

ج. أن يكون الزوج غنياً:

فالحرص هنا على أن لا يذهب المال سدى، أو يذهب إلى غير الأهل.

د. عمل الزوجة:

فعمل الزوجة يشكل عاملاً لتدخل الأهل وخاصة أهل الزوجة في كثيرٍ من الحالات، فالزوج له تطلع لمال الزوجة، فيُصبح مال الزوجة محل نظراً وتنافس من قبل الزوج وأهل الزوجة، كذلك ما يمكن أن يشكله راتب الزوجة من تطلّع أهل الزوج للمحافظة على عوائدها المالية وعدم تبذيرها لأنها من حق أبنهم أولاً وأخيراً (صالح، 2004).

9. الخدمة المنزلية Domestic service:

من التقاليد المتبعة أن لا تَعمل الحماة وكِنتها موجودة، فمن واجب الكنه أن تقوم هي بالأعمال المنزلية، فالظروف الاجتماعية وأحوال المعيشة لا تسمح للزوج أن يستقل في بيتٍ خاص به (خريسات، 1994). وقد تغير هذا الحال، وهذا لا يبدو ظاهراً إلا إذا كان الزوجان يعيشان مع أهل الزوج في سكنٍ مشترك على الأغلب، فالفكرة السائدة أن على زوجة الابن أن تقوم بخدمة منزل أهل الزوج، وعندما تمتنع الزوجة عن هذه الخدمة أو تُقصر فيها يبدأ التذمر من أهل الزوج، مما يجعل الزوج شيئاً فشيئاً ينقم على زوجته، ويحاول ثنيها عن هذا التقصير بالقول أو الفعل، مما يولد الجدال والخلاف والخصام بين الأطراف وخاصة الزوجين في العلاقة الزوجية (صالح، 2004). وقد أشارت دراسة (العواودة، 2002) إلى أن الزوجات كان السبب في ضربهن تقصيرهن في أداء الواجبات المنزلية.

10. العقم Infertility:

يعرف العقم بعدمِ الإنجاب رغم إرادة الزوجين. ويعتبر الزواج عقيماً إذا مضت عليه سنتان، وكان الزوجين سليمين ولم ينجبا رغم رغبتهما في ذلك، والعقم عند المرأة يعني عدم مقدرتها على الحمل إطلاقاً (خوري، 1990). وقد يشكل العقم في الغالب سبباً جوهرياً في تدمير العلاقات الزوجية، فينتاب الزوجين والأهل شك بوجود عوائق تحول دون إنجابهما للأطفال في حال مضى مدة من الزمن دون أن تَحمِلَ الزوجة، ويتأتي نتيجة لهذا الوضع زيادة التنافر بين الزوجين، وتضاعف

حدة خلافاتهما بسبب التأخر في الحمل، وبشكل يجعل العلاقة الزوجية دائمة التهديد بالخطر، وخاصة في حال تدخل الأهل في ذلك, فأهل الزوج يتطلعون إلـى رؤيتـه أبناء أبنهم المتزوج، وبعقم الزوجة أو تأخر الزوجة في الإنجاب يتدخل الأهل بشكل شديد ويبدآن بالضغط على الابن ليتزوج، وهذا من شأنه أن يولد النزاع بينه وبـين زوجته وبالتالي حدوث العنف (الخوري، 2008).

11. تربية الأبناء Raising children:

للأهل وخاصة الأجداد دور في تربية الأحفاد، فهم يملكون الرغبة في النزول إلى مستوى الأطفال والحديث معهم عما يسعدهم، واللعب معهم, وتعلق الأهل بأبناء ولدهم، يدفع بشكل أو بأخر إلى التدخل في تربيتهم (الرندي، 1996). وأن أسـلوب تربية الأبناء تربية غير سليمة تسيء إليهم وتنسحب إلى أبنائهم وأحفادهم مـستقبلاً، وألام تحتضن أراء أولادها وتقوم بتصحيحها باستمرار وتتـولي مـع الأب تربيـة الأبناء من خلال فهمهما للمراحل العمرية لأبنائهم (حمام، 1985).

والزوجة لا تسمح بتدخل الأهل خصوصاً أنه في الغالبِ يكون سـلبياً وقـائم على التدليل والمدارة مما يفسد أخلاق الأطفال. وعلى الآباء أن لا يسرفوا في تربية أبنائهم، حتى لا يكون ذلك مدعاة لأن يلجأ الأطفال إلى غيرهم وبحثهم عن بـديل، وينصح بعدم نهرهم أو معاقبتهم أمام الأهل وخاصة الأجداد، لكي لا يتضايق الأهل ويتدخلون لصالح الأطفال، وهنا قد يحدث الخلاف الذي يبدأ بين الزوجة من جهـة وأهل الزوج من جهةٍ أخرى ثُم ينتقل إلى الزوجين بعد ذلك، نتيجة لحـدوث نقـاش حاد بين الأهل والزوجين وخاصة الزوجة، مما يتسبب فـي حـدوث التـوتر فـي العلاقات الأسرية، وبالتالي حدوث العنف ضد الزوجة من قبل الزوج نتيجة لتـدخل الأهل.

12. الزواج بدون رضا الأهل:

إن مثل هذا الزواج المفتقر إلى الرضا التام من قبل الأولياء يجعله عرضـة للتدخلات وهجمات مباشرة أو غير مباشرة، مما يحدث المـشاكل بـين الـزوجين، فوالدة الزوجة لا تُبارك زواج أبنتها، ولم تقبل منذ البداية أن يكون هذا الرجل زوجاً لأبنتها، فتبدأ بتقبيح زوجها في عينها أو تُقلل من شأنه وتنتقص من خُلقـه وأدبـه،

وتُشكك في حبه لها وتقبل أهله لها، فتُحرضها على التصدي لزوجها وعدم مسامحته على أي إساءة، وربما تُزين لها هجرانه حتى يلبي لها مطالبها، وبذلك تتحول والدة الزوجة إلى مِعول هدم للأسرة من خلال تدخلها في حياة الزوجين، وكـذلك الأمـر بالنسبة إلى أهل الزوج، مما يتسبب ذلك في حدوث الخلافات بين الزوجين وحدوث العنف (سعيد، 2009).

13. التدخل لإصلاح الخلافات الزوجية:

ربما يتدخل أهل الزوج في العلاقة الزوجية لرؤيتهما خللاً أو عيباً ما يشوب علاقة الزوجين ببعضهما، فيحاولان إصلاح هذا الخللَ بشكلٍ غير سليم أو مبالغ فيه قد يسئ إلى العلاقة الزوجية ويؤدي إلى حدوث المشاكل بين الزوجين، ومثال ذلـك أن يري أهل الزوج أن أبنهم مطاوع لزوجته وخاضع لهـا ومـسلوب الشخـصية أمامها، فيحاولا إصلاح هذا الخلل وتعديله مما يشوش العلاقة بين الزوجين. فيتدخل الأهل لمحاولة التوفيق بينهما وحل النزاع، أما بطلب من أحد الزوجين وأما بـدون طلب، مما قد يفضي في كثيرٍ من الأحيان إلى نتائج سلبية إذا لم يحـسن الوالـدان التعامل مع المشكلة، أو قاما بإجراءات تصعيديه ضـد الطـرف الآخـر. وتثبـت الدراسات أن التدخل غير السليم للأطراف الخارجية سبباً لجر الخلاف بين الزوجين إلى خلاف أعمق (صالح، 2004). وفي دراسة قام بها (خيري، 1994) على عينة من الأسر النووية في مدينة عمان، هدفت إلى تحليل أنماط العلاقات المعاصرة بـين عدد من الأسر النواة وبقية وحدات النسق القرابي، حيث أوضحت الدراسـة أن مـا نسبته (14%) من هذه الأسر احتاجت إلى تدخل خارجي من قبل أقارب الـزوجين لحل خلافاتها الأسرية.

14. ضعف الوازع الديني:

إن الدين يزود الفرد بنسقٍ من القيم والمبادئ والمعاير والمحكات الاجتماعية التي تُوفر له التكيف مع ما حوله، حيث أن سلوك الإنسان لا يضطرب لوجود القيم والمعاير الأخلاقية الضابطة كما يدعى البعض، وإنما يضطرب عندما يبتعد الفـرد عن هذه المعايير وعن فِطرته التي خلقه ا تعالي عليها، وهذه الفطرة تُؤدي إلـى حسن التوافق مع الحياة والمجتمع (بركات، 2006). فإتباع القواعـد الدينيـة فـي

تهذيب الأسر وتربية الأبناء بشكل خاص يؤدي إلى الحدِ من أشكال العنف ضد الزوجة, ويخفف من حدة الخلافات الأسرية بين الزوجين الناجمة عن تدخل الأهل في العلاقات الأسرية لهما، في حين أن ضعف المنظومة القيمة لأطراف العلاقة من شأنها أن تُأزم العلاقة الأسرية بين الأزواج في حال تدخل الأهل (الطراونه وعبد الجواد، 2004).

15. قوة العلاقات الأسرية:

من أهم صفات الإنسان ككائن حي أن يكون نوعاً من العلاقات بينه وبين الآخرين, سواء أكانت هذه العلاقات تُؤدي إلى نوع من التفاعل المقبول بين الأفراد, أو علاقات سلبية تُؤدي إلى تفاعلٍ فاشل. والأفراد في الأسرة يكونون فيما بينهم خطوطاً للارتباط الاجتماعي التي تُؤثر إلى حدٍ كبير على سلوك الأفراد في العلاقات واستقرار القيم والمعاير فيها. وتتأثر العلاقات بين الآباء والأبناء وتحدث الخلافات نتيجة لتدخل الآباء في الشؤون الحياتية لأبنائهم المتزوجون (ناصر, 2004).

16. النظرة السائدة إلى حقوق الزوجين:

تسود في كثيرٍ من الأوساط النظرة إلى المرأة على أنها مجرد جارية وظيفتها هي فقط إمتاع وخدمة الزوج، فهي وكل ما تملك ملك لزوجها، وهذه النظرة تُؤدي في الغالبِ إلى تدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية لابنهم إذا أحسوا أن زوجته تجاوزت هذه الوظيفة، فيتدخل أهل الزوج لإصلاح حال الزوجة إلى عهدها في خدمة زوجها، ويعتبر هذا التدخل خللً مفترضاً يشوب الحياة الزوجية، وتقدير هذا الخللَ غالباً ما تحكُمه النظرة السائدة عند كل من أهل الزوج والزوجة إلى وظيفة الزوج وحقوقه ووظيفة الزوجة وحقوقها (صالح، 2004).

17. صراع الأجيال Generations of conflict:

كانت السلطة الأبوية هي التي تسيطر على الحياة الأسرية، ثُم حدثت تغيرات كثيرة في المجتمع, كالاستقلال الاقتصادي, والاجتماعي للشباب عن الآباء والأجداد, وعدم قبول الشباب لأساليب الحياة التي يعيشها الآباء والأجداد ومفاهيمهم عن الزواج, وعدم تقدير الشباب لحاجات الكبار من أفراد الأسرة، حيث أن هذا أدى إلى خلق مناخ من الشد والجذب بين الجانبين, وهذا يشكلَ أرضية واسعة للتدخل الأهل

في الحياة الزوجية، واختلاف وجهات النظر التي تنشأ بين زوجة الابن وأم الـزوج مردها لاختلافِ الأجيال، وعدم تقدير الأم للطبيعة الجديدة لجيل الزوجة وزمنهـا أو العكس (الصديقي، 2003).

18. الخبرة والحكمة Experience & wisdom:

العلاقة الأسرية والعائلية ذات تأثير قوي في حياة الأبناء بعد الزواج، وهنالك روابط شديدة تربط بين الأهل تجعلهم وثيقي الصلة بحيـاتهم الزوجيـة وأمـورهم الخاصة، فيعتقد الأهل أنهم أكثر خبرة وحكمة بالحياة وأنهم قادرون على تـصريف أمور أبنائهم وتقديم المشُورة لهم (حسن ،1981). فشعور أم الزوج مثلاً بأنها أكثـر خبرة في الحياة، وأنها أكثر قدرة على تصريف الأمور يجعلها تتـدخل فـي كـل صغيرة وكبيرة في حياة أبنها الزوجية وزوجته وأبنائهما، فتبدأ بعرض الخبرات عن طريق التدخل في طريقة الطبخ واللبس وتربية الأبناء، كما أنه تلعب الأخت الكبرى للزوجة دور أمها محاولة نقل خبرتها وتجاربها لأختها المتزوجة وخاصة إذا كانـت ذات طبيعة تسلُطية في بيتِ أهلها (سعيد، 2009).

19. زواج الأقارب Endogamy:

يضمن هذا النمطَ من الزواج القيام بوظيفةٍ اقتصادية بالمحافظةِ على الثـروةِ والملكية الخاصة بالجماعة القرابيه وضمان عدم تسربها إلى خارج الجماعة، ويظهر النمط الوظيفي البنائي بكونه يعمل على تكثيف الروابط القرابيه بين وحدات النـسق القرابي (خيري، 1994). وينطوي الزواج من الأقارب على حماية الثروة العقارية لدى الجب العائلي، ويعمق علاقات القرابة على أساس رابطة الدم، الأمر الذي يزيد من قوة العصبية القرابية (مراد، 1998). ويعتبر الزواج من داخل النسق القرابـي زيادة في حدة الضغوطات الممارسة من قبل الأهل تجاه الزوجين، كزيادة التـدخل في شؤونهم الأسرية، وما يترتب عليه من فُقدانهم لجزء كبيـر مـن خـصوصيتهم الأسرية؛ الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة مظاهر العنف تجاه المرأة (كرادشه والختاتنه، 2007).

20. السكن المشترك Shared housing:

الاشتراك في السكن مع أهل الزوج قد يكون عاملاً مهماً في تدخل أهل الزوج في العلاقة الأسرية أو الزوجية للزوجين وفي شؤون الزوجة خاصة، كذلك فإن سكن الزوج مع أهل الزوجة لأي سبب، كعجزه المادي، أو سكن الحماة مع الزوجين، يخلق أشكالاً من التوتر في البيت، بسبب التدخل في شؤون الزوجين. فالزوجان عليهما أن يرسِما حدوداً للتدخلات في حياتهما مع الأهل في حال سكنهما معهما لضمان عدم حدوث مشاكل في العلاقة الأسرية لهما (الشيخلي، 2000).

21. إفشاء الأسرار الزوجية:

الحياة الزوجية يجب أن لا تتجاوز الزوجين سواء أكان ما يحدث بين الزوجين من استمتاع وجماع، أو ما ينشأ من خلافات، فوجود طرف ثالث بينهما قد يكون عاملاً للهدم لا عامل للإصلاح، فإفشاء الزوجة أسرارها وخلافاتها مع زوجها للأهل، الذين يقومون بإبداء النصائح والإرشادات التي غالباً ما يغلفها حب الأهل لأبنتهم، فتقوم الابنة بتطبيق هذه النصائح والإرشادات على واقعها الزواجي وتتمسك بها ولا تقبل التنازل عنها لتجد نفسها في النهاية أمام خلاف اكبر مع زوجها. وبالتالي حدية الزوج معها وتعنيفها (سعيد، 2009).

22. العوامل القانونية Legal factors:

من الثابت أن القوانين تميزية ضد المرأة في مختلف المجالات كالإرث والحضانة والطلاق والإعالة وجرائم الشرف، بالإضافة إلى تدني الوضع القانوني للمرأة وانعدام الأهلية القانونية، والأمية القانونية للمرأة، وعدم كفاية القوانين التي تحكم الاعتداءات على المرأة وقصورها في حفظ حق المرأة ، كذلك عدم وضوح بعض المفاهيم قانونياً، هذا بدوره يؤسس إلى حدوث العنف ضد المرأة (ناصر، 2001).

والمرأة تلجأ للقانون في حال معرفتها له، إلا أن معظم النساء يجهلن حقوقهن المنصوص عليها في القانون والتي بالرغم من أنها قاصرة إلا أنها قد تُوفي بالغرض، إذا لم تكن المرأة تشعر بالخوف، وفي حال وجدت المرأة من يساندها للمطالبة في حقوقها (الخالدي والعلمي، 2009).

وقد نص قانون العقوبات الأردني على جريمة إفساد الرابطة الزوجية من قبل الغير وذلك في المادة 304 الفقرة الثالثة والتي تنص على " كل من حرض امـرأة سواء أكان لها زوج أو لم يكن على ترك بيتها لتلحق برجلٍ غريب عنها أو إفسادها عن زوجها لإخلال الرابطة الزوجية يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثـة أشـهر". ويقصد من التحريض هنا هو كل فعل أو قول أو عمل مادي من شأنه دفع المـرأة إلى ترك بيت زوجها دون أن تلتحق برجلٍ غريب ولكن فعلـه أدى إلـى إخـلال الرابطة الزوجية بين الزوجين أو انحلالهما، فالفاعل من الممكن أن يكون من أهـل الزوجين أو أقاربهما (قانون العقوبات الأردني وتعديلاته، 1962).

كما أن غياب التشريعات فيما يتعلق بتدابير حماية المرأة من العنف والتـي تكـون مرجعيتها الحاكم الإداري، والذي بالعادة هو نظام مغلق وبالتالي استبعادها عن نظام حماية الأسرة، كما أن غياب المظلة القانونية لخدمات المساعدة القانونية المقدمة من قِبل الجمعيات التطوعية ومؤسسات المجتمع المدني والذي ينعكس بشكل سلبي على عمل برامج حماية الأسرة والمرأة من العنف www.jahshan.org

فالقانون اقتصر على حالةٍ واحدةٍ في تدخلِ الأهل في العلاقةِ الأسرية للزواج، والإجراءات التي تُتخذ في حمايةِ المرأة غير كافية في منعِ تكرار العنف ضدها، أو في منعس الأهل من التدخل في شُؤونها.

4.4.1.2 أشكال تدخل الأهل في العلاقة الأسرية:

إن التدخلات في العلاقةِ الأسرية في البداية تكون بنوايا خيرة وحسنه، لكنهـا سرعان ما تنعكس سلبياً عليها وتُؤدي إلى خلق الحساسية بين الأهل والزوجين وبين الزوج وزوجته (يوسف، 2004).

تتسم تدخلات أهل الزوجين في العلاقةِ الأسرية بأشكالٍ عديدة، وهي كالأتي:

1. تدخل في طريقة اللباس:

يمتاز هذا الشكل في التدخل في لباس الأبناء المتزوجـون وخاصـة لبـاس الزوجة, ككيفية اختيار ملابس الزوجة أثناء الزواج وبعده، وطبيعة الملابس سـواء أكانت واسعة فضفاضة أم ضيقة، كذلك التدخل في اختيار الملابس أثناء المناسـبات

الاجتماعية ، كذلك لون الملابس ودرجاتها، كذلك طول لباس الزوجة أم قِـصرها. حيث يفضل الأهل لزوجة الابن في الغالبِ اختيار ملابس مقبولة اجتماعيـاً، وذات أسعار تُناسب دخل الأسرة.

2. تدخل في تصرفات الزوجة:

يمتاز هذا الشكل بتصرف الزوجة بالمال بـشكل غيـر مـدروس وسـوء السلوكات الاستهلاكية، فيشكل ذلك استنزاف الزوجة لزوجها مادياً, الأمر الـذي لا يرتضيه أهل الزوج، كذلك الغيرة العمياء من قبل الزوجة، كذلك إفـشاء الأسـرار الزوجية وإذاعتها بين الأهل والأصدقاء.

http://www.sabahelkheir.com/content/%25D8

3. تدخل في طريقة استقبال الضيوف:

يحرص الأهل على أن تكون الزوجة على أهبةِ الاستعداد في استقبال ضـيوف أبنهم، كون ذلك يعكس شخصية الأهل في اختيارهم لزوجة الابـن، ويتـدخلون فـي مواعيد الاستقبال للضيوف، وفي أساليب تقديم الضيافة، كما أن الأهل يبدون رغبـتهم بعدم استقبال أبنائهم المتزوجين لأشخاص معينين لا يرغبون في وجودهم فـي منـزل أبنائهم.

4 . تدخل في طريقة رعاية واهتمام الزوجة بزوجها:

يظهر هذا الشكل من التدخل في طريقة اهتمام ورعايـة الزوجـة لزوجهـا, والذي يدفع الأهل إلى التدخل في العلاقة الأسرية, وتنبيه الزوج إلى أخطاء الزوجة في طريقتها بالتعامل معه، كقلة احترام الزوج أمام أهلـه وعـدم مراعـاة أحوالـه ومشاعره والتلفظ عليه بألفاظ سيئة، وكذلك كُثرة الطلبات المنزليـة كتـردده علـى السوق لإحضار احتياجات المنزل، كذلك عدم الاهتمـام بأوقـات نومـه وراحتـه وطعامه، واختيار أوقات لتنظيف المنزل في حال وجـود الـزوج http://www.e-happyfamily.com/index.jsp%

5 . تدخل في طريقة إدارة المنزل:

ويتمثل ذلك برغبة الأهل وخاصة الحماة وبما تمتلكه من حبٍ للسيطرةِ فـي إدارة منزل الأبناء المتزوجون، بتحديدِ الواجبات الجديدة لأفراد الأسرة فـي الحيـاة الأسرية، وتوجيه الأوامر والنهي عن القيام بأمور معينة (خليل، 2008).

6. تدخل في النفقات المنزلية:

يمتاز هذا الشكل من التدخل من قبل الأهل في مراقبة تصرفات الزوجين في طريقة إنفاق المال وخاصة تصرفات الزوجة من بابٍ حرصهم على مال الابن أن لا يذهب سدى، أو السيطرة على مال الزوجين ورواتبهم في حـال كـون الابـن ذو شخصية ضعيفة (صالح، 2004). ويقوم الأهل أحيانـاً بالاسـتدانة علـى راتـب الزوجين، وعدم تلبية رغبة الزوجة في اختياراتها لاحتياجات المنزل.

7. تدخل في اختيار السكن:

يرغب الأهل سواء أهل الزوج أو أهل الزوجة بأن يكون سكن الأبناء بالقرب منهم، فالعيش قُرب الأهل يعطى شعوراً بالراحة والأمان خاصة في حـال إنجـاب الأبناء وعمل الزوجة، كما أن الروابط الاجتماعية القوية مع الأهل تُرغب الأبنـاء بالسكن بالقربِ من الأهل أو معهم في سكنٍ مشترك، كما أن الأهل ربما يـشعرون الأبناء بالذنب لابتعادهم عنهم في الوقت الذي هم بحاجةٍ لهم ولمساعدتهم، أو الأبناء أنفسهم يشعرون بهذا الذنب.

htt://www.factjo.com/pages/newsdetails.aspx%3Fid%3D52655

ويظهر تدخل الأهل في سكنِ الزوجين في إجبار الزوج على السكن بـالقرب منهم، أو في تحديد طبيعة السكن من حيث البناء وحجم المنزل أو عـدد الغـرف, وملائمة المرافق الصحية.

8. تدخل في أثاث المنزل وترتيبه:

في استطلاعٍ لعددٍ من الزوجاتِ والفتيات المقبلات على الزواج تبين أن هذا الشكل من التدخل أمرٍ مقبول إذا كان التدخل فضلاً وليس أمراً، أي أنه تُبدي الحماة رأيها كنصيحة ودية دون فرض ذلك والإصرار على اختياره، ويعتبر تدخل الحماة مرفوض عندما تبدأ الحماة بإصدار الأوامر وانتقاء قطع الأثاث ودون الأخذ بعـين الاعتبار رأي الزوجين وما يفضلانه وما لا يحبذان وجوده بِحكمِ الخبرة الطويلة في مثل هذه الأمور، أو حجة الواجب تواجده في المنزل. www.albeet.com

ويأخذ شكل تدخل الأهل في أثاث المنزل وترتيبه من خلال تحديد مكان وضع قطع السجاد ومكانها تحت الأثاث، واختيار الستائر وطريقة تنسيقها، وموائد الطعام

وترتيبها، كذلك ترتيب خزائن وأواني المطبخ وحاجاته، وهذا ما لا يقبله الـزوجين وخاصة الزوجة لاختلافِ الأذواق فذوق الأم يختلف عن ذوق الـزوجين فتحـدث نتيجة لذلك الخلافات الزوجية ويحدث العنف ضد الزوجة.

9. تدخل في تربية الأبناء:

يمتاز هذا الشكلُ من التدخل بتوجيه النصائح المستمرة للزوجين في طريقـة تربية أبنائهم بِحكمِ كونهم أكثر منهم خبرة في طريقةِ التربية والعناية بالأبناء، كمـا يظهر التدخل في رفضِ الأهل لعقاب أطفال الأبناء أمامهم وحتى في حـال وجـود الأطفال بعيدين عنهم، كما أن طابع الأجداد يقوم على التدليل للأطفال لحـبهم لهـم وهذا ما ترفضه الزوجة حيث تَعتبر ذلك مدعاة لسلوكٍ سيء من قبل الأبناء، كما أن الأجداد يظهرون حب أكبر للأطفال الذكور أكثر من الإناث.

10. تدخل في طريقة الطهي والطبخ:

يظهر هذا الشكلُ في طريقةِ الزوجة في أعداد الطعام وطريقة تقديمه وطريقة ترتيب السفرة، وفي طريقةِ اختيار نوعية الطعام ومذاقه، فتتعرض الزوجـة إلـى الانتقاد أن لم يستحسن الأهل الطعام، كما يظهر التدخل حول كمية الطعام المعدة من بابٍ عدم التبذير والإسراف (سعيد، 2009).

5.4.1.2 أنواع تدخل الأهل في العلاقة الأسرية:

يتدخل أهل الزوجين في العلاقةِ الأسرية بـأنواعٍ متعـددة، بحيـث تـنعكس تدخلاتهم على الحياة الأسرية للزوجين بشكل يؤثر سلبياً على العلاقة الأسرية فيهدد قيامها واستمرارها، أو يكون هذا التدخلُ إيجابياً يعزز التوافق الزواجي ويديم العلاقة الزوجية بين الزوجين. وهذه الأنواع كالآتي:

أولاً: تدخل من حيث الطبيعة Intervention of nature:

وينقسم إلى نوعين هما:

1. تدخل لفظي Verbal intervention:

ويظهر هذا النوع من خلال انتقاد سلوك ما لأحد الزوجين لمحاولة الـضغط باتجاه تعديل هذا السلوك أو منعه أو المعاقبة علية، وقد يظهر من خـلال الأوامـر

الجازمة من قبل الأهل للزوجين أو الأبناء، وقد تكـون غيـر ملزمـه كالنـصائح والإرشادات التي يقدمها الأهل للزوجين، ويكون التـدخل اللفظـي موجهـاً لأحـد الزوجين مباشرة أو بشكل غير مقصود عن طريق اغتياب الأهل ثُم عِلم الـزوجين بذلك الاغتياب بصورة أو بأخرى.

2. تدخل بالفعل Indeed intervention:

يحدث هذا النوع من التدخلُ من خلال الامتناع عن فعل مرغوب بـه تجـاه الزوجين أو الأبناء، كامتناع الأهل عن إمداد الأبناء بالمال لعدم رضاهم عن الزوج أو الزوجة، ويظهر أيضاً من خلال ضرب أهل الزوج للزوجـة أو أهـل الزوجـة لزوج أبنتهم (صالح، 2004).

ثانياً: تدخل من حيث الأثر Intervention in terms of impact:

وينقسم إلى نوعين هما:

1. تدخل ضار(سلبي) Harmful interferenv:

فيكون هذا التدخل سلبياً يهدد استقرار الحياة الزوجية، وقد يحدث شرخاً في العلاقة الزوجية، مما يؤدي إلى زعزعة استقرارها، ومن ثُم هدمها. ويكـون هنـا التدخل بسبب الغيرة والحقد والحسد، أو بسبب عدم رضا الأهل عـن الـزواج، أو لسبب ما. ويحدث التدخل بهدف إحداث مشاكل بين الزوجين لإحداث ضـرر ضـد أحد أطراف العلاقة الزوجية، أو لإنهاء هذه العلاقة.

2. تدخل نافع(إيجابي)intervention wholesome :

وهو على العكس من التدخل الضار أو السلبي، فهو تدخلاً إيجابياً من خلال تقديم النصائح والإرشادات للزوجين دون أن يـشعر الزوجـان بأنـه تـدخل فـي خصوصياتهما، ويكون هذا النوع في الغالب في بداية الحياة الزوجية. ويكون هنـا تدخل الأهل بهدف إصلاح العلاقة الزوجية بين الأزواج في حال حـدوث خلافـات أسرية بينهما، وربما يفضى هذا التدخل أحياناً إلى حدوث مشاكل بين الزوجين لعدم رضا أحد الزوجين عن هذا التدخل.(سعيد، 2008).

ثالثاً: تدخل من حيث الزمان Intervention in time:

وينقسم إلى نوعين هما:

1. تدخل قبل الزواج Prenuptial:

يبدأ منذ ولادة الطفل ونشأته في الحياة الأسرية، بحيث يكون لهذه التربية أثراً كبيراً فيما بعد على علاقته الزوجية، ويظهر التدخل في هذا النوع في طريقة اختيار الزوج أو الزوجة وتحديد المهر وترتيب الزواج.

2. تدخل بعد الزواج After marriage:

وهذا النوع من التدخل هو محور هذه الدراسة.

رابعاً: تدخل من حيث الأسلوب Intervention in terms of style:

وينقسم إلى نوعين هما:

1. تدخل مباشر Direct intervention:

ويكون لفظي أو بالفعل أو باللفظ والفعل معاً، حيث يقـوم أهـل الـزوجين بالتدخل في علاقات أبنائهم الأسرية بشكل مباشر من خلال توجيه الأوامر للزوجين أو للزوجة بشكل خاص من قبل أهل الزوج.

2. تدخل غير مباشر Intervention indirectly:

ويكون هذا النوع من التدخل من خلال توجيه الأوامـر للأبنـاء دون علـم الطرف الثاني في العلاقةِ الزوجية.

خامساً: تدخل من حيث القائمين به:

ينقسم هذا النوع إلى قسمين هما:

1. تدخل فردي:

ويكون عادة هذا النوع من خلال تدخل فرد واحد من الأهل سواء اهل الزوج ام أهل الزوجة, كتدخل أم الزوج أو تدخل أخت الزوج أو تدخل أخت أو أم الزوجة في العلاقة الأسرية للأبناء المتزوجون.

2. تدخل جماعي:

يشترك مجموعة أفراد من أهل الزوجة أو أهل الزوج أو من كلاهما في التدخل في العلاقة الأسرية.

5.1.2 العنف violence :

1.5.1.2 مفهوم العنف:

يشكل العنف violence موضوعاً إشكالياً problematic بدرجـة كبيـرة، وتكمن إشكاليته في وقوعه في حدود مشتركة بين العديد من العلـوم التـي تبحـث علاقاته وارتباطاته المعقدة بكافة النظم الاجتماعية، لذا فمفهوم العنف قابل للمناقـشة من أكثر من زاوية أو وجهة نظر، فضلاً عن أنه قابل للتناول بأكثر من منهج (سيف الدين، 2003). ويعتبر العنف Violence تعبير صريح عن العداء Hostility وهو يتراوح بين ممارسة القهر المادي على الأشخاص أو الممتلكات والقهـر والإيـذاء المعنوي المباشر وغير المباشر، كما يعد أكثر أشكال العدوان Aggression تطرفاً ورفضاً (فرج، 1999).

أن مصطلح العنف من المصطلحات التي ليس من السهل التوصل إلى تعريف جامع مانع لها، وذلك لتعدد الأبعاد والمتغيرات التي تشملها هذه الظـاهرة، ولتعـدد أنواع المعرفة العلمية التي تناولتها، كما أنه لوحظ أن ما يسمى عنفاً إنما يختلف من مجتمع لأخر، ومن حضارة لأخرى، فأن ما يبدو عنيفاً في حضارة ما يعد في حدود السواء في حضارة أخرى، حيث أن العنف إنما يتعلق بنظـام معـايير المجتمعـات (عاشور، 1992). فمفهوم العنف من المفاهيم المركبة المتعددة الصور والمستويات وبالتالي من الصعوبة بِمكانٍ جمع كل هذه الصور والمستويات والأبعاد فـي إطـار مفهوم واحد يلقي الضوء على مدى صدق هذا المفهوم، وترجع صـعوبة تعريفـه لعامل أخر هو اختلاف اهتمامات وتخصصات الباحثين في هذا الـصدد، فتعريـف العنف في علم الاجتماع أو علم النفس يختلف عن تعريفـه فـي علـم الـسياسة أو القانون، كما أن تعريف العنف يختلف باختلاف الأغراض التي يكون مرغوباً فـي الوصول إليها وباختلاف الظروف المحيطة أيضاً (عبادة وأبو دوح، 2008).

وقد وصف علماء الاجتماع مصطلح العنف بأنه: تعبير صارم معبر عن القوة التي تُمارس لإجبار الفرد أو الجماعة على القيام بعملٍ أو أعمال محدده يريدها فرد أو جماعة أخرى، ويعبر عن القوة الظاهرة حين تتخذ أسلوباً فيزيقياً مثل الـضرب، أو يأخذ صورة أخرى تمثل الضغط الاجتماعي، وتعتمد مـشروعية العنـف علـى

اعتراف المجتمع به (التير، 1997). أما علماء النفس فيعرفُون العنف بأنه: سلوك غريزي مصحوب بالكراهية وحب التدمير، هدفه تصريف الطاقة الدائمة المكبوتة تجاه الآخرين. أما القانونيون فيعرفونه بأنه: كل فعل ظاهر أو مستتر، مباشر أو غير مباشر، مادي أو معنوي، موجه لإلحاق الأذى بالذات أو بأخر أو جماعة أو ملكية أي واحد منهم. كما أن المختصون في مجال الخدمة الاجتماعية يعرفُونه بأنه: المدى الواسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالأخر سواء أكان فرداً أو شيئا، ممثلاً في الإيذاء البدني أو المفهوم اللفظي أو عظيم الممتلكات، وقد يصل إلى حد التهديد بالقتل أو القتل (الشبيب، 2007) .وقد تناوله السياسيون بوصفه موضوعاً مرتبطاً بالقوة power والسلطة والنفوذ، حين يلاحظ أن هذه المفاهيم الثلاثة قد أخذت تتحول في الواقع الفعلي عن مساراتها السوية. ورآه التربويون خرقاً للعلاقات السوية على مستوى الأسرة والمدرسة والمجتمع (سيف الدين، 2003).

2.5.1.2 المفهوم اللغوي للعنف:

العنف بضم العين يعني كما جاء في معجم لسان العرب: الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق وأعنف الشيء أي أخذه بشدة، والتعنيف: التوبيخ والتقريع واللوم (أبن منظور، 1992). وفي المعجم الوسيط ورد العنف لغةً بمعنى: أخذ الشيء بشده وقسوة واللوم والتغيير(أنيس، 1985). كما جاء تعريف العنف في معجم مقاييس اللغة بمعنى: التشديد في التوصل إلى المطلوب (العرود، 2008).

ويشتق مفهوم العنف في اللغة الانجليزية من المصدر violate بمعنى ينتهك أو يعتدي، وهي تُعني القوة والصرامة والإكراه. وإذا تم البحث في أصل كلمة عنف violence من الناحية التاريخية، فإن توماس بلات Thomas plat أشار إلى أن أصل الكلمة اللغوي مشتق من المفردة Vis أي القوة الفيزيائية، وكلمة Latus وهي ماضي كلمة fero والتي تُعني يحمل، وهذه الكلمة تُعنى حمل القوة تجاه شيء أو شخص (سيف الدين،2003). أو تُعني إظهار القوة عفوياً وغير مراقب للقوة كرد

فعل على استخدم القوة المتعمدة (عباده وأبو دوح، 2008). وتتلازم المفـردة Vis أيضاً بالمفردة اليونانية Bia والتي تُعني القوة الحية والنشطة (بوزبون، 2004).

ويحدد قاموس وبـستر(Wibester Dictionary, 1983) عـدة معـاني لاصطلاح العنف، تتراوح بين المعنى الرقيق نسبياً، والذي يشير إلى استخدام القوة الجسدية بقصد الإيذاء أو الإضرار، والمعنى العام المرتبط بالحرمان من الحقوق عن طريق الاستخدام غير العادل للسلطة أو القوة مروراً بمعانٍ أخرى تُشير جميعها إلى الهجوم والعدوان، واستخدام الطاقة، ورفض الآخرين بصور مختلفة، وإيقاع الضرر بهم. كما أن قاموس لونج مان (Long man dictionary, 1987) أشار في معنى Violence، أي العنف، إلى أنها تُعنى قوة كبيرة في الفعل أو المشاعر، وقد تُعنـى استخدام القوة البدنية للضرر أو الإيذاء، وفي تعريفه لكلمـة Violent أي الـسلوك العنيف، نجده يعني استخدام أو إظهار خسارة باستخدام القوة الكبيرة. وجاء تعريف العنف في قاموس أكسفورد (Oxford, 1996) بأنه: ممارسة القوة البدنية لإنـزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، كما يعتبر الفعل الذي يتصف بهذا أنه العـرف أو المعاملة التي تميل إلى إحداث الضرر الجسماني، أو إلـى التـدخل فـي الحريـة الشخصية. كما أشار معجم لاروس Larousse إلى أن العنف بكونه خاصية لكل ما ينتج عنه مفعول بقوة شديدة متطرفة ووحشية، ومن ثُم تعبير عن أقصى درجـات الشدة الممارسة، فهو تُجاوز عبر اللفظ والسلوك (الطنطاوي وآخرون، 2005).

وجاء تعريف العنف في القاموس الفرنسي المعاصر Robert بأنه: التـأثير على فرد ما، أو إرغامه على العمل دون إرادته، وذلك باستعمال القوة أو اللجوء إلى التهديد (غوسمان، 2004). وكذلك فإن قـاموس أو الموسـوعة الفلـسفية لالانـد Lalande عرفَت العنف بأنه الاستخدام غير المشروع أو غير القانوني للقوة (خليل، 1995). وعرف قاموس الاتصال الميسر العنـف بأنـه: الأذى أو الاغتـصاب أو انتهاك كل ما هو محرم (معبد، 2004). ويعرف قـاموس هـاربر كـولينز لعلـم الاجتماع Harper Collins Dictioary of Sociolgy العنف بأنه: فرض الضرر البدني على الجسد البشري، أو على الملكية البشرية بواسطة القوة البدنية عن طريق استخدام الجسد أو الأسلحة والقدرة على تنظيم القوة البدنية، وهو في الغالب عامـل

تحديدي في الأحداث الاجتماعية، وعلى سبيل المثال بين الأزواج والزوجات أو الوالدين والأطفال (عبد المختار، 1998).

وجاء تعريف العنف حسب الموسوعة العلمية Univresal الذي يعد أكثر دقة في تعريف مفهوم العنف، بأنه: كل فعل يمارس من طرف فرد أو جماعة ضد فرد أو أفراد آخرين، عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً، وهو فعل عنيف يجسد القوة المادية والمعنوية (المطوع، 2008). أما الموسوعة العربية الفلسفية، فتُعرف العنف بأنه: فعل يعمد فاعله إلى اغتصاب شخصية الآخرين، ذلك باقتحامها إلى عمق كيانها الوجودي ويغُمها في أفعالها وفي مصيرها منتزعاً حقوقها أو ممتلكاتها أو الاثنين معاً (العكرة، 1986). وعرفت موسوعة علم النفس والتحليل النفسي العنف بأنه: السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثماراً صريحاً بدائياً، كالضرب والتقليل للأفراد، والتكسير والتدمير للممتلكات، واستخدام القوة والإكراه ضد الخصم وقهره (طه وآخرون، 1993). كما عرفه الدليل الوقائي للحماية من العنف الصادر عن وزارة التربية والتعليم الأردنية بأنّه: سلوك يهدف إلى إحداث نتائج تخريبية أو مكروهة أو إلى السيطرة، من خلال القوة الجسدية أو اللفظية على الآخرين، ينتج عنه إيذاء شخص، أو تحطيم ممتلكات، وإلحاق الضرر المادي أو المعنوي بكائن حي، أو بديل عن كائن أفراداً أو جماعات (الدليل الوقائي لوزارة التربية والتعليم، 2007).

3.5.1.2 المفهوم الاصطلاحي للعنف:

تناول العلماء والباحثين مفهوم العنف كل حسب اهتماماته، وفيما يلي عرض لآراء بعض الباحثين والعلماء في مختلف النواحي الاجتماعية والسياسية والقانونية والسيكولوجية.

تناول أبن خلدون في مقدمته مفهوم العنف، وأعطاه معنى الخراب والقوة. والعنف كما أشار إليه الفارابي في مدينته بهذا المعنى أيضاً (بوزبون، 2004). ويعرفاه كل من تشارلز ريفيرا Charles Rivera وكينث سويتزر Kinneth

Switzer بأنه: الاستخدام غير العادل للقوة من قِبل الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم (الكيالي، 1986). وأشار أميل دوركايم Emile Durkheim في دراساته لإشكاليات القهر والتسلط في الحياة الاجتماعية إلى أن العنف ظاهرة ثقافية أتت مع رياح التطور الاجتماعي، ومع تحول المجتمعات الإنسانية من مجتمعات بسيطة إلى مجتمعات مركبة (القناوي والكريم، 2010).

وقد ميزا كل من كولمان وجريزير Coleman and D.Greaser، عام 1987 بين ما هو عنف شرعي وما هو عنف غير شرعي، أي العنف المقبول من وجهة نظر القانون بينما أشار العالم أرثيرArthur إلى مفهوم آخر أطلق عليه العنف غير الشرعي قائلاً: أن الدولة تستخدم العنف بطريقة غير شرعية أثناء ممارستها القسرية المفرطة بغرض الحماية وتطبيق القانون داخل الدولة (أبو علياء، 2000).

ويعرف بيري (Berry, 1995) العنف بأنه: "استخدام القوة بطريقة غير شرعية من قبل شخص بالغ في العائلة ضد أفراد آخرين من هذه العائلة". وأشارت ليلي عبد الوهاب، إلى أن العنف "هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية ويصدر عن طرف قد يكون فرداً أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال أو إخضاع طرف آخر في إطار علاقة ما ذات قوة غير متكافئة اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً مما قد يتسبب هذا السلوك في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى" (عبد الوهاب، 1994). وأوضح (إجلال، 1999) أن العنف يشير إلى مدى واسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى والضرر بالأخر.

ويعرفان باري ولين (Barrie & Lnne, 2005) العنف بأنه: "استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما". ويري بارديز (Bardis, 1997) أن العنف هو "نمط من السلوك أو الفعل العدواني البدني أو اللفظي غير المقبول من قِبل أعضاء المجتمع، والذي يهدف إلى إحداث الإصابة أو الألم أو الضرر بالأشخاص، أو يهدف إلى تخريب أو تحطيم الممتلكات العامة والخاصة". ويري أجوفينو (Agovino, 2000) أن العنف هو

الإيذاء باليد أو اللسان بالفعل أو الكلمة بشكل تصادمي مع طرف أخر، وأن العنـف سلوك إيذائي إنكاراً للآخر كقيمة مماثلة للأنا أو للنحن.

ويطرح (خليل، 1983) المضامين التي تناولت مفهوم العنف فـي محـورين أساسين، ففي المحور الأول يرتبط مفهوم العنف بالنطاق الحقوقي إذ لا بد من ذكـر ثنائيات مثل الحق، التجاوز أو القانوني، الاختراق. ويندرج المحور الثـاني ضـمن إطار ما يسمى بالحقل الوجودي، أي علاقة الأنا مع الآخر سواء اعتبرنا أنه إنكـار للآخر أو استبعاد له، أو خفضه إلى تـابع، أو تـصفيته معنويـاً وجـسدياً. كمـا عرفته(نصر، 1996) بأنه: "ضغط جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو اجتمـاعي، ينزله الإنسان بالإنسان بنية الأذى، وهو سلوك يتعارض مع قيم المجتمـع، وهنـاك منظومة للعنف تتمثل في الشخص القائم بالعنف والشخص الموجه له العنـف، ثـم الجمهور الذي يعاني من السلوك العنيف".

ويري(عويس، 1988) أن العنف هو "الشعور بالعداوة، يؤدي إلى انفعال من شخص معين ضد شخص آخر، وينتُج هذا الانفعـال نتيجـة الخـوف مـن الأذى والضرر أو التحقير أو حرمان الذات حرماناً على مستوى معين، أو إعاقة شـخص معين من فرصة فهم نفسه حق الفهم أو عدم الاعتراف بحقوقه مـن قِبـل فـرد أو جماعة معينة".

وعرف (الشربيني، 1991) العنف بأنه: "الإكراه المادي الواقع على شخص على سلوك أو التزام ما، وبعبارة استعمال القوة، ويقصد بها الأذى والضرر الواقـع على السلامة الجسدية للشخص". ويعرف (لطفـي، 2000) العنـف بأنـه: "الفعـل العدواني الذي قد يقوم به الفرد بهدف إلحاق الضرر الجسماني أو إصابة غيره مـن الأفراد، ومن أمثلة هذا الفعل العدواني؛ الضرب، أو الصفع على الوجه، أو الركـل بالقدم، وتخريب وتحطيم الممتلكات العامة والخاصة. وعرفـه (العيـسوي، 2006) بأنه:"سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو سلوك بعيد عن التحضر والتمدن وتُحركه الدوافع العدوانية والطاقات الجسمية".

أما (حسين، 2007) فقد عرف العنف بأنه: "استجابة سلوكية تتميـز بـصفة انفعالية شديدة، قد تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكر، وعلى ذلـك

فمن غير الضروري أن يكون العنف قريناً للعدوان السلبي، ولا ملازمـاً للـشر والتدمير، فقد يكون العنف ضرورة في موقف معين للتعبير عن واقع معين أو لتغير واقع يتطلب تغييره استخدام العنف في العدوان، وقد يحدث العنـف كـرد فعـل أو استجابة لعنف قائم هو العنف المضاد". أما (المطيري، 2006) فيعرفه بأنه: "السلوك الذي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على شخص أخر أو الإتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسيء إلى ذلك الشخص ويسبب له ضـرراً جـسمانياً أو نفسياً أو اجتماعياً". وعرفته (حلمي، 1999) بأنه: "عبارة عن ممارسة القوة البدنيـة لإنزال الأذى بالأشخاص أو الممتلكات، كما أنه الفعل أو المعاملة التي تُحدث ضرراً جسمياً، أو التدخل بالحرية الشخصية". وعرفته (الصيرفي، 1990) بأنه: "الميل إلى الاعتداء والتشاجر والانتقام والمشاركة والمعاندة والميل للتحدي، والتلذذ فـي نقـد الآخرين وكشف أخطائهم، وإظهارهم بمظهر الضعف أو العجـز، والاتجـاه نحـو التعذيب، والتنغيص وتعكير الجو، والتشهير وإحداث الفـتن، والنوبـات الغـضبية بصورها المختلفة المعروفة". ويعرفه سعد المغربي بأنه: استجابة تتميـز بـصيغة انفعالية شديدة تنطوي على انخفاض في مستوى البصيرة والتفكير. كما يري اسنارد Issnarde أن العنف كغيره من أشكال السلوك، هو نتاج مـأزق علائقـي يـصيب الشخص ذاته لتدميره في الوقت نفسه الذي ينصب على الآخر لإبادتـه، إذ تـشكل العدوانية طريقة معينة في العلاقة مع الآخر(عسوس، 2008).

وأوضح هاكير F.Hacker أن العنف الخام هـو الـشكل المرئـي والحـر للعدوان، ولا يأخذ كل عدوان صورة للعنف (وطفـه، 2002). ويعـرف دو تـون وآخرون(Dutton et al, 1996) العنف بأنه: "عبارة عن كل فعل ظاهر أو مستتر مباشر أو غير مباشر، مادي أو معنوي موجه لإلحاق الأذى بالذات أو بالأخر".

ويرى المحلل النفسي الأثنولوجي ماريو أيردهام Mario Erdheim أن سحر العنف يعد شرطا للتماهي مع الأقوى (المعتدي)، وهذا التماهي يمكن مـن التغلـب على الخوف منه، ولهذا السحر أيضاً مصدر أخر احتمالية العدوان التي تحرك فينـا جميعاً الغضب من الإساءات الملحقة والحياء مـن الحلـول الوسـط الـضرورية (رضوان، 2004). ويرى توريز (Torres, 2001) أن العنف "يرمي إلى استخدام

الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع وغير قانوني، ومن شأنه سلب إرادة الآخـر وإخضاعه لمن يستخدم العنف" ويعرفه كلابر(Klapper, 1986) بأنه: "أي جـرح أو إيذاء جسدي أو أي جرح أو قتل للأحيـاء بـشكل عـام". وعـرف مـارمون (Marmon, 1989) العنف بأنّه: "أحد أشكال القوة التي تستدعي بذل الجهود لتدمير أو إلحاق الضرر بالشيء المدرك كمصدر فعلي أو متوقع للإحبـاط أو الخطـر أو كرمز لها".

وقد عرف هنريش Heinrich العنف بأنه: اللجوء إلى القوة لجوءاً قد يكـون مدمراً ضد الأفراد أو الأشياء، ويحظره القانون، موجهاً لإحداث تغيير سواء ضـد أشخاص أو جماعات أو دول (الرواشده، 2010). وتُعرف ساندا بول روكينز S.B Rokins العنف بأنه: الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحـاق الأذى أو الضرر بالآخرين، وهو شكل من أشكال السلوك ونتـاج مـأزق علائقـي بحيث يصيب التدمير ذات الشخص في نفس الوقت الذي ينصب فيه علـى الآخـر لإبادته فتشكل العدوانية طريقة معينة للدخول في علاقةٍ مع الآخر (شكور، 1998). وعرفَه موير Moyer ، بأنه: قيم أو مشاعر أو اعتقادات تُشجع الناس على إيقـاع الضرر بالآخرين، وذلك بالاعتداء عليهم أو على ممتلكاتهم (الطيار،2005). وعرفه لانر Laner، بأنه: ممارسة القوة البدنية لإنزال الأذى بالأشخاص، أو الممتلكات، أو المعاملة التي تحدث ضرراً جسمانياً أو التدخل فـي الحريـة الشخـصية (منيـب، وسليمان، 2007). وينظر كلاستر Klaster للعنف بوصفه خاصية من خـصائص النوع الإنساني، حيث يعتبر السلوك العنيف متأصلاً في طبيعة الإنسان البيولوجيـة (لطفي، 2000).

4.5.1.2 مفهوم العنف ضد المرأة violence against women:

أبرز تعريفات العنف ضد المرأة ما جاء فـي تعريـف الإعـلان العـالمي لمناهضة كافة أشكال العنف ضد المرأة على أنه: "أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس، والذي يتسبب في إحداث إيذاء أو الم جـسدي أو جنـسي أو نفـسي للمرأة ، ويشمل التهديد بذلك أو الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي للحريـات

سواء حدث في أطار الحياة العامة أو الخاصة" (المجلس الوطني لشؤون الأسـرة، 2008). وغالبية المؤسسات الدولية تبنت هذا التعريف بما فيهـا منظمـة الـصحة العالمية (العواوده، 2008), حيث عرفت منظمة الصحة العالمية (World Health Organization (WHO, 2002 العنف ضد المرأة في التقرير المـسحي الـذي أجرته حول العالم بأنه: "أي فعل داخل العلاقة الزوجية يؤدي إلـى الأذى الجـسدي والنفسي أو الجنسي، وهذه السلوكيات تشمل العدوان الجـسدي مثـل الـضرب أو الصفع، والنفسي مثل التحقير أو الإجبار الجنسي، أو سـلوكيات الـتحكم الأخـرى كالمنع من الحديث مع صديق أو الحرمان من المعلومات".

وتُعرف الجمعية الأمريكية الطبية American Medical Association ، AMA العنف بأنه: "سلوك عدائي مقصود يشتمل على التسبب بالجروح أو الإيـذاء أو الحرق من خلال استخدام أدوات صلبة، وغالباً ما يكون موجهـاً مـن الـشريك الحالي أو السابق بهدف السيطرة على سلوك الشريك" (الإبـراهيم، 2010). وقـد عرف منهاج عمل مؤتمر بكين Beijing conference عام 1994 العنـف ضـد المرأة بأنه: "أي عمل من أعمال العنف القائمة على أساس الجنس، ليترتب أو ربما ليترتب عليه أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة. مـضافاً إليـه التهديـد بالقيام بأعمال من هذه القبيل أو الإكراه، أو الحرمان التعسفي للحرية، سواء حـدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (اشعيا، 2010) ويعرف العنـف كمـا ورد فـي (الإطار الوطني لحماية الأسرة الأردنية من العنف، 2006) بأنه: "الاستعمال المتعمد للقوة سواء كان ذلك بالتهديد أو الاستعمال المادي ضد الذات أو ضد شخص أخر أو مجموعة بحيث يؤدي إلى حدوث إصابة أو موت أو سوء نمو أو حرمان".

وعرفت (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1993). العنف ضد المرأة على أنـه "أي فعل يتسم بالعنف Violencdce يقوم على أساس النوع Gender يؤدي إلـى أذى بدني أو جنسي أو نفسيي، أو معاناة النساء، بما في ذلك التهديـد بمثـل هـذه الأفعال، والإجبار، أو الحرمان القسري من الحرية، سواء حـدث علـى المـستوى الاجتماعي أو في الحياة الخاصة، وهو يشمل الضرب وسوء المعاملة الجنسية للطفلة

الأنثى، أو العنف المتعلق بالمهور، والاغتصاب الزواجي، وختان الإنـاث، وسـائر الممارسات التقليدية الأخرى المسببة لأذى النساء".

وكما ورد في التقرير الصادر عن جماعة خبراء العنف ضد المرأة الـصادر عام 1991 في فينا فإن العنف ضد المرأة يعرف بأنـه: "أي فعـل مـن الإهمـال والسيطرة على السلوك والتعامل في أي مكان ينتج عنه تـأذي بـدني أو نفـسي أو جنسي للمرأة" (U.N, 1991). وعرفت النظريات الخاصة بعلم الدراسات النسوية العنف ضد المرأة بأنه: "عملية إجحـاف لحقـوق المـرأة ناجمـة عـن الثقافـات والممارسات المرتبطة بسيطرة الرجل على المجتمـع والأسـرة" (مركـز التغذيـة والتنمية الريفية، 2006).

كما عرفته (أبو غزالة، 2011) بأنه: "أي فعل يقع على المرأة وينـتج عنـه إيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي أو أي شكل من أشكال المعاناة مثل التهديـد بهـذه الأفعال أو الإكراه أو الإجبار عليها أو الحرمان من كافة الحقوق سواء وقعت ضمن إطار العلاقات الأسرية أو الاجتماعية أو المهنية". وتُعرفه (الهر،2008) بأنه "كـل سلوك يصدر في إطار العلاقة الأسرية بين الرجل والمرأة، ويسبب ضرراً أو آلاماً جسيمة أو نفسية أو جنسية أو اقتصادية لأطراف تلك العلاقة".

وعرف فيرس ومارقوت ولورا (Freeis, Margot, Laura, 1997) العنف ضد المرأة بأنه: "فعل مؤذي ومقصود يقوم به الرجل ضد المرأة، وذلك في محاولة منه للسيطرة على سلوكه وإهانتها". ويمكن تَعريف العنف ضد المرأة بأنـه: "ذلـك السلوك أو الفعل الموجة إلى المرأة على وجه الخصوص سواء أكانت زوجة أو ُأماً أو ُأختاً أو أبنه، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانيـة الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة" (عسال، 2003). وتُعرفه (بشناق، 2001) بأنه: "أي فعل يشمل ضرب وإهانة الزوجة بشكل مقصود من قِبل الرجل مستغلاً بذلك قوته الجسدية والسلطوية".

5.5.1.2 أشكال العنف ضد المرأة Forms of violence against women:

1. العنف الجسدي Physical violence:

يعرف العنف الجسدي بأنه: "أي فعل يصدر من أحد أفـراد الأسـرة بقـصد إلحاق الأذى أو الضرر أو إصابة المرأة وبشكل يجـاوز المـألوف مـن التربيـة والتهذيب" (عبيدو، 2010). ويقصد بالعنف الجسدي كذلك السلوك المـؤذي نحـو الذات أو الآخرين ويهدف إلى الإيذاء أو إلى خلق الشعور بالخوف. فهذا الشكل من العنف يرافقه في الغالب نوبات الغضب الشديدة وفي الغالب يكون موجه مـن قبـل المرأة نحو نفسها أو من قبل الأفراد الآخرين نحوها، فالعنف الجسدي هو كـل مـا يؤذي المرأة بدنياً أو نفسياً، كذلك قد يكون بالتهديد باستخدام الإيذاء الجسدي وعـادة ما يسبق العنف الفعلي، وفي هذه الحالة يقوم به أفراد آخرين (العاني، 2010). ويعد العنف الجسدي من أكثر أشكال العنف وضوحاً وهو أكثر انتشاراً علـى المـستوى العالمي، ويتم باستخدام الأيدي أو الأرجل أو أية أداة تترك أثاراً واضحة على جسد المعتدي علية، ويكون مستوى العنف من الصفع إلى القتل، لذلك فأن هذا الشكل من العنف من الممكن ملاحقته وإثباته قانونياً وجنائياً، ويعاقب القانون الأردنـي علـى العنف الجسدي (Baxter, 1987). كذلك يشمل العنف الجسدي الاستعمال المتعمـد للقوة الفيزيقية (المادية) أو القدرة سواء بالتهديد أو الاستعمال المادي للفعـل ضـد الذات أو ضد شخص أخر في الأسرة، بحيث يؤدي إلى حدوث أو رجحان حـدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء. ويمكن ملاحظته أو اكتـشافه مـن خلال آثار كدمات على الجسم، نتيجة الضرب باليد أو أداة حادة،أو الخنق، والدفع، والعض، والدهس، والمسك بعنف، وشد الشعر، والقرص (درويش، 2001).

2. العنف النفسي Psychological violence:

يعرف العنف النفسي ضد المرأة بأنه: "كل فعل أو قول أو سلوك يلحق ضرراً نفسياً بالمرأة وفق ما تقرره المعايير والخبراء وعلماء النفس" (عبيدو، 2010). ويعد العنف النفسي من أخطر أشكال العنف التي تتعرض لها الزوجات ومـن أصـعبها، فالعنف النفسي ربما يكون له تأثير طويل الأمد وأكثر من العنف الجـسدي، فهـي الممارسات التي تُحدث أذى وأضراراً بالغة في قدرة الزوجة، وتُؤدي إلى حـدوث

الاضطرابات السلوكية والنفسية. ومن صور وأشكال العنف النفسي رفض الـزوج ونبذ الزوج أو إذلال الزوج لزوجته، فمثلاً يرفض الزوج مساعدة الزوجة، واهانتـة الزوجة والسخرية منها، والانحطاط من قُدرتها وقدرها ومكانتها، وعزلهـا عمـن تُحبهم أو تركها بمفردها لفترات طويلة، أو التهديد أو التخلي عنها. أما تأثير العنف النفسي يمكن أن يؤدي إلى عدم الشعور بالأمان والحقد والخجـل وسـوء التوافـق الاجتماعي (ياسين وآخرون،2000 :Berry،1995). وينبذ الأزواج زوجاتهم نبـذاً صريحاً بالقول أو بالفعل ويؤدي بهن إلى فقدان الشعور بالأمان ويبـث فـيهم روح العدوان والرغبة في الانتقام والحقد والعناد، فظروف الرفض ونقص الرعاية والحب يؤدي بهن إلى عدم الشعور بالأمان والوحدة والسلبية والخضوع وعدم القدرة علـى تبادل العواطف مع الآخرين، والخجل، وبالتالي يسوء التوافق الاجتمـاعي (1988 ،Merwether). فالعنف النفسي ينطوي على السيطرة على المرأة بعزلها وإذلالهـا وإحراجها (المجلس القومي للمرأة، 2012).

3. العنف اللفظي Verbal violence:

ويقصد به "الإساءة والانتقاص من قيمة الشخص لذاتـه وكرامتـه وتـشمل الإساءة بالبصق على الوجه وأحياناً اللوم والإهانة التي تُعد مـن مظـاهر الإسـاءة العاطفية، وهذا النوع لا ينتج عنه موت الجسد بل موت الروح" (الطراونه وعبـد الجواد، 2004). كذلك إحراج الزوجة أمام الآخرين، وعدم إبداء الاحترام والتقـدير لها، وإبداء الإعجاب بالأخريات فـي حـضورها، وتحقيرهـا والـسخرية منهـا (العواودة، 2002). وقد تكون الإساءة اللفظية غير واضحة للمرأة فتكون الكلمـات بحاجة لمهارة وبراعة ليتم فهمها، فالمرأة أحياناً لا تملك القدرة لمعرفة القصد مـن وراء الإساءة اللفظية وهذا ما يجعل الزوجات لا يدركن أنهـن يتعرضـن للعنـف اللفظي (الدباس، 2009). ويعد هذا النوع من العنف أشد خطراً على الصحة النفسية للمرأة (Reza, 2001). فهو لا يترك آثاراً مادية واضحة للعيان، لأنه يقـف عنـد حدود الكلام والإهانات (نجادات، 2007).

4. العنف الاجتماعي Social violence:

يعني العنف الاجتماعي "سوء المعاملة الاجتماعية، وفرض العزلة الاجتماعية على المرأة أو احد أفراد الأسرة، وتقيد حركتهم بمكـانٍ معـين وعـدم الاخـتلاط بالآخرين" (التح وبني أرشيد، 2010). وهو محاولة الحد من انخراط الزوجة فـي المجتمع وحرمانها من ممارستها لأدوارها وحقوقها الاجتماعية والشخصية، الـذي ينعكس سلباً على نموها العاطفي ومكانتها الاجتماعية (الوريكات، 2008).

5. العنف الصحي Health violence:

يعني حرمان المرأة من الظروف الصحية المناسبة لهـا، وعـدم المراعـاة الصحية لصحتها الإنجابية، التي تُعني قُدرة الزوجة على الحمل والإنجاب من غيـر التعرض للأمراض النسائية عن طريق المراجعات، وأخذ اللقاحات الضرورية لها، والتغذية الجيدة، وتنظيم أوقات الحمل (العواوده، 2002). وفي بعض البلدان يعتبـر ختان البنات شكل من أشكال العنف الصحي، كذلك ازدياد أعداد وفيـات المواليـد مقارنة بالذكور نتيجة لنقص الرعاية الصحية والتغذية المناسـبة (بنـات، 2004). وتتجسد أشكال العنف الصحي بعدم السماح الزوج لزوجته بزيارة الطبيب أثناء فترة الحمل، وعدم السماح لها باستخدام وسائل تنظيم الأسرة، وإجبارهـا علـى تكـرار فترات الحمل (العامري، 1998).

6. العنف الجنسي Sexual abuse:

هو إجبار المرأة على ممارسة جنسية ضد رغبتها (Smith, 1997)، ويشمل هذا النوع الاغتصاب، وحتى ولو كان في حالة الزواج، والتحرش الجنسي، سـواء أقترن باستخدام القوة أو التهديد بها، والمضايقات الجنسية، خاصـة أثنـاء العمـل (القاطرجي، 2006). حيث يقوم الزوج بإرغام زوجتـه علـى ممارسـة أسـاليب واستخدام أساليب جنسية تخالف قواعد الدين والخلق في الاتصال الجنسي (المجلـس الوطني لشؤون الأسرة، 2010). كإجبارها وإرغامها على الجنسية الفموية والإيذاء الجسمي خلال الجنس والاعتداء على أعضائها التناسلية، وإجبارها على أن ترتـدي ملابس مثيره واستفزازية، وغالباً ما تكون الإساءة الجنسية مرتبطة بالإساءة الجسدية وتحدث معاً أو أن الإساءة الجنسية ربما تحدث بعـد الإسـاءة الجـسدية (حـسين،

2007). ويظهر العنف على شكل المعاشرة السيئة أو غير الـشرعية، أو الهجـر، وربما تعود المعاشرة السيئة لغياب الوازع الديني، أو التأثر بـالأفلام الجنـسية، أو فقدان الوعي بسبب تناول الكحول، وفيما يخص الهجر فقد يستخدمه الرجل كوسيلة للتعذيب والتأديب (محارمه وآخرون، 2002). ويحاط هذا النوع من العنف بـالتكتم الشديد والحيلولة دون وصول الحالات إلى القضاء والشرطة، لأن من شـأن ذلـك الإساءة إلى سمعةِ الأسرة ومستقبل أفرادها في المجتمع (موسى، 2008).

7. العنف التعليمي Educational violence:

هذا النوع من العنف يعني حرمان المرأة من التعليم، أو إجبارها على تـرك مقاعد الدراسة، أو تهديدها بإيقافها عند مستوى محدد من التعليم، وقد يكون بإجبارها على تخصص معين (الحديدي وجهشان، 1998). ويتميز العنـف التعليمـي بـين الجنسين في الفرص التعليمة، حيث يعتقد كثير من أولياء الأمور أن تعلـيم الـذكور أهم من تعليم الإناث، وهذا ما يفسر ارتفاع نسب الأمية بين الإناث في الدول العربية مقارنة بالذكور (حسين، 2007).

8. العنف الاقتصادي Economic violence:

يقصد بالعنف الاقتصادي بأنه "عدم توفير الأسباب المادية للأنثى أماً، بنتاً، أو زوجة. والتي من شأنها أن تمنح المرأة إمكانية إشباع حاجاتها الأساسـية، أو عـدم السماح للمرأة العاملة بأن تكون ذمة مالية مستقلة وأحياناً حرمانهـا مـن إمكانيـة تصرفها براتبها الشهري مثلاً (المحادين، 2012). ومن مظاهر العنف الاقتـصادي الاستيلاء على دخل الزوجة العاملة ومصادرة حقها فـي الاسـتقلال الاقتـصادي، بمنعها عن العمل وسلب أموالها الخاصة التي تكون قد حصلت عليهـا بـالميراث، وعدم الإنفاق عليها في الوقت الذي تُمنع فيه من العمل (عبادة، وأبو دوح، 2008). وقد يعود ذلك إلى فقر الزوج أو الرغبة في السيطرة على مقدرات الأسرة الماديـة، وهذا عائد إلى العوامل الثقافية التي تَعيب على الزوج عدم السيطرة على المـوارد المالية للأسرة، وربما تكون البطالة التي يعيشها الزوج أو تحريض أهـل الـزوج وخاصة ألام، وقد يكون بمنعها من الحصول على عمل أو إجبارها علـى عمـلٍ لا تُحبه أو إجبارها على التنازل عن حقوقها في الميراث (محارمه وآخرون، 2002).

9. العنف القانوني Legal violence:

ويشمل العنف القانوني العنف المدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه، أينما وقع، وذلك لأن للمرأة الحق في التمتُّع على قدم المساواة مع الرجل، بكل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفي حماية هذه الحقوق والحريات، وذلك في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو أي ميدان آخر(القاطرجي، 2006).

10. العنف السياسي Political violence:

يأخذ العنف السياسي المتخذ إزاء المرأة اتجاهين أساسيين هما:

الاتجاه الأول: ويتجسد بمنع المرأة من إشغال المراكز السياسية الحساسة في الدولة والمجتمع، لكي لا تتمكن من تحسين أوضاعها ونيل الاستحقاقات المادية وغير المادية التي ينبغي منحها لها والتمتع بامتيازاتها، ولكي لا يكون لها قوة سياسية تُسهم في تغيير مسيرة المجتمع نحو الأهداف السياسية وغير السياسية التي تصبو المرأة إلى بلوغها.

الاتجاه الثاني: ويتمثل هذا الاتجاه في استعمال العقوبات السياسية القاسية ضد المرأة إذا شطت عن المجتمع والكيان الاجتماعي، وخروجها عن الأحكام والقوانين والضوابط التي تتبناها الدولة، والهيئة السياسية المسؤولة عن الأمن والنظام والقانون (الحسن، 2008).

فالعنف السياسي ضد المرأة يتجلي في حرمان المرأة من حقها في التصويت والانتخابات والترشيح، وحقها في تولي الوظائف العامة، وحقها في تولي منصب الرئاسة في الدولة (علي، 2007).

11. العنف الإداري Managing Violence:

يقصد به القوة والإلزام المستعمل ضد المرأة وهي في داخل عملها الإداري الوظيفي، فالرجل يضبط عمل المرأة ويوجهه وفقاً لمصلحة ومستقبل الرجال وضد تطلعات وطموحات المرأة في الإدارة وتنظيم الأعمال، والرجل لا يرتاح لشغل المرأة إدارة الأعمال والمؤسسات وتوجيه نشاطها كونه يرعي المرأة ويهتم بدورها الإداري الفاعل في توجيه المؤسسات والإشراف على دوائرها وأقسامها وشُعبها،

فالرجل في مكان العمل يحاسب المرأة على أخطائها وإخفاقها في مهامها الإدارية التنظيمية، فيبعدها ويمنعها عن ممارسة المهام الإدارية الحساسة, ويفرض عليها العقوبات الإدارية القاسية التي تحد من نشاطها وتثبط من مكانتها في العمل، ويمثل هذا العنف الذي تتعرض إليه المرأة تفقد المرأة الثقة بنفسها ويحجم أنشطتها ومبادراتها الإدارية، وهذا يسيء إلى المكانة الاجتماعية للمرأة في العمل الإداري الذي تُمارسه (الدباس، 2009).

12. الإهمال :Negligence

وهو عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية، كالحاجات الجسدية والصحية والتعليمية والعاطفية (بشناق، 2001). فالإهمال شكل من أشكال العنف الأسري الموجه نحو الزوجات ويتم التعرف عليه من خلال معاناة الزوجة من زوجها عندما تشعر بأن زوجها لا يهتم بمعرفة أخبارها ويتركها دون رعاية أو تشجيع وإثباتها للسلوك المرغوب أو محاسبتها وعقابها على السلوك الخاطئ، وقد يكون الإهمال والنبذ صريحاً، وقد يكون غير صريح، ويمثل هذا الإهمال المتكرر قد تفقد الزوجة الإحساس بمكانتها ويفقدها الإحساس بالحب والانتماء، فتصبح قلقة ومتمردة وتصبح من الشخصيات ذات الطابع المتسبب غير المنضبطة، فاقده للحساسية الاجتماعية التي أفقدها إياها الزوج (الشواوره، 2010). ويعني الإهمال رفض أو الفشل في الوفاء بالتزامات الشخص أو بواجباته تجاه أي فرد في الأسرة، ويشمل عدم تقديم الرعاية الصحية والعلاجية، وعدم توفير الحاجات الأساسية مثل الطعام والملابس والمأوى والصحة والتعليم والتربية (الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف، 2006).

13. التهديد :Threat

يقصد بالتهديد استخدام الزوج للحقوق الاجتماعية والقانونية والدينية التي منحت له بوصفه زوجاً في عملية التخويف والتهديد لأمن الزوجة واستقرارها للانصياع لرغبات الزوج (العواوده، 2002). ويظهر التهديد بمظاهر مختلفة، كالتهديد اللفظي بالاعتداء والإيذاء، أو التعذيب، أو التهديد المتكرر بالهجر أو

الطلاق أو التدخل في شؤون الزوجة الخاصة في حال عدم الخضوع لما يريد الزوج، أو التهديد بتخريب ممتلكاتها الشخصية (الصبان، 2010).

6.5.1.2 عوامل العنف ضد المرأة Violence against Women factors:

العنف لا يولد من فراغ، وإنما هو نتاج للظروف المختلفة ولمجموعة من العوامل التي تُسهم في حدوثه، ويعتبر العنف ضد المرأة أحد أنواع العنف المعروفة. والوقوف على معرفة العوامل التي تُؤدي إلى العنف ضد المرأة يساعد على تشخيصه وإيجاد الإستراتيجيات الوقائية والعلاجية التي تُساعد في منعه أو التخفيف من أثاره وحدته، ومن هذه العوامل التي تُؤدي إلى العنف ضد المرأة، كالتالي:

1. التنشئة الاجتماعية Socialization:

وهي تِلك العملية التي يتم تعلم الفرد طرق حياة مجتمع ما وأعرافه وتقاليده ونماذجه الفكرية والسلوكية، وتعلم أنماط الحياة الاجتماعية لجماعة اجتماعية ذات خصائص ثقافية متميزة بقصد أن يتمكن الفرد من العيش والتكيف في ذلك المجتمع أو بين أفراد تلك الجماعة الثقافية (بوزبون، 2004). وتُعتبر عملية التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة لا تقتصر على مرحلة عمرية دون أخرى، لأنها عبارة عن تنمية علاقات الأفراد بجماعاتهم وتشكيلهم في جماعة اجتماعية، وذلك من خلال توعيته بالروابط الخاصة بمجتمعهم. وتشمل هذه التوعية حياه الإنسان كاملة منذ طفولته وحتى نُضجه جِسمياً وعقلياً وعاطفياً واجتماعياً (ناصر، 2004). وتُؤدي سوء المعاملة في التنشئة الأسرية إلى ردود فعل سلبية منها العنف، فالعنف يولد العنف كرد فعل له، فإساءة الوالدين تُؤدي إلى تحويل النشء إلى ضحية قد تتحول إلى عنصر عنيف انتقاماً لما حصل له داخل المحيط الذي جري عليها الإساءة، أو قد تُحوله إلى ذاتها كعنف داخلي يكون على أشكال مختلفة (العمر، 2010).

وإن الأفراد الذين شاهدوا العنف في الطفولة يمارسونه عندما يكبرون، ويشير ذلك إلى أن هنالك علاقة بين مشاهدة العنف في الطفولة والعنف ضد المرأة، فيعتقد البعض أن العنف يكون ضرورياً لحل الصراعات الزوجية، كما أن عملية التنشئة الاجتماعية تتوقع أن يسلك الرجل والمرأة بشكل مختلف عن الأخر، فالاعتقادات

الثقافية وثقافة الذكور والاعتماد الاقتصادي تُؤدي إلى عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ويتم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية تنشئة الرجل بشكل يختلف عن المرأة، فيتوقع المجتمع من الرجل أن يسلك بعدوانية يرفضها بالنسبة للمرأة، والطفل يتشرب عملية التنشئة الاجتماعية خلال مراحل الطفولة ويمارسها طوال حياته، وبهذا يحصل الرجل على مزايا أكثر من المرأة، والمجتمع ينشئ الرجل على أن يكون قوياً وأن يكون قادراً على إثبات رجولته، وينبغي أن يكون عدوانياً ليحصل على ما يريد، وأن تكون المرأة سلبية اعتمادية وتابعة وأن تعتمد المرأة اقتصادياً وانفعالياً على الرجل وأن يكون هو المسؤول عن حمايتها، وهذا ما تتعلمه المرأة داخل المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة ويتم تعزيزها من خلال وسائل الإعلام المختلفة (حسين، 2007).

وتلعب التنشئة الأسرية دوراً في حصول العنف، فالنساء يتعلمن أن يكُن ضعيفات وغير قادرات على التعامل مع العنف، وبالتالي فهن غير قادرات على تطوير أساليب من شأنها التقليل من العنف أو إيقاف الإساءة، وهكذا فإن احتمالية العنف تزداد إذا نشأ الزواج بين رجل مسيطر وامرأة خاضعة (Browne & Herbert, 1997). فالتنشئة الاجتماعية عملية تلقين الفرد قيماً ومعايير ومفاهيم سائدة في المجتمع، وتلعب أنماطها دوراً رئيسياً في تشكيل حياة أبنائها، فالأسرة ونمط التربية تلعب دوراً حاسماً في ظهور العنف (السيد، 2009).

2. الفقر وتدني مستوى الدخل Poverty and low income level :

يعد الفقر من أهم المحرضات على سلوك العنف وما يسببه من إحباط وعزله وعدم أساس بالأمان، فيؤدي إلى التوتر وعد الارتياح الذي يدفع إلى إيذاء الآخرين (القيسي، 1999). وهناك ارتباط بين مستويات الدخل المتدنية والعنف، فكلما تدنى مستوى دخل الأسرة كلما زاد احتمال حدوث العنف، فالنساء اللواتي لا يعملن بأجر هن الأكثر عرضه لأعمال العنف الجسدي والنفسي والجنسي (Subramanian & Sivayogan, 2001). وتكون العلاقة عكسية في حال ارتفاع مستويات الدخل وخاصة للزوجة ونسبة التعرض للعنف، فكلما أزداد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف (بوزبون، 2004).

وأشارت الدراسات إلى أن الفقر وتدني مستوى الدخل والمستوى المعيشي المنخفض للأسر تُعتبر متغيرات رئيسية في ارتفاع معدلات العنف، نتيجة لما يعانيه رب الأسرة أو بقية أفرادها من مواقف إحباط وتوتر نفسي بسبب عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية للأسرة، مما يدفع الفرد إلى التصرف بعدوانية تجاه الزوجة أو اتجاه الأبناء (الطراونه وعبد الجواد، 2004).

وأوضحت الدراسة التي أجراها كيزري (Keizire, 1995) على عينة من النساء المعنفات، والتي هدفت إلى دراسة علاقة الفقر بالعنف الموجه للنساء، أن الإناث ذوات الحالة الاقتصادية والاجتماعية المنخفضة كُن أكثر عرضه للعنف من الإناث ذوات الحالة الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة، إذ أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتدنية ساهمت في زيادة العنف ضد المرأة.

3. التعليم والصحة Education and Health:

تبين من خلال الدراسات العلاقة ألارتباطيه بين التعليم والصحة، فالتعليم يؤدي إلى تأخير سن الزواج، وبالتالي زيادة وعى المرأة فيما يتعلق بحقوقها وصحتها ومن ثم صحة أطفالها الذكور والإناث على حد السواء، كما أن التعليم يلعب دوراً مهماً في تحسين وضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي ترفض ممارسة العنف ضدها أو ضد أطفالها (ناصر، 2001).

وقد تبين أن المستوى التعليمي المتدني للرجال يرتبط بقوة إيمان الرجل بالمعتقدات التقليدية نحو المرأة أو الزوجة، إلى جانب التوقعات الذكورية المتعلقة بالزواج التي يؤمن بها الرجال والنساء على حد السواء، وتُعتبر المرأة ذات المستوى التعليمي المتدني هي الأكثر تعرضاً للعنف، وقد أظهرت الدراسات أن المستوى التعليمي المرتفع للرجال والنساء قد ساهم في تعزيز مواقفهم في الاعتراض على ضرب الزوجات، وتحميل الرجل كامل المسؤولية عن سلوكه العنيف (الدروبي، 1996).

والأسر التي يتمتع الأزواج بها بدرجة متقدمة من المستوى التعليمي يسودها التفاهم العقلاني في حل الخلافات والمشاحنات التي يقع بداخلها، فتتخذ القرارات الأسرية بالتشاور والتشارك بين الزوجين في الغالب، فقد تبين وجود علاقة عكسية

بين المستوى الثقافي لأطراف قضايا العنف الأسري، ففي عام 2001 م كانت نسبة مرتكبي الاعتداءات الأسرية ممن هم مؤهلاتهم الإعدادية 62.2 % مقابل 11.65% ممن كانت مؤهلاتهم العلمية الدبلوم والبكالوريوس، كما كانت نسبة ضحايا هذه الاعتداءات من ذوي المؤهل العلمي دون الإعدادية حيث كانت 78.5 % مقابل 4.6% لحملة المؤهلات العلمية الجامعية والدبلوم (العامري، 1998).

4. البطالة Unemployment:

وهي حالة عدم الاستخدام التي تُشير إلى الأشخاص القادرين على العمل والراغبين والذين ليس لديهم فرص سانحة للعمل، وتُعتبر ظاهرة البطالة من القضايا المستعصية التي يعاني منها المجتمع الأردني، وتصاعد مشكلة البطالة واستمرارها تُؤدي إلى توترات اجتماعية جانبية مختلفة بين الزوجين (الخالدي والعلمي، 2009). وقد أشارت دراسة (علام والشرنوبي، 2012). إلى أن عدم توفر فُرص عمل دائمة للزوج تُساهم في حدوث العنف ضد الزوجات.

فانتشار البطالة بين أفراد الأسرة يودى إلى انتشار ظاهرة العنف الأسري للأسر الفقيرة، نتيجة لتراكم الديون على الأسرة، مما يعيق إشباع حاجات أفرادها الأساسية والثانوية خاصة في حال زيادة عدد أفرادها (الدقس، 2013). فترتبط بعض جرائم العنف الأسري بالظروف الاقتصادية التي يعيشها أفراد الأسرة كجزء من المجتمع ككل، فكلما طالت فترة البطالة كلما ازدادت مشاعر الضيق والسخط وتضاءلت المكانة الاجتماعية للرجل مما يساعد ذلك على تكوين اتجاهات سلبية ومشاعر عدوانية تجاه الزوجة والأطفال داخل الأسرة (الاتربي، 2011).

5. سلوك الزوجة الاستفزازي Wife's provocative behavior:

يعتبر بعض أفعال العنف عبارة عن ردود أفعال وهي ناتجة عن فعل أو حدث استفزاز الفاعل ودفعه نحو اختيار العنف للرد على المثير، ففي دراسة عن العنف العائلي، أشارت العينة البحثية إلى أن أفعال العنف التي تعرضوا لها كانت عبارة عن ردود فعل لحالة استفزاز فيها الفاعل، كما أنه أحياناً يكون رد فعل العنف عبارة عن رد فعل استفزاز، وقد يكون مصدر الاستفزاز سلوك أحد أعضاء الأسرة بحيث يتمثل بعبارة أو تعليق لا يرضى عنه الفاعل، ورأى فيه تحدياً لمكانته أو

سلطته أو تقليلاً من مكانته، فالثقافة تحدد في العادة مختلف الحقوق والواجبات المتصلة بكل دور اجتماعي، وطبيعة علاقة هذه الأدوار بالمكانة الاجتماعية لكل عضو في الأسرة، ولكن يحدث من حين إلى آخر شيء من اختلاط الأمور فيتخطى بعض أفراد الأسرة حدود الدور الاجتماعي، مما يرفع من درجة احتمال وقوع استفزازات وردود أفعال في شكل أفعال عنف. والزوجة في هذا الصدد قد يكون سلوكها ذات طبيعة استفزازية تستثير عنف الزوج، من خلال أهانته والتقليل من شأنه، وهذا يسبب استفزاز الزوج فيميل الزوج إلى تعنيفها والاعتداء عليها (التير،1997).

6. تعاطي المخدرات والكحول Drug and alcohol abuse:

ورد في معجم لسان العرب لابن منظور 2003، أن التعاطي هو تناول ما لا يحق ولا يجوز تناوله، ويقصد بتعاطي المخدرات اصطلاحاً، استخدام العقاقير المخدرة، والتي لا يسمح المجتمع بتعاطيها بقصد الحصول على تأثير جسدي أو نفسي أو عقلي (البداينة، 1995). كما يقصد به هو التعاطي المتكرر لمادة معينة تكون مخدرات أو كحوليات، مع رفض الشخص الانقطاع عن تناوله (رحماني، 2010).

وقد أوضحت الدراسات أن معدل تعاطي المخدرات والكحوليات بين الرجال الذين يسيئون معاملة الزوجة تكون مرتفعه، وهذا يوضح أن هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والعنف ضد المرأة. ويمكن تعليل ارتباط الكحول بالعنف بسبب فعل الكحول المثبط للروادع النفسية والعقلية، وأن الشخص يستخدم شرب الكحول كعذر لممارسة العنف (عبد الرحمن، 1999). لكونه فقد الإرادة والسيطرة والتحكم بتصرفاته (فريحات، 2005).

7. الضغوط النفسية والإحباط Psychological stress & frustration:

يعرف الضغط النفسي على أنه: علاقة الفرد السلبية مع البيئة والتي يعتبرها على أنها مهددة لتكيفه، وقد لاحظ كلٌ من كوكس ومالي وشامبلرز أن خبرة الضغط النفسي هي عبارة عن حالة من عدم التوازن أو انعدام التوازن تنشأ عن تفاعل المكونات الأربعة؛ الحاجات والقيم الداخلية، المطالب والقيود والبيئة الخارجية،

المصادر والإمكانات الشخصية، مصادر دعم البيئة الخارجية (بكار، 1994).
والإحباط هو حالة نفسية تتميز بالغضب والقلق، تحدث للفرد بسبب ما يتراكم في نفسه من رواسب ناتجة عن حرمانه من إشباع حاجاته الأساسية ورغباته، وقد يتأتى الإحباط من متغيرات بيئية تدعو إلى الإحباط كالوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني وحجم الأسرة وعدد الأولاد والمستوى الثقافي (المحادين، 2009).

إن ضعف قدرة أفراد الأسرة على تحمل الإحباط والضغط النفسي، وضعف الإحساس بالمسؤولية تجاه أفراد الأسرة، واضطراب شخصية الرجل والشك بتصرفات أفراد الأسرة وخاصة الإناث يسبب أشكالاً من العنف (الدروبي، 1996). فالإحباط يقود إلى العدوان، والعدوان هو الاستجابة الطبيعية للإحباط (العيسوي، 2006).

8. التفكك الأسري Disintegration of the family:

يمكن تعريف التفكك الأسري بأنه: "انهيار الوحدة الأسرية وتحلل أو تمزق نسيج الأدوار الاجتماعية عندما يخفق فرد أو أكثر من أفرادها في القيام بالدور المنوط به على نحو سليم ومناسب" (شريف، 2006). ويشير التفكك بمعناه الواسع كذلك إلى انكساراً أو عدم تكيفاً أو ضعفاً في الروابط التي تربط الزوجين بعضهما ببعض ورباطهما بأبنائهم، والتوتر الذي يحصل بين الأبوين والأبناء يوضح نوع المشكلات التي تواجه الأسرة، إلا أن هذا التوتر لا يهدد وحدة الأسرة وتنظيمها إلا إذا اقترن مع صراع يحصل بين الأبوين، وهنا تتضاعف المشكلة على وحدة الأسرة لأن تصدع علاقة الزوجين ووصولهما إلى حالة الصراع تُمثل مؤثراً جاداً في تأثيره على حياة الأسرة (العمر، 2005).

ويعود التفكك الأسري إلى فشل في العلاقات الأسرية وانحلالها، ويظهر ذلك واضحاً في اضطراب العلاقة بين الزوجين واختلاف ثقافة وفكر وميول وقيم كل منهما عن الآخر وتباين المستوى التعليمي بينهما مما يحدث رغبات متصارعة بين أطراف الأسرة، كذلك يظهر التفكك الأسري في اضطراب العلاقة بين الوالدين والأبناء لسبب ما وازدياد عدد الأطفال مع قلة إمكانيات وعدم فهم أو وضوح

الأدوار وصراعها وكذلك تعدد الزوجات والهجـر والطـلاق والوفـاة (الخالـدي والعلمي، 2009).

9. الغيرة Jealousy:

الغيرة هي أفكار وأحاسيس وتصرفات تحدث عندما يعتقد الشخص أن علاقته القوية بشخص ما تُهدد من قِبل طرف آخر منافس، وهذا الطرف الآخر قـد يكـون مدركاً أو غير مدرك أنه يشكل تهديداً (زريفة، 2010). وكثيراً ما تُؤدي الغيرة بين الزوجين إلى ما يشبه عمليات التجسس والتحري والتي تُؤدي إلى زيادة التوتر بـين الزوجين، وبالتالي يتولد العنف (موسى،2007). وكما أوضحت دراسة Berglow التي قام بها عام1981، إن الغيرة عامل في حوادث العنف ضـد المـرأة وتـشجع الزوج على تنفيذ وتقوية العزلة وفرض المطالب غير المرغوبـة الأخـرى علـى الزوجة، فالغيرة تُؤدي إلى الاكتئاب والغضب ونقص تقدير الذات والعنف (الدباس، 2009).

10. النظام الأبوي Patriarchy:

يعتبر النظام الأبوي الذي هو أساس المجتمعات الحديثة هو سـبب التعـصب ضد المرأة، إذ يفرض سلطة الذكور على الإناث والأطفال داخل الأسـرة، وتكمـن جذور النظام الأبوي في تنظيم الأسرة والدور الإنجابي للإنسان كما حدده التـاريخ، ولو لم تُوجد الأسرة الأبوية لأصبح النظام الأبوي مجرد تسلط يقاومه النساء اللائي يكون نِصف المجتمع واللائي عِشن تاريخاً في خضوع واستسلام (أبو زيد، 2011).

وإن العنف الذي يستخدمه الرجل ضد المرأة، ما هو إلا تعبير عـن هيمنـة الرجل وتبعية المرأة في النظام الاجتماعي الأبوي، ومن ثم يعد التحكم فـي المـرأة داخل السياق الأسري أحد العوامل الحاسمة في تشجيع العنف ضد المرأة، وتُعـرف الأبوة على أنها: "نسق من البناء الاجتماعي من خلاله يهيمن الرجل علـى المـرأة ويقهرها". وعلى هذا فإن الرجل يسيء معاملة المرأة جسمياً أو نفـسياً أو جنـسياً، اعتقاداً منه أن لدية القدرة على التحكم والسيطرة عليها، وأنها تكون تابعة له. وتعتبر المجتمعات الأبوية أن المرأة مواطن من الدرجة الثانية وتُشجع على هيمنة وسيطرة الرجل على المرأة، وعلى أن يكون الرجل أكثر قوة وعدوانية وأن تكـون المـرأة

خانعة له، حيث أن ثقافة المجتمع الأبوي تُحدد توقعات الدور الجنسي لكل من الرجل والمرأة (الدباس، 2009). ويعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً أبوياً يسيطر فيه الذكور على الإناث كما يسيطر على المصادر المالية والاجتماعية واتخاذ القرارات، ويأخذ توزيع القوى فيه الشكل الهرمي (البداينه وأبو حجله، 2005).

11. الصراع الجنسي Sexual conflict:

تُعتبر العلاقة الجنسية الأساس الرئيسي الذي يهدف إلى إنجاب الأبناء، وكلا الرجال والنساء يختلفون في قدراتهم الجنسية قوة وضعفاً، ومن الضروري أن يلجأ الزوج المصاب بالضعف إلى الطبيب للعلاج، وإذا بقي الزوج منكراً أن ما به من علةٍ بحاجة إلى علاج آملاً أن تحدث معجزه تحل مشكلته، فتتفاقم المشكلة وتنقلب عليه فتُؤذيه نفسياً وجسمانياً، وينقلب حب الزوجة إلى كرهها مشوب باحتقار الزوجة للزوج وشعورها بالنقص في هذا المجال الحيوي، وقد يلجأ الرجل لتغطية النقص في أدائه الزوجي الجنسي باتخاذ مواقف لإظهار فحولته ورجولته غير الموجودة، والقوة والقدرة على السيطرة، ومن ذلك ضرب الزوجة وأهانتها والإساءة إليها وأمام أبنائها (الكرمي، 2000).

12. تعدد الزوجات Polygamy:

يعتبر تعدد الزوجات من العوامل المسئولة عن العديد من حالات العنف الأسري سواء الواقع على الزوجات أو على الأطفال، فالتعدد يؤدي إلى تفضيل زوجة على أخرى أو إهمال الزوجة الأولى، أو عدم تلبية حاجات جميع الزوجات وأبنائهن وما ينتج عن ذلك من مشاحنات الزوجات أمام الزوج، وتفتيت العلاقة الأسرية بين أبناء الزوجات واعتداء كل منهم على الآخر (الطراونه وعبد الجواد، 2004).

13. القيم والعادات الموروثة (الثقافة السائدة) The dominant culture:

للثقافة دور في حصول العنف، فالثقافة التي تجعل الرجل الأفضل مقارنة بالمرأة وتمنحه الحق في ممارسة السلطة وفرض الرأي، هي ثقافة تُشجع ممارسة العنف ضد المرأة، وتزداد هذه الممارسات في حال مستوى تعليم المرأة يفوق

مستوى تعليم الرجل، فلا يجد ما يبرر قُوته وشخصيته، لذا يعوض ما يشعر به من نقصٍ ودونية باستخدام العنف ليثبت أنه الأقوى (Davies, 1998).

وتُؤكد الدراسات أن الموروث الثقافي والاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في موضوع العنف والإساءة إلى المرأة. وأشارت مينارد إلى أن سيطرة الذكور على الإناث جسمياً واقتصادياً وسياسياً ونفسياً لا تعود إلى الفروق البيولوجية بل تعود إلى ما تسمح به الثقافة وما يسمح به المجتمع بالنسبة للذكور والإناث، وما يتوقعه المجتمع من الجنسين، فالذكورة والأنوثة لا تتحدد بالصفات التشريحية، ولكن باختلافِ الفروق الثقافية والتوقعات الاجتماعية بالإضافة إلى الصفات التشريحية، فصفات الشخصية تتكون بقدر ما تسمح به الثقافة والمجتمع من خصائص (Chodorow, 1989).

ويعد المجتمع الأردني مجتمعاً أبوياً يمتاز بسيادة الرجل سواء الأب أو الأخ أو الزوج، الذي يستمد فاعليته وقوته من نسقٍ من القيمِ والمعايير، التي تُحدد أدوار الذكور والإناث، ومكانة كل منهما في المجتمع، والتي حرصت على إبقاء الرجل في موقع السيادة والسلطة، والتقليل من أهمية الأدوار المعطاة للمرأة بالرغم من فاعليتها وضرورتها داخل المجتمع (العواودة، 2002).

14. صراع الأدوار الجندرية Gender Roles Conflict:

يعرف أونيل O'Nwil صرع الأدوار الجندرية بأنه " الحالة النفسية المتمثلة في الدور الاجتماعي للجنس ولها عواقب سلبية على الفرد والآخرين (Windle, 2007) ، نقلاً عن الأغوات، 2014). ويرتبط مفهوم صراع الدور بالمفهوم بتوقعات الدور، لعدم الاتساق بين دورين أو أكثر يتوقع أن يقوم بهما الفرد في وضع معين، حينئذ يتدخل أحد الأدوار مع دور آخر ويتصارع معه، فالتباين بين أداء الدور وتوقعاته هي أكثر العوامل مسؤوله عن الصراع بين الزوجين (صبيحة، 2013). ويتضمن الزواج، وكذلك العلاقات الأسرية القيام بمجموعة من الأدوار، ويعتبر الشعور بالإحباط والصراع الذي يدور حول القيام بالأدوار المختلفة في الحياة الأسرية من العوامل الأساسية في تصدع هذه العلاقات، ولأفراد الأسرة توقعات وآمال ووجهة نظر خاصة نحو الأدوار التي يقومون بها أو التي يتوقعونها

من الآخرين، وقد ينشأ الصراع نتيجة لاختلاف هذه التوقعات، كما قد ينشأ الصراع الزوجي نتيجة لتعارض أدوار الفرد داخل الأسرة وخارجها (علي، 1996).

وتُعتبر عدم قدرة الرجل لوحده على تلبية حاجات أسرته من تعليم وتربية وأجور مسكن وغيرها، داعياً لخروج المرأة إلى سوق العمل لدعم الرجل ومساعدة أفراد أسرتها، مما شَكل ذلك استقلال لذمتها المالية غالباً، علاوة على إحساسها الواثق بهويتها كانسان وشريك منتج ومؤثر في صناعة القرار نسبياً في المجتمع الأردني داخل أسرتها، فلأنماط التنشئة الاجتماعية ونوعية الثقافة السائدة في المجتمع الأثر الكبير في حدوث أو عدم حدوث الصراع في الأدوار الجندرية داخل الأسر (المحادين، 2012). كما أن الرجال الذين لديهم مستوى مرتفع من صراع الدور الجندري لديهم صعوبة في العلاقات الحميمة مع غيرهم (Breiding, 2004), كما أنهم أقل تكيفاً، ولديهم مستوى مرتفع من العدوانية ضد غيرهم (Wisch, Mahalik, Hayes, 1995).

وفي دراسة أجراها (الأغوات، 2014) بعنوان صراع الأدوار الجندرية ودوره في العنف الأسري، على عينة من الأزواج في محافظة الكرك، تبين أن هناك علاقة إيجابية وذات دلاله إحصائية بين صراع الأدوار الجندرية والعنف الأسري، ووجود فروق في صراع الأدوار الجندرية تُعزى للنوع الاجتماعي لصالح الإناث.

وقد جرت بعض التغيرات على هذا المفهوم داخل المجتمع الأردني وذلك من خلال دخول المرأة للتعليم والعمل وتمتُعها بالاستقلالية الاقتصادية (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008)

15. حجم الأسرة Family size:

تُشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين عدد أفراد الأسرة والعنف الواقع بداخلها (الطراونه وعبد الجواد، 2004). حيث أشارت دراسة (العواوده ،2002) إلى أن الأسر الأردنية التي يقع بداخلها العنف الأسري والتي يكون عدد أفرادها من (5–9) أفراد يزداد فيها العنف عنها في الأسر التي عدد أفرادها من (1–4)، وهذا يدلّ على أن حجم الأسرة له علاقة بزيادة معدلات العنف داخل الأسرة.

16. التكنولوجيا (التقانة) Technology:

إن الانتشار السريع لوسائل الاتصال للترفية والتعليم كالفضائيات والهاتف النقال وبرامج الكمبيوتر والانترنت، والألعاب الالكترونية قد تُساهم في ازدياد ظواهر العنف ضد المرأة، والأطفال على وجه الخصوص، إن لم يكن لهذه الوسائل ضوابط ورقابة أسرية وحكومية من قبل المؤسسات المعنية بالتعامل مع تلك الوسائل أو ترخيصها. كما أن للتكنولوجيا تأثيرات اجتماعية واقتصادية واجتماعية على طبيعة العلاقات الأسرية بين أفراد الأسرة (الطراونه وعبد الجواد، 2004).

17. الخلافات الزوجية Marital disputes:

من الطبيعي أن تمر الأسرة بمشاكلٍ متنوعة وتتعرض لازمات ونزاعات مختلفة، وخاصة في بداية تكوينها، فطبيعة الحياة الزوجية واختلاف الأدوار فيها وتصارعها أحياناً، وطبيعة التفاعل بين الزوجين من جهة وبينهما وبين بقية أفراد الأسرة من جهةٍ ثانية، وبين الأبناء أنفسهم من جهةٍ أخرى يجعل من الخلافات والنزاعات أمراً مألوفاً ومتوقعا فيها، ونمط الخلافات الزوجية ليس سمة عامة بل تواجدها بطريقة مطلقة في كل الزيجات والتي تعجز عن الوصول إلى تكييف مناسب وحل للمواقف والصراعات، ويعتبر عدم توفر المقومات الأساسية للحياة الأسرية، والاختلاف في المستويات التعليمة والثقافية بين الزوجين، واختلافات السن والمراكز والأدوار، وظهور الاتجاهات الفردية والفروق في الرغبات الجنسية والغيرة والوضع الاقتصادي من العوامل الرئيسية التي تسبب الخلافات بين الزوجين، وتُؤدي بالتالي إلى حدوث العنف (صبيحة، 2013). والعنف ضد الزوجة يعد مؤشراً هاماً على وجود خلل في طبيعةِ العلاقات بين الزوجين واضطراب نسق الأسرة، فالأسرة التي تتسم بمعدلاتٍ مرتفعة من عدم الاستقرار الزواجي والأسري قد يلجأ الزوج فيها إلى العنف لما يعانيه من نقصٍ في أساليب ومهارات التواصل مع الزوجة أو الأبناء (الدباس، 2009).

18. طبيعة السكن The nature of the housing:

فالسكن الذي يتصف بالضيق غالباً ما يؤدي إلى نشأة التوتر الدائم بين أفراد الأسرة، بسبب عدم توافر المساحة اللازمة للحركة، وينعكس هذا التوتر على الأسرة

ككل مما يعرضها للخطر، ويتضح من خلال الواقع المعاش ومـدى أثـر الـسكن الضيق على نمو حالات العنف الأسري في الحياة الأسرية، وما قد يسببه من احتكاك مباشر بين أفراد العائلة الواحدة، مما يؤدي في النهاية إلى ممارسة العنف واتخـاذه سبيلاً وطريقاً لممارسة القهر والاستبداد والعنف (العرود، 2008).

7.5.1.2 آثار العنف ضد المرأة:

هناك العديد من الآثار ذات الطابع الجسدي والنفسي والاجتماعي والجنـسي والاقتصادي التي تنجم عن تعرض المرأة للعنف، وهي كالآتي:

1. الآثار الجسدية Physical effects:

وتشمل أثار الحرق والخنق (سالم، 2002). والكـدمات والجـروح والتـواء المفاصل والارتجاج في المخ وإحداث ثقوب في طبلة الإذن أو إصابة شبكة العـين وفُقدان الأسنان والشعر، وشعور بصداع وضيق في التنفس، وتُعاني المرأة الحامـل التي يساء معاملتها من أثار خطيرة على صحة الأم والجنين معاً (حـسين، 2007). فالعنف ضد المرأة الحامل يسبب مخاطر مـوت الجنـين والإجهـاض والخـداج وانخفاض وزن المولود والتهاب المشيمة وانفصال المشيمة المبكر، وقد تُصاب الأم الحامل بداء السكري الحملي وارتفاع التوتر الشرياني والربو، وتُمـزق الـرحم أو الكبد أو الطحال، والإصابة بفقر الدم والنزف المهبلي (تادرس، 1996).

2. الآثار النفسية Psychological effects:

ويشير هاج ياهي Haj Yahi، 2001 إلى أن المرأة تتـصف بالـشعور بالقلق والإحباط واللامبالاة واضطراب النوم والاكتئاب، وتدني تقدير الذات والخجل والتبلد العاطفي Ferris & Margot & Laura)،(1997. وصعوبات في تكـوين العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، وضعف الشخصية والانطـواء وعـدم المحبـة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2010). كما أن العنف ضد المرأة قـد يقودهـا للانتحار وارتكاب الجريمة، حيث أن النساء اللـواتي يتعرضـن للعنـف يحـاولن الانتحار أو يفكرن به على أقل تقدير. وكنتيجة لليأس والوصول إلى مرحلة التعـب من الضرب، تقوم المعنفة بارتكاب الجريمة ضد معنفيها (الدروبي، 1996). كما أن

الآثار النفسية قد تُفضي إلى أمراض نفسجسمية متنوعة، كفقدان الشهية واضطراب الدورة الدموية واضطرابات المعدة والبنكرياس وصداع في الرأس وخفقان في دقات القلب وضيق التنفس ونوبات بكاء شديدة وإساءة استخدام العقـاقير(أبـو العـزايم، 1999). وأشار مينارد (Maynard, 1993) إلى أن المرأة قد تستثير غضب الرجل حتى يعتدي عليها.

3. الآثار الاجتماعية The social effects:

المرأة التي يضربها زوجها تنخفض قدرتها على رعاية أطفالهـا والاهتمـام بهم، ويزداد احتمال ضربها لأطفالها، وقد تميل إلى كـراهيتهم لأنهـم هـم الـذين يجبرونها على الاستمرار في تلك العلاقة الزوجية المـسيئة والتـي لا تُحتمـل ولا تُطاق، وقد يفضي العنف ضد المرأة إلى الطلاق والذي يعد بدورة سبباً من الأسباب الرئيسة لتفكك الأسرة. كما انه يلحق الأولاد الإهمال والتسرب من المدارس، وعدم قدرة المرأة على تربيتهم وتنشئتهم تنشئة سليمة سـوية فيميلـون إلـى الانحـراف والجريمة (فريحات، 2005). ويشير كل من براونـي وهيربـرت Browne & Herbert إلى أن شُعور المرأة المعنفة بأنها غير محبوبة وعديمة الفائـدة، ولـديها عدد قليل من المعارف والأصدقاء، وتميل لأن تكون غير مؤكدة لذاتها في علاقاتها مع الآخرين (الإبراهيم، 2010).

4. الآثار الاقتصادية Economic effects:

تتميز الآثار الاقتصادية للمرأة المعنفة باعتمادها الاقتـصادي علـى الـزوج اقتصادياً بشكل كبير، كما ينتج عن العنف عِبئاً اقتصادياً في حـال سـجن الـزوج قضائياً إذا كان معتدياً تطبيقاً لأحكام القانون، فإذا كان الزوج هو المعيل فإن الوضع الاقتصادي للأسرة سيتدهور، وينتج عن ذلك مشاكل اقتصادية نتيجة لسجن الزوج، فتتراكم الديون، كما أن العنف يولد إصابات جسدية ونفسية تستلزم المعالجة الطبيـة والنفسية، وهذا يتطلب نفقات زائدة وباهظة للعلاج، كما أنه في حال حدوث طـلاق يستلزم ذلك نفقات اقتصادية (الطراونه وعبد الجـواد ، 2004). وأشـار فيلـدمان (Feldman, 1977) إلى أن المرأة المتعرضة للعنـف بحاجـة للاعتمـاد علـى

الأشخاص الآخرين لفقدانها الثقة في نفسها وعدم قدرتها على الاستقلال المالي والنفسي.

ولعل أهم واخطر الآثار السلبية التي يتركها العنف الاقتصادي على الأسرة والمجتمع هو إعاقة متطلبات التنمية الاقتصادية، فقد يتعثر تقدم المجتمع إلى الأمام، وتتعثر عملية التنمية الاجتماعية ما لم يتم مكافحة كافة أنواع التمييز ضد المرأة (موسى، 2008).

8.5.1.2 المؤسسات المعنية في العنف الأسري في الأردن:

إن موضوع حماية الأسرة من العنف بصورة عامة والمرأة خصوصاً هو الهدف الذي تسعى مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للوصول إليه، ويعتبر العمل على حماية المرأة من العنف يشكل أهمية كبيرة في قياس تطور المجتمع لاقترانه بحقوق الإنسان بصورة عامة، وحقوق المرأة على وجه الخصوص، لذا واكب الأردن ومنذ منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين الاهتمام العالمي بقضايا المرأة وحمايتها من العنف من خلال استحداثه للأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتي تعمل جميعها على مكافحة ظاهرة العنف الأسري، وكما يظهر في ملحق الدراسة بيان لهذه المؤسسات ودورها في مواجهة العنف الأسري عموماً، والعنف ضد المرأة على وجه الخصوص.

1.8.5.1.2 المؤسسات الحكومية:

أولاً: إدارة حماية الأسرة Family Protection Department.

ثانياً: وزارة التنمية الاجتماعية Ministry of Social Development.

ثالثاً: وزارة الصحة Ministry of Health.

رابعاً: المجلس الوطني لشؤون الأسرة National Council for Family Affairs.

2.8.5.1.2 المؤسسات غير الحكومية

أولا: مؤسسة نهر الأردن Jordan River Foundation.

ثانيا: اتحاد المرأة الأردني Jordanian Women Union.

ثالثاً: مركز التوعية والإرشاد الأسري /الزرقاء.

رابعاً: جمعية حماية ضحايا العنف الأسري/ عمان.

خامسا: جمعية حماية الأسرة والطفولة / اربد.

سادسا: مجموعة ميزان Group balance.

سابعاً: معهد الملكة زين الشرف التنموي.

ثامناً: معهد العناية بصحة الأسرة/ مؤسسة نور الحسين.

(للاستزادة حول هذا الموضوع انظر ملاحق الدراسة)

9.5.1.2 المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لمواجهة العنف ضد المرأة:

زاد الاهتمام العالمي بحقوق المرأة مع تأسيس الأمم المتحدة، وعقـدت المـؤتمرات ووقعت الاتفاقيات التي تدعو الدول إلى الالتزام بهذه الحقوق وتثبيتها في دسـاتيرها الدولية، وتكمن أهمية هذه الاتفاقيات في كونها ملزمة التنفيذ من قبل الـدول التـي وقعت عليها، حتى ولو كانت هذه الاتفاقيات تتعارض مع القوانين والدساتير الداخلية لتلك الدول، وتكمن الخطورة الناتجة عن توقيع هذه الاتفاقيات من كونها لها الأولوية على التشريع الداخلي، أي في حال الاختلاف بينها وبين نصوص التشريع الـداخلي يتعين على القاضي إعطاؤها الأرجحيه بدلاً من نص التشريع الداخلي (القـاطرجي، 2006).

ومن هذه المؤتمرات والاتفاقيات نذكر ما يلي:

1. اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) CEDAW:

صدرت هذه الاتفاقية عام 1979 م، ويعود السبب في السعي لإيجـاد هـذه الاتفاقية إلى عدم كفاية العهود والمواثيق العديدة السابقة في إلغاء التمييز الموجـود ضد المرأة، ودخلت الاتفاقية في حيز التنفيذ عام 1981 م، وتتألف الاتفاقيـة مـن ثلاثين مادة تشكل مدونه دولية لحقوق المرأة، فهي تدعو إلى تساوي الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، كما تدعو إلى تنمية كاملة وتامة تُؤدي إلى رفاه العالم، كما أنها تربط بـين قـضية

السلام وبين مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين، وتتناول الاتفاقية المعاملة غير المتكافئة للمرأة في القانون والأنماط الثقافية، وحق المرأة في المشاركة في الحياة العامة، والمساواة في فرص التعليم والعمل، والتميز ضد المرأة في توفير الرعاية الصحية والمشاكل الخاصة بالمرأة في إطار الفقر الريفي.

وعلى الرغم من هذه الاتفاقية لا تتناول قضية العنف ضد المرأة بشكل صريح ومباشر، إلا أن اللجنة التي تراقب التقيد بها قد أوضحت في التوصيات العامة رقـم 19 للعام 1992 م أن العنف ضد المرأة يشمل الاتجاهات التقليدية التي تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل، وتُحددها بالأدوار النمطية التـي ترسـخ الممارسـات المنتشرة التي تستخدم العنف والإكراه ومن ذلـك: العنـف الأسـري، والإسـاءات الأسرية، والزواج ألقسري، والقتل المتعلق بالبائنة، أي المهر، والعنـف باسـتخدام الأسيد، وختان البنات. www.un.org/../daw/../0360793A.A.pdf

2. إعلان القضاء على العنف ضد المرأة:

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان في 20 كـانون الأول 1993 م، ويقر هذا الإعلان بأن العنف يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان والحريـات الأساسـية ومظهراً من مظاهر التمييز ضد المرأة ويعوق أو يلغي تمتع المرأة بهـذه الحقـوق والحريات العامة. والعنف ضد المرأة يمثل عقبة أمام تحقيـق المـساواة والتنميـة والسلم، كما يعد مظهراً لعلاقات قوى غير متكافئة بين الرجل والمرأة عبر التاريخ، أدى إلى هيمنة الرجل على المرأة وممارسة التمييز ضدها والحيلولة دون نهوضـها الكامل، وأن العنف ضد المرأة هو من الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تفرض فيها على المرأة وضعية التبعية للرجل (القاطرجي، 2006).

3. مؤتمر مكسيكو سيتي:

عقد هذا المؤتمر عام 1975م، وقد اعتمدت فيه خطة عمل عالميـة تبنتهـا جميع الدول المنظمة إلى هيئة الأمم المتحدة، وتتعلق هذه الخطة بوضع المرأة على المستوى الحكومي وغير الحكومي في المجالات السياسية والاجتماعيـة والتـدريب والعمل على حمية الأسرة، وقد أعلن المؤتمر تسمية الفترة الواقعـة بـين 1976 و 1985م "عقد الأمم المتحدة للمرأة العالمي"، باعتبار أن هذه الفترة يجـب أن تكـون

كافية لتحقيق أهداف العقد الثلاث؛ المساواة والتنمية والسلم. وكان أبـرز توصـيات المؤتمر إشراك المرأة في عملية التنمية الكاملة وإزالة العقبات التي تعترض طريقها كالعنف ضدها (القاطرجي، 2006).

4. مؤتمر كوبنهاجن Copenhagen Conference:

عقد مؤتمر كوبنهاجن في الدنمارك عام 1980، وأبرز ما جـاء بـه إلغـاء التمييز ضد النساء وتثبيت المساواة بين الرجل والمـرأة فـي الدسـاتير الوطنيـة والقانونية والتشريعات الأخرى، وذلك من أجل تقرير النساء مـستقبلهن بأنفـسهن. ونبذ هذا المؤتمر العنف ضد المرأة في بعض مواده.

5. مؤتمر نيروبي Nairobi Conference:

عقد هذا المؤتمر في مدينة نيروبي في كينيا عام 1985 م، وقد صدر عن هذا المؤتمر ما يعرف باسم استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة حتـى عـام 2000 م، حيث ركز على ثمانية مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة للمـرأة كـان العنف ضد المرأة أحد هذه المجالات، واعتبر أن العنف ضد المرأة أحـد معوقـات السلام والتنمية والمساواة. **/../www.nhrc-qa.org**

6. مؤتمر بيجين BEIJING Conference 1995:

عقد هذا المؤتمر في بيجين عام 1995م، جرى خلالـه اسـتعراض وتقيـيم النهوض بالمرأة في ضوء استراتيجيات مؤتمر نيروبي الثمانية، حيث تضمن مؤتمر بيجين أربعة استراتيجيات أخرى من ضمنها العنف ضد المرأة، حيـث أقـر فـي منهاجه إلى ضرورة انجاز الإجراءات اللازمة لمعالجة الاستراتيجيات ألاثني عشر. والتي من ضمنها قضية العنف ضد المرأة (الأمم المتحدة, 1995).

7. مؤتمر بكين BEIJING Conference 2005:

عقد عام 2005 م، في بكين، وأكد منهاج العمل الدولي للمؤتمر على ضرورة اتخاذ إجراءات متكاملة لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليـه، ودراسـة أسـباب ونتائج هذا العنف وفعالية التدابير الوقائية في هذا الصدد، والقضاء علـى الاتجـار بالمرأة، ومساعدة ضحايا العنف الناجم عـن البغـاء وعمليـات الاتجـار (أوراق ديمقراطيه, 2005).

8. مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994م:

حرص هذا المؤتمر في وثيقته الختامية على إدانة العنف الموجه ضد المرأة وبشكل خاص الاغتصاب، وتجارة الرقيق الأبيض، وتجـارة الأطفـال مـن اجـل الدعارة، والعنف الجنسي بشتى أنواعه...www.un.org/../population/../C2001Ar

10.5.1.2 حجم ظاهرة العنف الأسري في الأسرة الأردنية:

لقد أشارت الدراسات ذات الصلة بميدان العنف الأسري إلى وجود معـضلة كبيرة جراء هذه الظاهرة، حيث أنها منتشرة في الأردن بغض النظر عن أشكال هذا العنف وعوامله، فالمجتمع الأردني كغيره من المجتمعات يعاني من ظاهرة العنـف الأسري، وذلك بدلالة الإحصاءات التي تُفصح عنها الجهات المعنية بمواجهة هـذه الظاهرة، والتي تُشير إلى تناميها بشكل مضطرد، وذلك من خلال التدخل في شؤون ضحايا الظاهرة وإثارة الوعي المجتمعي بأهمية معالجتها والوقاية منها.

بدأ الحديث عن ظاهرة العنف الأسري في المجتمع الأردنـي بـشكل مبكـر لإعطاء جرأة اكبر للمرأة بالإفصاح عن مشاكلها الأسرية وتَعنيفها وعرضها علـى المختصين لتقليل حِدة العنف الواقع عليها. ولقد أدرك المجتمع الأردنـي ضـرورة تناول هذه الظاهرة في البحث والدراسة من كافة نواحيها، والذي أدى بـدوره إلـى تكاثف جهود الدولة ومؤسسات المجتمع المدني إلى البحث في أسـبابها وصـورها وآثارها على الفرد والأسرة والمجتمع ككل لإيجاد الحلول العمليـة للتخفيـف مـن حِدتها.

ونتيجة لذلك تم إيلاء ظاهرة العنف الأسري في الأردن اهتمام وطني حكومي وأهلي، من خلال إنشاء إدارة حماية الأسرة عام 1997، كإدارة متخصـصة فـي التعامل مع قضايا النساء المعنفات، وتم تَحديث المجلس الوطني لـشؤون الأسـرة بِموجب قانون رقم 27 عام 2011. والذي قام بدوره مع الشركاء والجهـات مـن القطاعات المختلفة التي تَعنِي بمواجهة هذه الظاهرة بدراستها، ووضع برامج وطنية وقائية وعلاجية لحماية المرأة من العنف، مستندة إلى أُسس علميـة لإيجـاد بيئـة صالحة للأسرة الأردنية

وستقتصر هذه الدراسية في بيان حجم ظاهرة العنف الأسري في الأردن على إحصائيات إدارة حماية الأسرة كونها الجهة المختصة بالتعامل مع قضايا العنف ضد النساء والأطفال، دون إنكار دور الجهات الأخرى المساندة لإدارة حماية الأسرة في مواجهة هذه الظاهرة.

كما أنه أستبعد في بيان حجم المشكلة ما تضمنته الأدبيات السابقة، أو الجهات المعنية بمواجهة العنف الأسري، فجميعها تتفق على أن ظـاهرة العنـف الأسـري ظاهرة عالمية تضاربت الآراء حول مدى انتشارها في المجتمعات عالمياً وعربيـاً ومحلياً، رغم غياب تعريف متفق عليه بـين جميـع هـذه المؤسـسات الحكوميـة والخاصة، ورغم عدم اتفاق الأبحاث التي أجريت على تعريفات إجرائية متـشابهة لظاهرة العنف الأسري أو العنف ضد المرأة على وجه الخصوص. وتسعى الدراسة الحالية للتأكيد على مدى انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الأردني لوضع المعالجات اللازمة لها من قبل الجهات ذات الاختصاص والباحثين في هذا المجال.

وتجدر الإشارة قبل التعرض إلى عرض الإحصاءات لحالات العنف الأسري في المجتمع الأردني، إلى أن الأرقام التي تصدرها الجهات المختلفة والتـي تعنـى بالظاهرة، يرصد بعضها بين مختلف هذه الجهات، مما يدعو إلى إيجاد قاعدة بيانات موحده للوقوف على حجم الظاهرة الحقيقي من خلال تسجيل جميع الحالات التي يتم التعامل معها من قبل جميع هذه الجهات دون تكرار تسجيلها كحالات وارده.

وتتعامل إدارة حماية الأسرة مع قضايا العنف الأسري من خلال اتخاذ ثلاثـة إجراءات؛ كتحويل الحالة إلى مكتب الخدمة الاجتماعيـة التـابع لـوزارة التنميـة الاجتماعية لضرورة التدخل الاجتماعي لمقابلة المساء أليه والمسيء، لتقديم النـصح والإرشاد والتوجيه ويتم متابعتها من خلال الزيارات الميدانيـة لمنـازل الحـالات وأماكن سكناهم. أو تحويل الحالة إلى الحاكم الإداري ليتم اتخـاذ الإجـراء الإداري بحق المسيء لضمان عدم تكرار العنف والإساءة، أو يتم توديع الحالة المساء إليهـا والمسيء إلى القضاء ليتم الفصل في طبيعة الإساءة الواقعة وإصدار قرار القاضـي بخصوصها. الأمر الذي يؤدي إلى تكرار تقييد الحالات في سجلات خاصة، وهذا ما

يظهر الزيادة في معدلات النسب ضحايا العنف الأسري في حدود علم الباحث (مديرية الأمن العام, 2013).

ويظهر جدول(1) الوارد سابقاً حجم الحالات المعنفة التي تعاملت معها إدارة حماية الأسرة اجتماعياً وإدارياً وقضائياً. حيث تبين أن هناك تزايداً في نسبة الحالات المتابعة اجتماعياً والتي تعامل معها مكتب الخدمة الاجتماعية، والتي تتطلب معالجة اجتماعية وذلك بالبحث عن عوامل العنف الأسري ومحاولة تشخيص المشكلة ووضع الحلول المناسبة لتلافي العوامل المسببة، وتقديم التوصيات اللازمة للحد من استمرار المسيء في ممارسة العنف أو تكراره مستقبلاً. حيث تعامل المكتب مع (777) حالة بنسبة بلغت (2.32%) سنة 2005، وتقاربت معدلات الزيادة خلال الأعوام 2011- 2014 لتصل عدد الحالات المعنفة سنة 2014 إلى (4120) حالة بنسبة مقدارها (12.34%). وترافقت الزيادات في معدلات العنف التي تعامل معها مكتب الخدمة مع حالات العنف التي تم تحويلها إلى الحكام الإداريين لأخذ كافة الضمانات واتخاذ كافة الإجراءات الإدارية التي تكفل عدم تكرار الإساءة للحالات المعنفة سواء النساء أو الأطفال وعدم إهمالهم والاهتمام بهم والمحافظة على حياتهم وعدم تعريضهم للخطر. حيث بلغ عدد الحالات التي تم تحويلها إلى الحكام الإداريين خلال عام 2005 (120) حالة بنسبة مقدارها (1.83%) ازدادت هذه الحالات لتصل عام 2014 إلى (931) حالة بنسبة مقدارها (14.21%). كما يظهر الجدول زيادة في معدلات الحالات المعنفة من النساء والأطفال التي تم توديعها للقضاء للفصل فيها وإصدار القرار بخصوص حادثة الإساءة، حيث كانت سنة 2005 (880) حالة بنسبة مقدارها (4.94%)، لتصل سنة 2015 إلى (2555) حالة معنفه بنسبة بلغت (14.35%). ويشير الجدول إلى أن النسب ارتفعت في سنة 2010 عنها في باقي الأعوام حيث بلغ عدد الحالات التي تعاملت معها الإدارة والتي تم تحويلها إلى مكتب الخدمة (5274) حالة بنسبه بلغت (15.85%)، والى الحكام الإداريين (1308) بنسبة مقدارها (19.97%). في حين كانت النسب متقاربة للحالات التي تم توديعها إلى القضاء في سنة 2010 مع باقي النسب للأعوام التالية، ولا يعرف سبب هذه الزيادة عنها لباقي الأعوام الأخرى.

ويمكن إرجاع التزايد في معدلات الزيادة في عدد الحالات المعنفة إلى وعـي الحالات المساء إليها والتي تعرضت إلى أي شكل من أشكال العنف، وأن الإفـصاح عن الإساءة يسهم في الحد من وقوعهم ضحايا لممارسـة العنـف وعـدم تكـراره مستقبلاً، كما ترجع الزيادة إلى اتساع نطاق إدارة حماية الأسرة بفتح أقسام جديـدة في معظم مناطق ومحافظات المملكة، كما أن الإدارة تعمل وبشكل مؤسـسي علـى تنظيم حملات توعوية تُعرف بالظاهرة وعواملها وأبعادها وصورها وآثارها علـى الفرد والمجتمع، ودورها في الحد من ظاهرة العنف الأسري، والذي أعطى بـدورة جرأة اكبر للنساء المعنفات والأطفال المساء إليهم بالشكوى لإدارة حمايـة الأسـرة والإفصاح عن معاناتهم وعرضها على المختصين ليتم معالجتها، وتتم التوعية مـن خلال عقد المحاضرات والندوات وورش العمـل والـدورات، وتوزيـع النـشرات التثقيفية.

11.5.1.2 العنف ضد المرأة في الشريعة الإسلامية:

وثقَ الإسلام عرى الحياة الأسرية، وصان تلك العلاقـة الزوجيـة، بميثـاق وصفه القرآن الكريم بأنه غليظ، وهذا الميثاق الغليظ هو العهد المؤكد والموثق، إنـه عقدة النكاح، والرسول صلّ ا عليه وسلم أمر الرجال أن يحافظوا على هذه العلاقة المتينة، وأن يتقوا ا في النساء (هاشم، 1998). قال علية الـصلاة والـسلام ۩ " **أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِين إِيمانًا أَحسنُهم خُلُقًا وخِيـاركُم خِيـاركُم لِنِـسائِهِم خُلُقًـا** " ۩ (رواه الترمذي وحسنه). وقال أيضاً : ۩" **أَلا واستَوصوا بِالنساءِ خَيرا فَإِنما هـن عـوان عِنْدكُم لَيس تَملِكُون مِنْهن شَيئًا غَير ذَلِك**" ۩ (رواه الترمـذي وغيـره). كمـا أن الشريعة الإسلامية وضعت الأسس الكاملة لمعالجة الخلافات الزوجية وبخاصة فيما يتعلق بنشوز الزوجة وخروجها على طاعة زوجها، فدعت الزوج إلى تجنب الـشتم والسب والتحقير والالتزام بالمنهج الشرعي بدءاً من وعضها ثُـم الهجـر وانتهـاء بالضرب غير المبرح الذي يكاد أن يكون أقرب إلى التلويح به دون فعلـه، كـذلك أللجو إلى المحكمين عند استفحال الخلاف (أبو زيد، 2011). قال تعالي۞ **الرجالُ قَوامون علَى النساءِ بِما فَضلَ الله بعضهم علَى بعضٍ وبِما أَنْفَقُوا مِـن أَمـوالِهِم**

فالصالحاتُ قانتَاتٌ حافِظَاتٌ لِلْغَيبِ بِما حفِظَ الله واللاتِي تَخَافُون نُشُوزهن فَعِظُوهن واهجروهن فِي الْمضاجِعِ واضربوهن فَإِن أَطَعنَكُم فَلا تَبغُوا عليهن سبِيلاً إِن الله كَان علِياً كَبِيرا (النساء،19). ويتصل بقوامة الرجل قضية ضرب المرأة، وهنا يحدث الخلط بين الأمر التشريعي والقاعدة التشريعية والمقصد التشريعي، فالمقصد التشريعي هو رعاية الأسرة، ومعظم التشريعات الإنسانية أنصبت على الأحوال الشخصية بهدف رعاية الأسرة. فالأمر التشريعي بضرب الزوجة يخضع في بداية لقاعدة تشريعية هي أمر الزوج بالمعاشرة بالمعروف حتى لو كره زوجته، فإن أبت نشوزاً يأتي الأمر التشريعي بِعلاج هذا النشوز بوسائل أولها الوعظ، فإن لم ينفع يكون العلاج بالهجر في المضاجع، فإن لم ينفع الهجر في المضاجع فالضرب. وكل ذلك بغرض الإصلاح لتعيش في سلام مع زوج يعاشرها بالمعروف، وتشريع القرآن بالضرب جاء بتحفظ شديد فإن بغى الزوج على زوجته يكون ا تعال خصماً له (نبيه، 2011). فالإسلام أباح للرجل تقويم خطأ زوجته بعقوباتٍ متنوعة وهذا التنوع والترتيب في العقوبة يرجع إلى طبائع النساء، فتختلف وسائل التأديب باختلاف طبائعهن، فمن النساء من تكفى الإشارة إلى تأديبها وتقويمها، ومنهن من لا يجدي معها إلا الضرب، والضرب هنا المقصود به المباح الذي لا يكون شديداً ولا شائناً ولا مبرحاً يتولد عنه أثر في الجسم، ويشترط أن يكون الباعث علية الرغبة في إصلاح حال الزوجة وتحقيق الحاجة التربوية من فعله (عبادة وأبو دوح، 2008).

فالشريعة الإسلامية أوضحت بأن المساس بحقوق المرأة بلا شك شكل من أشكال العدوان على كرامتها وإنسانيتها، فقد منعت الشريعة الإسلامية كل أشكال العدوان على المرأة أو المساس بحقوقها المادية والمعنوية، متوعدة على ذلك بأشد العقاب (الشاعر، 2003). والشريعة الإسلامية اهتمت بالأسرة وبينت لكل فرد فيها ما له من حقوق وما عليه من واجبات حتى يستقيم أمرها وتُؤدي وظيفتها على أكمل وجه، فدعت إلى حياة كريمة يسودها الحب والتعاون والأمان، ونهت عن الظلم والعدوان (محمد، 2011).

2.2 النظريات المفسرة للعنف ضد الزوجات:

بدأت المحاولات النظرية لتفسير ظاهرة العنف الأسري في أواخر الـستينات من القرن العشرين، وقد تركز اهتمام الباحثين على العوامل النفسية الكامنـة وراء إساءة معاملة النساء (الحراحشة، 2007). وحيث أنه لا تُوجد نظريات فسرت تدخل أهل الزوجين في العلاقة الأسرية ودوره في إحداث العنف الواقع علـى الزوجـات بشكل مباشر، إلا أن هناك عدد من النظريات والاتجاهات النظريـة التـي يمكـن توظيفها لتفسير العنف ضد الزوجات, مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدخل الأهل عاملاً في حدوث العنف ضد الزوجات، وقد تم تناول النظريات التالية فـي تفـسير هـذه الظاهرة.

أولاً: نظرية التحليل النفسي Psychoanalytic theory

يرى أصحاب التحليل النفسي أن العنف مشكلة نفسية لا اجتماعية، والبراهين النظرية التي يلجئون إليها مستعارة من التصورات المثالية لطبيعة دوافـع الـسلوك البشري، فيقول فرويد Freud: أن في الإنسان غرائز تدفعه للعنف وهـي غرائـز الجنس التي يتم بواسطتها الحفاظ واستمرار النوع، وغريزة الـدفاع عـن الـنفس، وغريزة الحياة التي تُؤمن ببقاء الفرد وأمنه، وغريزة الموت التي تُعبر عن الميـل اللازم لكل أنواع المادة الحية نحو العودة إلى حالتها البدائية، وتتجلى هذه الحالة في رأي فرويد بطريقتين؛ الفناء الذاتي والتخريـب أو العـدوان (العـواودة، 2002). ويعتبر العدوان شكل من أشكال السلوك البشري، لا يـتم إلا بوجـود التحـريض، والتحريض هو القوى الكامنة داخل الفرد التي تدفعه للقيام بسلوك عدواني، مـع أن أشكال التحريض على العدوان الأكثر أساسية هو الرغبة في إيذاء الآخرين، إلا أنه فطري في النفس البشرية ، كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الإطـار المرجعـي البيئي الذي ينظر فيه إلى الواقعية أنها تنجم عن حوادث تجري في تـاريخ الفـرد الماضي والحاضر، تُشكل عنصراً مهما في تسهيل السلوك العـدواني وحدوثـه أو كبحه (فرويد، 1986). لذا فتفسير النظرية النفسية للسلوك العدواني ترتكـز علـى الشذوذ أو الاضطرابات في التطور العاطفي للفرد منذ الطفولـة المبكـرة (ايكـرز وسيلرز، 2013).

وبحسب النظرية النفسية فإن ممارسة الزوج للسلوك العدواني ضد الزوجة، يعتبر استجابة غريزية، وليتم إيقاف هذه الاستجابة يجب معالجة العدوان وتوجيه الممارس للعنف لأهداف بنائه، بهدف تصريف الطاقة العدائية الموجودة، كما تُعد العوامل البيئية التي نشأ فيها الفرد واكتسابه لأنماطها وموروثاتها سبباً في حدوث العنف.

ثانياً: نظرية حلقة العنف لينور واكر Lenore Walker's Cycle of Violence:

تُعد واكر (Walker, 1979) من أوائل المنظرين في مجال العنف بين الأزواج، فقد استخدمت مصطلح دائرة العنف **Cycle of Violence**، كنتيجة لبحوثها في مجال النساء اللواتي تَعرضن للضرب المبرح، وكان الهدف من استخدام هذا المصطلح هو تفسير ديناميكيات العنف الأسري، وترى واكر أن حلقة العنف تمر في ثلاث مراحل متميزة، ومتباينة في الشدة والمدة وذلك طِبقاً للعلاقة الزوجية وهذه المراحل هي (Wallace, 1998):

1. مرحلة بناء التوتر Tension – building phase .

يزداد التوتر في العلاقة الزوجية بشكل تراكمي، فتبدأ العلاقة العنيفة بانغماس الزوج في الضرب البسيط لزوجته، وتُحاول الزوجة تهدئة الزوج من خلال الموافقة على طلباته، والمحاولة بالبقاء بعيداً عن طريق تجنبه، وقد تعتقد (الضحية) الزوجة في هذه المرحلة وتُبرر لنفسها أنها هي المخطئة وتستحق الإساءة التي وقعت عليها، وتقبل منطق المسيء وتبريراته في إساءته، وقد تُحاول الزوجة الانسحاب من العلاقة لتجنب المزيد من الصراع، ولكن يزداد التوتر حتى تنفجر لدى الزوج حالة الغضب.

2. مرحلة الضرب المبرح Acute battering incident phase .

يفقد المسيء في هذه المرحلة التحكم بسلوكياته، وينغمس في حوادث رئيسية من سلوكيات العدوان والتعدي المكثف، فسلوك التعدي يميز هذه المرحلة مقارنة بالسلوكيات البسيطة في المناسبات من سلوكيات ضرب الزوجة في المرحلة السابقة، وعندما تنتهي التعديات الخطيرة، فإن كلا الطرفين يشعر بالصدمة وبعدم التصديق، وينكران ما حدث، وقد تحاول الزوجة إبخاس شدة إصابتها.

3. مرحلة شهر العسل Honeymoon phase.

تتميز هذه المرحلة بسلوكيات الحب من طرف المسيء، فربما يقنع الضحية، بأنه قد تمادى في المرحلة السابقة، ويطلب منها الصفح، ويعدها بعدم تكرار ذلـك، وتقبل المرأة الضحية بقبول وعود المسيء، وبأنه سيتغير وأن سلوك الحب الصادر منه يقنعها بالإبقاء على العلاقة الزوجية، وما أن تمر فترة معينة حتى يعـود إلـى المرحلة الأولى وهكذا (Walker, 1970).

ثالثاً: النظرية النسوية Feminist theory:

ترى هذه النظرية أن مرد العنف الواقع على المرأة هو نتاج عـن التوقعـات التقليدية في النظام الاجتماعي السائد، والمرتبطة بالنوع الاجتماعي القائم على أساس عدم المساواة بين الجنسين، وأن فرض الدور ألذكوري يتيح للذكور استخدام العنف الجسدي والجنسي والنفسي والعاطفي والاجتمـاعي ضـد المـرأة للحيلولـة دون استقلاليتها ووجودها وزيادة قوتها. وتُؤكد هذه النظرية على دور العنف كأسلوب في إدامة التحكم والسيطرة على الزوجة في العلاقة الزوجية، وذلك لإضعاف اسـتقلالية المرأة وتحديد قوتها في العلاقة الزوجية، كما ترى هذه النظرية أن البناء الاجتماعي يدعم الظلم الاجتماعي الذي يؤدي لسيطرة الزوج، وتحاول هذه النظرية شرح عنف الأزواج على أساس توقعات الدور المرتبطة بالنوع الاجتماعي واللاتوازن التاريخي بالقوة بين الذكور والإناث بالمجتمع الأبوي. وقد سمت النظرية الاتجـاه النـسوي بالاتجاه الاجتماعي البنائي لفهم العنف العائلي، وبناءاً على هذا الاتجاه فإن الجناة من الذكور هم من يتوجب لومهم على العنف، (Chornesky, 2000).

ووفقاً للعالمين كـاثلين وشنـسي لينـد Kathleen & Chesney- Lind ، فالنظرية النسوية جاءت بهدف يتمثل في البناء على طرق معرفة المرأة مقارنة مـع النظريات الجنائية المتجذرة في تجارب الرجال، واستبعدت العلم الذكوري، وسـعت لإنشاء منهج نسوي مميز في العلم الجنائي. فهذه النظرية جاءت لمواجهة مـا قـد يحدث من تحيز، ولإيجاد فهم أعمق لطبيعة العلاقات بين الجنسين فـي المجتمـع، وأثرها في العنف والجريمة، بعيداً عن تجارب الرجال وامتيازاتهم (ايكرز وسيلرز، 2013).

وبحسب هذه النظرية فأن عدم الخضوع للمرأة هي سمة بارزة في العلاقـات الاجتماعية للرجل وانطباعه بأن له الحق في الإساءة للمرأة، وهذا يتطلب إعادة بناء العلاقات الاجتماعية وعلاقات القوة بين الرجال والنـساء فـي العلاقـة الأسـرية والمجتمع ككل ومن بينها علاقات الأزواج مع الأهل.

رابعاً: النظرية البيولوجية Biological theory:

ساد التفسير البيولوجي للعنف الاجتماعي في القرن الماضي وبداية هذا القرن عند العالمين وليم جيمس، وكارل لانج، وترى نظريتهم أن ردود الفعـل الانفعاليـة كالغضب أو التوتر، يسبب ردود فعل نوعية على مستوى الأعصاب أو على مستوى الغدد الصماء، لذلك أي عمل عدواني ينتج عنه تغيير في دقات القلب وتبـدل فـي التنفس والدورة الدموية وإفرازات في الغدد، ويدركه الفرد بعد أن يكون قد أنتقل إلى الدماغ عن طريق الدمع العصبي، وتحدث ردة فعل هذه الحالة النفسية التي نطلـق عليها العدوان أو العنف، ولا بد أن تحصل عملية تفريغ عدواني، وإذا لم يتم التفريغ العدواني خارجياً فسيتم تفريغها داخلياً مسبباً الاضطرابات المزمنة داخل الجسم، كما أن الحرمان من تحقيق العدوانية هو الذي يرفع درجة التوتر، وتفسير ذلك أن فتـرة انقباض القلب لرفع الدم تقصر أو تزول وتُضخ كمية في الشرايين وتزداد ضـرباته ويصبح الكبد صلباً وتبدأ الغدد بتنبيه وظائف كل الأعضاء، وقد أعد الباحثين ومنهم فرويد أن الغاضب وكأنه اُصيب بالسموم، فعملية العنف أو العـدوان هـي عمليـة الخلاص من هذه السموم (التفريغ)، كما أن الحرمان من تحقيق العدوانية هو الـذي يرفع درجة التوتر (العواودة، 2002).

خامساً: النظرية البنائية الوظيفية Structural functional theory:

من منظري هذه النظرية؛ كلود، ليفي، شتراوس. حيث يرون بأن العنـف لا يكمن إلا داخل سياقه الاجتماعي، كنتيجـة لفقـدان الفـرد الارتبـاط بالجماعـات الاجتماعية التي تنظم سلوكه وتوجهه، أو قد يكون نتيجة لفقدان المعايير والـضبط الاجتماعي الصحيح، فالعنف هو أحد إفرازات البناء الاجتماعي، وفشل المجتمعـات في تقديم ضوابط قوية على سلوك الأفراد، كما انه نتيجة للاحباطات التـي تحـدثها اللامساواه البنائية بين الأغنياء والفقراء. وترى هـذه النظريـة أن المعرفـة التـي

يكتسبها الفرد والتي تقوم عليها هذه النظرية (مبدأ المعرفة) تتولد داخلياً بواسطة الفرد نفسه وليس اعتماداً على المصادر الخارجية، وهي مؤقتة وتطورية وتنتقل عبر الوسائط الاجتماعية والثقافية، وعن طريق اللغة، كما أن الخبرة عملية شخصية تأملية تحويلية تتكامل فيها الأفكار والخبرات والآراء، كما أنها عملية نشطة وتعاونية(الحربي، 2008).

وبحسب هذه النظرية فإنها تركز على النسق الداخلي الذي ينظم العلاقات داخل الأسرة والنسق الخارجي الذي يتناول المعاملات والعلاقات الاجتماعية بين الأسرة والآخرين، وحالة فقدان المعايير والضوابط الاجتماعية تحدث نتيجة الاختلالات في هذه الأنساق وعجزها عن ضبط سلوك الأفراد، وبالتالي انحراف الأفراد عنها، وبالتالي إفراز العنف.

سادساً: النظرية الصراعية Theory conflictual:

يعتبر دارندوف وكولينز Dahrendorf & Collins من أهم رواد هذه النظرية، حيث قاما بغربلة أفكار كارل ماركس وربطها بالحياة المعاصرة، فالمجتمع عبارة عن مرحلة من الصراع على السيادة والقوة، ويظهر هذا الصراع بين الطبقات الاجتماعية المتنافسة للسيطرة على وسائل الإنتاج وامتلاك مصادرة (حوسو، 2009).

وركزت هذه النظرية على المسلمة الأساسية التي تقول بأن العنف الذي يحدث في المجتمع إنما هو إفراز طبيعي لذلك الميراث العظيم من الظلم التاريخي، وأن العنف هو نتاج لذلك القهر الذي يتعرض له الناس، حيث أن ضحايا القهر يستعيرون غالباً نفس الأسلوب التعسفي الذي اُستخدم ضدهم، وربما جاء ذلك نتيجة لحالات الضغط والاضطراب والإحباط الذي يعانون منه، فيسلكون غالباً سلوك العنف والحدة في وجه أصدقائهم وأهلهم بدلاً من الأشخاص الذين قاموا بقهرهم، وذلك لعدم قدرتهم على توجيهه لهم. ومن جهة أخرى يرى أصحاب هذه النظرية أن العنف سلاح قوي في النزاع بين المرأة والرجل، ويعتبر أحد الوسائل الأساسية لفرض سيطرة الرجل على زوجته وأسرته، وقد أصبح الرجل يتفنن في توظيف الأساليب العدوانية الدالة على العنف؛ مثل الأعصاب والقوة البدنية، وذلك كي يحط

من قدر المرأة ويثبت تميزه عنها بعـد أن أصـبحت تتحـدى أحـساسة بـالتفوق للمظلومين في مشاركة فاعلة في الثروة والقوة، وعند ذلك يمكـن اسـتخدام قـوة المجتمع للحد من العنف وغرس الاحترام بين أعضاء المجتمع والالتزام بـالقوانين المدونة (Colenrman, 1987).

وبحسب هذه النظرية فإن الصراع في النسق الأسـري بـين الأزواج يأخـذ الجانب الوظيفي السلبي في حال تكرار الخلافات الزوجية وتعمقها خاصة في حـال تدخل الأهل لحل هذه الخلافات بشكل سلبي، فتكون الزوجة هي الضحية نتيجة لهذا الصراع نتيجة لتفوق الرجل واستخدامه لوسائل السيطرة.

سابعاً: نظرية الثقافة الفرعية Sub-culture theory :

قدم مارفن وولفجانج (Marvin ،2003) نظريتهما عن الثقافة الفرعية للعنف في عام 1967، حيث ذهبت هذه النظرية إلى أن الاتجاهات نحو العنـف تختلـف بشكل كبير من جماعة إلى أخرى داخل المجتمع الواحد نفسه، حيث وجد وولفجانج أن هناك ثقافة فرعية للعنف تظهر بشكل واضح بين الأقليات الأثينية للطبقات الدنيا في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد يبدو العنف سلوكاً غير مرغوب فيه بالنسبة إلى كثير من أعضاء المجتمع، إلا أنه جزء طبيعي من النشاط اليـومي بالنـسبة إلـى أعضاء ثقافة العنف.

فالبرغم من أن أعضاء الثقافة الفرعية يحملون قيماً تختلف عن قيم المجتمـع المركزي، فمن المهم إدراك أنها ليست مختلفة تماماً عن أو أنها في صـراع مـع المجتمع الكبير والذي هم جزء منه، فالأعضاء في الثقافة الفرعية تعلموا الرغبة في العود للانحراف والاشتراك في اتجاهات محببـة إزاء اسـتخدام العنـف (وليمـز وميشين، 2013).

وتتجذر ثقافة العنف للأزواج في ممارسة العنف ضد زوجاتهم حـسب هـذه النظرية في أن الرجال اللذين يتصرفون بعنف قد يتصرفون على هذا النحـو مـن السلوك بسبب تلك الظروف والمواقف التي يتعرضون لها، فالأزواج الذين ينتمـون لثقافة ما يعزز أفرادها العنف يمارسونه على زوجاتهم.

ثامناً: نظرية الإحباط والعدوان Frustration & aqqression theory:

يرى كل مندولار وميللر(Miller, 1997) أصحاب هذه النظرية أن الإحباط هو الدافع الأولي وراء العدوان وخصوصاً العدوان الأسري، فالزوج الذي يتعرض للصراعات في مجال عمله ويشعر بالضعف في التحكم في عمله، فإنه عندما يعـود إلى منزله يمارس القوة على زوجته أو أبناءة، إذ أنه يحول الإحباط إلى قوة داخـل أسرته (Coleman, 1987).

وعلى الرغم من أن الإحباط يعتبر على نطاق واسع الرئيس وراء العـدوان الظاهر، إلا أن الدلائل التي تُوضح أن له مثل هذا التأثير متباينة تماماً، لذا لا ينبغي علينا أن نفترض أن الإحباط يؤدي دائماً إلى العدوان مباشرة، فالأصح أنه يولّد دافعاً للسلوك العدواني (أي حافزاً عدوانياً)، وهذا بدورة يشجع أو يمهد الطريق أمام مثل هذا السلوك. ومما يدعم بشكل مباشر هذه الاستنتاجات التي تخلص إلى أن الإحباط لا يؤدى دوماً إلى العدوان، تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسات الإمبريقية التي أجراها بيركوفيتز (Berkowitz, 1989). وتُشير هذه النتائج إلى أنه على الـرغم من أن الإحباط يمهد التربة في بعض هذه الآثار العدوانية. كذلك فإن ميلاـر(1997 Miller,). الذي يعتبر من أوائل الذين صاغوا فرضية الإحباط العدوان سرعان ما عدل من مقترحة الأولي، وأشار إلى أن الإحباط يؤدى إلى العديد من أنماط السلوك، وأن العدوان واحداً منها فقط، إلا أنه من الأسهل أن نفترض أن الإحباط هو الـدافع الأولي وراء العدوان (أبونجيله، 2006).

وبحسب هذه النظرية فأن الزوج لافتقاده للموارد المادية التي تحقق توقعاتـه، تجعله في كثير من الأحيان أن يلجأ إلى الأهل في تحمل مـسؤولياته اتجـاه أفـراد أسرته، ويشكل ذلك عامل ضغط وإحباط تدفعه إلى استخدام العنـف ضـد إفـراد أسرته، وخاصة زوجته، معتقداً بأن ذلك تنفيساً عن احباطاتـه خاصـة فـي حـال تصريف الأهل لأموره الأسرية وتحكّمهم في النفقات المنزلية.

تاسعاً: نظرية المصدر والتبادل Source and exchange theory:

يعتبر جود Goode أول من طبق نظرية المصدر والتبادل بالقوة Resource theory of power ، فشرح استخدام الزوج للعنف الجسدي ضد الزوجة، فرأى أن

العنف مصدراً مشابه لبقية المصادر، كما أن الخصائص الشخصية التي يمكـن أن تُستخدم لمنع السلوكيات غير المرغوبة أو لتشجيع السلوكيات المرغوبة، فَكُلما زادت المصادر المتاحة للفرد زادت القوة التي يستخدمها الفرد، وقل استخدام الفرد للعنف، ويمكن النظر للعنف باعتباره المصدر الأخير، حيث أنه يستخدم عنـدما لا يـتمكن الفرد من استخدام المصادر الأخرى، أو عندما تكون المصادر الأخرى غير متاحة، أو عندما يفشل بالحصول على الاستجابة المرغوبة، وأن استخدام العنف يمكن النظر إليه من هذا المنظور على أنه أكثر الوسائل فاعلية وإتاحة الممارسة للزوج للـضبط الاجتماعي.

وتقوم هذه النظرية على أساس القوة في العلاقات الزوجية الحميمة التي يمتلك فيها أحد طرفي العلاقة مصادر القوة المعنوية (الاجتماعية، والتعليم، والقدرة علـى التأثير بالشريك، والإقناع بالعاطفة، والإغراء)، أو المصادر المادية (الاقتـصادية، الجسدية)، فإن العلاقة تكون مسيرة لصالح الأقوم، التي غالباً ما تكون بيد الرجـل، كون المرأة تملك أقل من هذه المصادر، وبالمقابل فإن اللذين لا يملكـون مـصادر للقوة من الرجال غالباً ما يلجئون لاستخدام العنف كوسيلة لفرض السيطرة والتحكم، وخاصة في المرأة (Goode, 1971).

وتتشابه هذه النظرية مع نظرية الإحباط والعدوان في امتلاك الزوج لمصادر القوة يخفف من حدة العنف الممارس على الزوجة.

يتضح مما سبق أن سلوك العنف ضـد الزوجـة سـلوك متعـدد الجوانـب والمظاهر، ويتنوع منشئه ما بين عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية وثقافية، ويعتبر تدخل الأهل عاملاً ضاغطاً سلبياً إذا ُأسيء استخدامه تجاه العلاقات الأسرية للأبناء المتزوجين، مما ينتج عنه سوء التوافق الزواجي بـين الأزواج وبـين والآخـرين وخاصة أهل الزوجين، مما يدفع ذلك إلى أن يمارس الزوج العنف ضـد الزوجـة، نتيجة لاختلال علاقتهما الأسرية بسبب تدخل الأهل السلبي في علاقاتهم الأسرية.

3.2 الدراسات السابقة ذات الصلة:

1.3.2 الدراسات العربية ذات الصلة:

في دراسة أعدها (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2013)، بعنوان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لحالات العنف الأسري، هدفت إلى استكشاف الديناميكية الاجتماعية، الثقافية لظاهرة العنف الأسري في الأردن، وقد استخدم في الدراسة منهج المسح الاجتماعي، حيث أجريت الدراسة على عينة تكونت من (592) حالة عنف أُسري من الحالات التي راجعت إدارة حماية الأسرة خلال عام 2009. وتوصلت الدراسة إلى أن تدخل أهل الزوج والزوجة في شُؤون الأسرة كان له دور في وقوع العنف الأسري كأحد العوامل المسببة للعنف الأسري من وجهة نظر الأفراد المساء إليهم، ومن وجهة نظر الأفراد ممارسي العنف الأسري(المسيئين)، كما أظهرت الدراسة أن العنف الجسدي من أكثر الأنواع حدوثاً، وأن غالبية العنف الأسري الممارس يمارس من جانب فرد واحد من أفراد الأسرة ويقع العنف على فرد واحد من أفراد الأسرة، وان غالبية المساء إليهم يمارس عليهم أكثر من شكل من أشكال العنف.

كما قام (يحي، 2013) بدراسة بعنوان العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، هدفت إلى إجراء مسح ميداني عن ظاهرة العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني، ومعرفة حجم الظاهرة والأساليب التي تتبعها النساء لمواجهة العنف ضدها. وأظهرت النتائج أن النساء المتزوجات يتعرضن لسوء معاملة الأقارب؛ الإخوة والحماة والحمو، ونسبة تعرضهن للعنف على أيدي الأقارب أقل بكثير من نسبة تعرضهن للعنف على أيدي أزواجهن، وأوضحت الدراسة أن العنف الجسدي والعنف النفسي والجنسي والاقتصادي والاجتماعي ضد المرأة المتزوجة كان يحدث بغض النظر عن اختلاف أعمارهن ومستويات تعليمهن، وأن العنف يحدث بمختلف المناطق السكنية وأحجام الأسر، ويختلف مدى انتشار العنف ضد المرأة بين المجموعات الاجتماعية والديموغرافية المختلفة، وترتفع نسبة حدوث العنف ضد المرأة على يد زوجها وترتبط بمعدلات الضغوط الأسرية والتعرض للعنف الأسري، والسلوك المسيطر للزوج وسلطة الزوج في صنع القرار وغيرة الزوج، كذلك بينت

الدراسة أن النساء المتزوجات وغير المتزوجات عادةً ما يفـضلن الـصمت، بـل الامتناع عن الحديث حول تعرضهن للإساءة والعنف، فنادراً ما يلتمسن المـساعدة من مصادر رسمية وغير رسمية.

وفي دراسة أجراها(علام، والشرنوبي، 2012) بعنوان العنف الأسري ضـد المرأة الريفية: المظاهر والأسباب وطرق المواجهة. هدفت إلـى معرفـة مظـاهر العنف الأسري وأسبابه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضد المرأة الريفية، ومعرفة أساليب مواجهة العنف الأسري ضد المرأة الريفية من وجهـة نظـر المبحوثـات. أجريت على عينة تكونت من (180) أسرة مبحوثة من محافظة كفر الشيخ والبـالغ عدد الأسر فيها (3546) أسرة، وأوضحت الدراسة أن أفراد العينة البحثية أدركن أن تدخل الأطراف الخارجية في الحياة الأسرية عاملاً مهماً في حـدوث العنـف مـن مجمل العوامل الاجتماعية المؤدية لحدوث العنف الأسري، جاء في مقدمتها انتـشار العنف بالمجتمع، وغياب التنشئة الدينية السليمة، ووجود مـشاكل بـين الأب وألام، والغيرة المرضية من جانب الزوج، كما أشارت النتائج إلى أن ارتفاع تكاليف الحياة جاء في مقدمة العوامل الاقتصادية المسببة لحدوث العنف الأسري، تلاها قلة الدخل، وعدم إشباع الحاجات الأساسية لأفراد الأسرة. وبينت الدراسة أن من مظاهر العنف اللفظي التي تُمارس ضد المرأة الريفية هي التحدث بصوت عالي، تلاها الـشتم أو السب، والإحراج أمام الآخرين والإهمال أثناء الحديث مع الزوج، وإبـداء الـزوج بالإعجاب بالأخريات، والسخرية. وأكثر مظاهر العنف الجسدي هي الضرب باليد، والصفع على الوجه ذكرهما حوالي نصف المبحوثات أو أكثر قليلاً، وحوالي خُمس المبحوثات تعرضن لشد الشعر. وأن أكثر مظاهر العنف المادي والاقتـصادي هـو الشعور بالتبعية الاقتصادية للزوج حيث ذكرها حوالي خُمسي المبحوثات، وأن أكثر مظاهر العنف الاجتماعي هي تسلط الزوج وتمسكه برأيه وتدخل الزوج في اختيـار الأصدقاء حيث ذكرهما نصف المبحوثات أو أكثر قليلاً، وثلث المبحوثات يعانين من الحرمان من زيارة الأصدقاء، وحوالي خمس المبحوثات أو اقـل قلـيلاً يتعرضـن للحرمان من العمل أو إكمال التعليم. وأن أكثر مظاهر العنف النفسي هي الـشعور بالخوف من الزوج، وحوالي الربع أو اقل قليلاً يعانين من الحرمان مـن الإشـباع

العاطفي ومن تفكير الزوج في الزواج من أخرى. وأن الهجر كان من أكثر مظاهر العنف الجنسي التي مورست ضد المرأة الريفية. وأوضحت الدراسية أن نشر الوعي الديني المستنير بمكانة المرأة وأدوارها في المجتمع والقضاء على البطالة وتـوفير فرص عمل للشباب، ثُم التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء والتوعية بأهمية المشاكل الزوجية بالتفاهم والحوار، ومكافحة الإدمان والتعاطي وقيام وسائل الإعلام بالتوعية بأضرار العنف وآثاره السلبية على الأسرة والمجتمع، كانت من أهم أساليب مواجهة انتشار العنف الأسري ضد المرأة الريفية وعلى التوالي.

واجري (كساب، 2011) دراسة بعنوان أشكال العنف الموجه ضد الزوجـات وعلاقته بالخصائص الديموغرافية والثقافية للزوجين، هدفت إلى تناول أشكال العنف الممارس على الزوجات في المجتمع الأردني وعلاقته بالخـصائص الديموغرافيـة والثقافية للزوجين، وأجريت على عينة عشوائية من مجموع النساء المعنفات اللواتي تقدمن بشكاوي للجهات المختصة في محافظة العاصمة بلغت (317) وحـده، وقـد أوضحت الدراسة أن أسباب خلافات الزوجة مع زوجها وارتكابه العنف ضدها يعود إلى تدخل الأهل في الحياة الخاصة للزوجين، كأحد العوامل المسببة للعنـف ضـد الزوجة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق داله إحصائياً بين عمر الزوجة والعنف الممارس ضدها لصالح الزوجات في الفئة العمرية (30 – 35)، وأن هناك مستوى عالي من العنف المعنوي يرتكب ضد الزوجات في المجتمع الأردنـي، وأن هنـاك عنف صحي ومادي ممارس ضد الزوجات، وأن هناك فروق ما بين عمل الزوجـة وتعرضها للعنف الجسدي.

في دراسة أجرتها (الاتربي، 2011) بعنوان العنف الأسـري ضـد المـرأة وأسبابه من وجهة نظر طالبات الدبلوم العام وفعاليـة المؤسـسات التربويـة فـي مواجهته. هدفت إلى التعرف على ماهية العنف ضد المرأة وبيـان دور الاتفاقيـات الدولية والشريعة الإسلامية في حمايتها منه، والتعرف على أنواعه وأسـبابه ودور المؤسسات التربوية تجاهه. وقد استخدم في الدراسة المنهج الوصفي، حيث أجريت على عينه تكونت من (4500) طالبة من طالبات الدبلوم العام في كلية التربية جامعة طنطا في العام الجامعي 2009/2010، وتوصلت الدراسة إلى أن كثرة تدخل الحماة

(أم الزوج) ينعكس سلبياً على علاقة الرجل بزوجته في صورة عنف ضد الزوجة، وفي أشكال مختلفة كما أتضح من رأي خُمس أفراد العينة البحثية، كأحد العوامل الاجتماعية التي تسبب العنف ضد الزوجة، إلى جانب الظروف الاقتصادية الصعبة، وعدم مشاركة المرأة في نفقات الأسرة، وكثرة مطالب الزوجة، وغيرتها الزائدة. كما توصلت الدراسة إلى أن العنف الاجتماعي كان أهم أنواع العنف شيوعاً ضد المرأة، تلاها العنف النفسي، ثم اللفظي، ثم تلاها الاقتصادي، ثم الجسدي، والعنف النفسي حل أخيراً. وأظهرت الدراسة مكانة المرأة في الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية، كما تناولت دور المؤسسات التربوية كالأسرة، والمؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الأمنية، ومُؤسسات المجتمع المدني، ودور المسجد في مواجهة العنف ضد المرأة.

وفي دراسة أجراها (حسن، 2010) بعنوان أساليب مواجهة العنف الأسري ضد الزوجة، دراسة مقارنه بين الريف والحضر هدفت إلى تحديد عوامل العنف الأسري وصوره وآثاره ضد الزوجات في الريف والحضر، أجريت على عينة تكونت من (100) زوجة من المترددات على محاكم الأسرة في مصر، وقد أظهرت النتائج إلى وجود تباين في تحريض أهل الزوج على مقياس العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف من مجمل العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العنف الأسري ضد الزوجة في كلا الريف والحضر، كذلك أشارت النتائج إلى وجود تباين في حدوث العنف ضد الزوجات بين الريف والحضر على نفس المقياس في عامل تدخل أفراد أسرة الزوجة في العلاقة الزوجية لهنْ، وقد أظهرت النتائج وجود فروق جوهرية في العوامل الاقتصادية المؤدية للعنف الأسري ضد الزوجة لصالح سوء الظروف الاقتصادية في الريف عن الحضر، كذلك وجود فروق معنوية دله إحصائياً بين الريف والحضر في العوامل الاجتماعية لصالح سوء هذه العوامل في الريف عن الحضر، كما بينت النتائج وجود فروق جوهرية في العوامل الثقافية والنفسية المؤدية للعنف الأسري ضد الزوجة لصالح سوء هذه العوامل في الحضر عن الريف، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق معنوية ذات دلاله إحصائية في صور العنف الأسري ضد الزوجة في كلا من الريف والحضر حيث كان العنف المادي والبدني

والنفسي ذو فروق جوهرية داله إحصائياً لصالح ارتفاعه في الريف عن الحضر، كذلك توصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية داله إحصائياً في الآثار المترتبة على العنف الأسري ضد الزوجة في كلاً من الريف والحضر، كذلك أشارت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية داله إحصائياً بين الريف والحضر فيما يتعلق بالمشاكل التي تُعاني لها الزوجة ككل (صحية، نفسية، اجتماعية) لصالح شدتها في الحضر عن الريف، كذلك وجود فروق جوهرية داله إحصائياً بين الريف والحضر فيما يتعلق بالمشكلات الناتجة عن العنف الأسري ضد الزوجة ككل لصالح شدتها في الحضر عن الريف، وعدم وجود فروق جوهرية ذات دلاله إحصائية بين الريف والحضر فيما يتعلق بآثار العنف الأسري ضد الزوجة على الأسرة والمجتمع. كذلك بينت الدراسة وجود خطه واضحة ومحددة لتوعية الأزواج بالحقوق والواجبات.

وفي دراسة أعدتها (الزبير،2009) بعنوان الدور المقترح لمواجهة أسباب العنف الأسري الموجه إلى المرأة في المجتمع السعودي لتحسين نوعية حياتهن، هدفت إلى التعرف على عوامل العنف، وأشكال وآثار العنف الموجه للمرأة في المجتمع السعودي، وقد استخدم في الدراسة منهج المسح الاجتماعي، حيث أجريت على عينه تكونت من (80) من العاملات في كلية الخدمة الاجتماعية في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وتوصلت الدراسة إلى أن تدخل الأهل في الشؤون الأسرية للأبناء يعتبر عاملاً في حدوث العنف ضد المرأة، في استجابة المبحوثات تبعاً لرأيهن في العوامل المسببة لحدوث العنف ضد المرأة على مقياس عوامل العنف ضد المرأة. كما أشارت إلى وجود فروق ذات دلاله إحصائية من وجهة نظر أفراد العينة البحثية باختلاف حالتهم الاجتماعية في أشكال العنف الموجه للمرأة في المجتمع السعودي وعوامله وآثاره. كما توصلت الدراسة إلى استراتيجيات مناسبة لتقليل من احتمال حدوث العنف كتغيير المفاهيم الخاطئة حول العنف، ووضع قوانين وأساليب للضبط الاجتماعي على الصعيد التشريعي والشرطي والخدمي لحماية المرأة.

وفي دراسة أجراها(المحادين، 2008) بعنوان أثر التقانة على العلاقات داخل الأسرة في المجتمع الأردني– الهاتف الخلوي أنموذجاً، أجريت على عينة تكونت من

(2643) مفردة من أرباب الأسر القاطنة في مركز لواء القصبة (المدينة وضواحيها) البالغ عددها (13610) أسره، وقد استخدم الدراسة منهج المسح الاجتماعي، حيـث أشارت الدراسة إلى أن تصورات المبحوثين للمعرفة بأهمية الهاتف الخاوي وتطوره والاستفادة من خدماته وللاستخدامات النوعية لـه جـاءت بدرجـة مرتفعـه، وأن تصوراتهم للهاتف الخاوي كمحدد اجتماعي للمكانة، ولمحددات السلوك الاجتمـاعي المصاحب له جاءت بدرجة متوسطة، كذلك اختلفت تصورات المبحوثين حول أثـر الهاتف الخاوي على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية باختلاف متغيرات الدراسـة. وأوصت الدراسة بضرورة القيام بحملات توعية لطرق استخدام الهـاتف الخلـوي المبالغ فيه، وسبل ترشيد استخدامه لأسباب صحية واقتصادية واجتماعية.

واجري (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008) دراسة، بعنـوان العنـف الأسري في الأردن: المعرفة، والاتجاهات، والواقع. هدفت إلى تطوير حمله وطنية حول حماية الأسرة من العنف، ومعرفة مفهوم العنف الأسري، ومستوياته وأشـكاله وأنواعه المختلفة. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لتحقيـق أهـداف الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من أفراد المجتمع الأردني البالغ عدد سكانه حسب التعداد السكاني عام (2004) حوالي(5.350) مليون نسمه. حيث أجريت الدراسـة على عينه تكونت من (1500) رجل وامرأة موزعين مناصفة وممن هم أعمـارهم فوق سن (18) سنه فما فوق، وضمن تمثيلها كافة مناطق المملكة الأردنيـة، وقـد أظهرت الدراسة أن تدخل الحماة، وتدخل أهل الزوج أو الزوجة كانت من العوامـل المسببة للعنف الأسري مع وجود فوارق بسيطة في تصورات العينة البحثيـة عـن عوامل العنف الأسري الأخرى. كما أظهرت الدراسة تنوعاً في إجابات المبحـوثين بالنسبة لأنواع العنف الأسري وبقي العنف الجسدي هو الأهم، وأبـدى المبحـوثين وعياً كبيراً للآثار السلبية الناجمة عن العنف الأسري، كالتفكك والتوتر والخلافـات الأسرية المستمرة. وأشارت النتائج إلى وجود مؤشرات ايجابية في تغير الاتجاهات نحو العنف الأسري.

وأجرى (الكرادشة، والختاتنه، 2007) دراسة بعنـوان علاقـة المتغيـرات الديموغرافية والاجتماعية بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية، هدفت إلـى البحـث

والتحليل لعلاقة المتغيرات ذات الأبعاد الديموغرافية والاجتماعية بأشـكال العنـف الموجة ضد المرأة الأردنية، وقد استخدم في الدراسة المنهج المسحي، حيث أجريت على عينة تكونت من (729) من النساء الأردنيات المتزوجات من مختلف منـاطق الأردن، مجتمع الدراسة، وقد أظهرت الدراسة بأن زيادة تدخل الأهل كان عاملاً في حدوث العنف ضد النساء المتزوجات في متغير درجة القرابة بين الزوجين والـذي اظهر فروقاً وتباينات ضعيفة وغير مهمة إحصائياً مـع أنمـاط العنـف الجـسدي واللفظي، وفروق مهمة على مستوى العنف المجتمعي. كما بينت الدراسـة أهميـة أغلب المتغيرات ذات المنشأ الديموغرافي خاصة؛ قدرة المرأة الطبيعية على الحمل والإنجاب، وعدد الأطفال الإناث، وحدوث وفيات الأطفال في الأسرة. إضافة إلـى مجموعة من المتغيرات الاجتماعية مثل؛ مستوى تعليم الزوجين، والحالة الاجتماعية للزوجة، بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة الأردنية.

وفي دراسة أجراها(الرديعان، 2007) بعنوان العنف الأسري ضد المـرأة: دراسة وصفية على عينه من النساء المتزوجات في مدينة الريـاض، هـدفت إلـى معرفة أكثر أنماط العنف الأسري انتشاراً ضد المرأة وأسبابه ومـن يمارسـه فـي الأسرة، حيث أجريت على عينه تكونت من (267) مبحوثة من النساء المتـرددات على بعض مراكز الرعاية الصحية الأولية في مدينة الرياض، والبالغ عـددها(81) مركز والذي شكل مجتمع الدراسة الأصلي، وأشارت الدراسة إلى أن أسرة الزوجة يتدخلون عند ممارسة صهرهم للعنف، ويؤدي هذا التدخل إلى غضب الزوج وربما ينتهي الأمر بالزوجة إلى طلاقها، ومن أسباب العنف أيضاً تشبت المـرأة برأيهـا، وكثرة متطلباتها المادية، وعدم طاعة الزوج أو الولي، وأن العنف يـستخدم ضـد المرأة كآلية حماية لها في المجتمع البطركي(الأبوي)، ويشيع بسبب الفـروق بـين الجنسين، وبسبب سيادة منظومة قيم اجتماعية تُجذر وتبرر العنف ضد المرأة. كمـا أشارت النتائج إلى أن أنماط العنف الشديد كالبدني والجنسي قليلة الانتـشار، بينمـا ينتشر العنف الاجتماعي واللفظي والاقتصادي بدرجة أكبر. كما أوضحت الدراسـة أن غير المتزوجة تُعاني عنف الإخوة. وعلى المستوى الرسمي فإن العنـف ضـد المرأة يعود إلى ضعف أنظمة الحماية، وصعوبة وصول الـضحايا إلـى الأجهـزة

الضبطية وبيروقراطيتها في التعامل مع الضحايا، فضلاً عن عدم توافر مراكز إرشاد اسري. أما على المستوى الاجتماعي فتسود اعتبارات اجتماعية تجعل المرأة تحجم عن طلب العون خارج الأقارب.

وقام (الطراونه وعبد الجواد، 2004) بدراسة بعنوان خصائص ضحايا ومرتكبي العنف الأسري في الأردن، هدفت إلى توصيف وتحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لضحايا العنف الأسرى ومرتكبيه، ومعرفة أنماط الإحالة التي تطبقها إدارة حماية الأسرة أثناء تعاملاها مع قضايا العنف الأسري الواردة إليها، ومدى تأثر قضايا العنف الأسري المودعة للقضاء بأنواعها ومصادر وقوعها، واستند منهج الدراسة إلى أساليب الإحصاء الوصفي في تحليل بيانات العينة البحثية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع ضحايا العنف الأسري الواردة حالاتهم إلى إدارة حماية الأسرة، حيث تم اختيار عينة قصديه بلغت (120) حالة من ضحايا العنف الأسري الواردة لإدارة حماية الأسرة وأقسامها، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الأقارب من أسباب العنف الأسري الواقع على الضحية إلى جانب الأسباب الأخرى، وهذا يدل على تأثير تدخل الأقارب وخاصة الأهل في حدوث العنف الأسري، والعنف ضد الزوجة بشكل خاص، كما توصلت الدراسة إلى أن الأفراد الذين تقع أعمارهم بين (14) سنه واقل من (19)، سنه ومن الإناث وخاصة البنات، وسكان الأحياء الشعبية القديمة، وأصحاب مستوى التعليم الابتدائي، والمعالين، يتعرضون للعنف من قبل أفراد أكبر منهم تقع أعمارهم بين (34 واقل من 44 سنه)، وهؤلاء يتصفون بانخفاض مستوى التعليم، وحسن حالتهم الصحية، وممارستهم للعنف في وقت المساء، وذلك بواسطة استعمالهم لأعضاء جسمهم التي لا تجعلهم يظهرون أي شيء بعد ذلك وبسبب الخلافات الأسرية وبقصد التربية والتأديب.

وأجرت (بوزبون، 2004) دراسة بعنوان العنف ضد الزوجة وخصوصية الظاهرة البحرينية، هدفت إلى رصد ظاهرة العنف ضد الزوجة في البحرين لتقييم واقع المشكلة وتشخيص أبعادها. أجريت على عينة تكونت من (605) زوجة من جميع محافظات البحرين، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلاله إحصائية

بين طبيعة علاقة الزوجة بأهل زوجها والعنف الأسري، وقد تصاعد العنف لدى الزوجات اللاتي تربطهن علاقة عدائية مع أهل الزوج، بدرجة أكبر قياساً بالفئات الأخرى، تلاها فئة علاقة عادية، وانخفضت عند النساء اللواتي تربطهن علاقة حميمة مع أهل أزواجهن، كذلك أشارت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة علاقة الزوج بأهل زوجته والعنف الأسري، حيث توصلت الدراسة إلى أن العنف مارسه الأزواج الذين تربطهم علاقة متقطعة مع أهل الزوجة، تلاها الأزواج الذين تربطهم علاقات عدائية، تلاها فئتي العلاقة عادية، حميمة وعلى التوالي. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة ونسبة التعرض للعنف، فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف، كما أنه توجد علاقة بين الحالة الاقتصادية للأسرة والعنف الأسري، حيث ترتفع نسب العنف الأسري لدى الأسر ذات المستوى الاقتصادي دون المتوسط بينما تتراجع نسب العنف عند المستويات الاقتصادية الأعلى. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين مستوى تعليم الزوجة وبين نسب التعرض للعنف من قبل الزوج.

في دراسة أجرتها (العواودة، 2002) بعنوان العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، هدفت إلى معرفة حجم مشكلة العنف ضد الزوجة في الأردن، وأشكال العنف الواقع على الزوجات، والدوافع الكامنة وراء هذه الظاهرة، وقد اتبعت المنهج الوصفي، وشملت الدراسة (300) زوجة من القطاعات المختلفة في الأردن (القطاع البدوي، الريفي، الحضري، قطاع المخيمات)، وقد توصلت الدراسة إلى أن إرضاء الأم وشقيقات الزوج أحد العوامل التي تدفع الزوج لضرب زوجته حسب اعتقاد الزوجات، إلى جانب العوامل الأخرى المسببة للعنف ضد الزوجة، كذلك توصلت الدراسة إلى أن النساء في الأردن يتعرضن لجميع أشكال العنف، إلا أن العنف الاجتماعي من أكثر أنواع العنف انتشاراً، ويعد حرمان المرأة من الخروج للعمل من أكثر أشكال العنف الاجتماعي شيوعاً، كما يعد العنف اللفظي ثالث أشكال العنف شيوعاً بين أفراد العينة البحثية، ثم العنف الجنسي، تلاه العنف الجسدي وأشارت الدراسة إلى أن المرأة تتعرض للعنف في جميع المستويات الاجتماعية، على حد

السواء، ولكن النسبة تزداد كلما انخفض مستوى دخل الأسرة، وأظهرت الدراسة وجود دلاله واضحة على انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين الزوجات، ووجود تجانس بين أفراد العينة البحثية من ناحية العمر والتعليم، وبأنه تُوجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للزوج وممارسة العنف، ودلت النتائج علي عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين عمر الزوج وممارسة العنف الاجتماعي والجسدي ضد الزوجة، ووجود فروق بين عمر الزوج والعنف الصحي واللفظي والتهديد والجنسي. وأشارت إلى عدم وجود فروق بين مدة الحياة الزوجية وممارسة العنف ضد الزوجة، وكذلك عدم وجود علاقة بين نوع الزواج وممارسة العنف ضد الزوجة، فالزواج الداخلي أو الخارجي يعرض المرأة بالحجم نفسه إلى العنف.

2.3.2 الدراسات الأجنبية ذات الصلة:

في دراسة (Waldrop & Resick, 2004) بعنوان: coping among adult female victims of domestic violence حيث طبقت هذه الدراسة على النساء البالغات اللاتي يتعرضن للعنف والإساءة وكيفية تحملهن لهذا العنف. واهتمت هذه الدراسة بتحديد الاستراتيجيات التي قامت بتحديدها تلك النسوة بعد تعرضهن للضرب والإيذاء، وهي تمثل استراتيجيات رد الفعل وتمثل هذه الاستراتيجيات استراتيجيات نشطة؛ مثل التحدث مع صديقة في المشكلة، ووضع خطة عمل والالتزام بها لمواجهة هذا العنف. أو استخدام استراتيجيات سلبية؛ مثل رفض الاعتراف بوقوع المشكلة، أو الاحتفاظ بمشاعر الصدمة وعدم الإفصاح عنها. وهذه الاستراتيجيات تقع تحت عنوان (الاقتراب – الابتعاد). كما استخدمت تلك النساء اللاتي يتعرضن للضرب استراتيجيات معرفية سلوكية لخفض حدة الضغوط مثل تغيير طريقة تفكيرهن في الأمور. كما قامت الدراسة بإجراء مقابلات مع تلك النسوة للتعرف على الآثار النفسية التي أحدثتها عمليات العنف التي تعرضن لها، فقد أشارت الباحثتان (Waldrop & Rrsick, 2004) إلى أن الآثار المترتبة على التعرض لهذا العنف تمثلت في إصابة النسوة بحالات الاكتئاب

depressionويتفق مع ذلك العديد من الدراسات التي ربطت بين التعرض للعنـف الزواجي وإصابة النساء بالاكتئاب .

وهدفت دراسة ديلسول ومارجولين (Delsol &Margolin, 2004) بعنوان The Role of Family of Origin Violence in Mens Marital Violence perpetration Clinical، psychological Review ، إلـى التعـرف علـى معدلات انتقال العنف من الأسر الحالية للفرد. وأشارت الدراسة إلى أن (60%) من الرجال في الأسر التي تتميز بالعنف الزواجي قرروا وجـود عنـف اسـري فـي عائلاتهم بين والديهم بينما قرر (20 %) فقط من الرجال في الأسر التي لا تتميـز بالعنف وجود عنف في عائلاتهم بين والديهم. وأشارت الدراسة إلى وجـود علاقـة قوية بين وجود عنف في الأسر الأصل وبين العنف في الأسر الحالية، والى وجـود مجموعة من المتغيرات المتداخلة في هذه العلاقة مثل الشخصية المعادية للمجتمـع، التأزم النفسي، والاتجاه نحو العفو والصفح، وكـذلك المتغيـرات الموقفيـة مثـل المشكلات الزوجية وأساليب حل الصراعات. كما حددت الدراسة بعض المتغيـرات التي ترتبط بالرجال غير العنيفين الذين تربوا في أسر تميزت بالعنف وهي العلاقات البينشخصية القوية، والقدرة على مساحة نفسية بين أسرة الأصل والأسرة الحالية .

وفي دراسة متسعة غيـر ثقافيـة قـام (Yoshihama, 2003) بعنـوان استراتيجية المرأة في التأقلم والضيق. Battered women's coping strategies and psychological distress: Differences by immigration status اهتم باستراتيجيات التحمل لدى النساء اللواتي يتعرضن للضرب وعلاقة ذلك بحالات الاكتئاب. رأى أن هذه الاستراتيجيات تتشكل بطرق مختلفة وفقاً لاختلاف الظروف المحيطة بالحالة المتعرضة للعنف، حيث تتأثر بالدعم المقدم من الأفراد أو الأصدقاء أو المؤسسات القانونية والرعاية الاجتماعية والنفسية، أو القـدرة علـى الانفـصال المؤقت والدائم. كما أن الظروف الاقتصادية المساندة أو الضاغطة تلعب دوراً بشكل دينامي في اختيار استراتيجيات مواجهة موقف العنف الزواجي.

وذكـر مـاتلين (matln, 2000) فـي دراسـته The Psychology of Women أن معدلات الإساءة في المجتمعات الأوروبية مشابهة، كما هو موجود في شمال أمريكا، كما تكشف البيانات من أسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا عن معـدلات

مرتفعة من الإساءة؛ حيث أن أكثر من نصف النساء البالغات ذكرن أنهن تعرضـن للإساءة الجسدية من قبل شركائهن.

ولقد وجد هولتزوورث وآخرون (Holtizworth M& Smutzler Bates L & sandin 1997) في دراسة أجريت بعنوان عنف الزوج: المظاهر الأساسية والـسريرية والآثـار Husband Violence: Basic Facet's and Clinical Implications ، في مراجعهم للعوامل الديموغرافية المرتبطة بـالعنف أن هنـاك علاقة ارتباط سلبية بين الوضع الاقتصادي المرتفع والعنف ضـد المـرأة فطبقـة العاملين أكثر ميلاً لممارسة العنف مقارنة بمن هم من الطبقات العليا، كما وجـدت الدراسة أن العرق يلعب دوراً في انتشار العنف ضد الزوجـة، وقـد أظهـر أحـد البحوث أن هناك فروق في درجات العنف ضد الزوجة بين المجموعـات العرقيـة المختلفة؛ فالأمريكان الكوبيون مـثلا ليـسوا عنيفـين، بينمـا يمـارس الرجـال البورتوريكيون سلوكيات عنف ضد زوجاتهم بنسب عالية.

في دراسة اوفرانسون وشيفرا وسـاجي (Ofranson Shifra and Sagy, 1995) والتي هدفت إلى الكشف عن العنف ألزوجي وتأثيراته على المـرأة فـي روسيا حيث تكونت العينة من (162) امرأة تعرضت للعنف تم اختيارهن من مركز سوركا (sorka) في روسيا والذي يقدم العناية الطبية لـ(280) إلف امرأة حيـث تم استخدام المقابلات الشخصية مع النساء المعنفات واللواتي يراجعن المركز. وتبين أن النساء اللواتي تعرضن للعنف تميزن بأنهن تقليديات ويتجهن إلى القبول بالأمور التقليدية في ما يخص الأسرة والعمل، أكثر من النساء اللواتي لم يتعرضن للعنـف، كما يتصفن بالانطوائية وسرعة الغضب والإثارة وعدم الاستقلالية حيث كُن أكثـر اعتمادية على أزواجهن كما يتصفن بارتفاع القلق. أما بالنسبة للذات التخيليـة فلـم تختلف بها عند غير المعنفات .

وفي دراسة أخـرى أجراهـا كورلانـد (kurland, 1986) الموثـق فـي (Holtizworth & Smutzler & Bates Sandin, 1997) وجدت أن عنـف الزوج نحو زوجته يظهر في حالة كون المرأة متميـزة فـي عملهـا أو مـستواها التعليمي على الزوج مما يدفعها لإيذائها، كنوع من إشعارها بأنه اقـوي منهـا لأن

الزوجة المتعلمة لا تتوانى عن إبداء رأيها ومناقشة زوجها في أمور حياتهما، وهـو حاقد لا يروق له هذا، مما يؤدي للخلاف ومن ثُم حصول العنف. ويظهر العنف بين الأزواج غير قادرين على إدارة الصراع والاتصال بـشكل فعـال ويفـشلون فـي الاستماع لبعضهم بعضاً. ويميل الزوج إلى الانسحاب من مكان الصراع. وهنا تبقى المشكلة معلقة أو قد يميل للتعامل مع المشكلات والصراعات الزوجيـة باسـتخدام الضرب.

في دراسة (Gelles, 1985) بعنوان العنف الأسـري Family Violence أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية تبين أن هناك معدلات مرتفعة من العنف في الأسر التي يعمل فيها الوالد بشكل جزئي أو العاطل عن العمل أكثر من تلك الأسـر التي يعمل فيها الوالد بشكل تام أو وقت أطول. ولكن هذا لا يعني أن جميع الرجال الفقراء يسيئون لزوجاتهم كما يعني أن الإساءة يمكن أن تحدث فـي العـائلات ذات المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع أو الجيد أيضا.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح بأنها تناولت العنف ضد المرأة, وأشارت جميعها إلى العوامل التي تدفع بالزوج إلى الإساءة للزوجة، والى مستويات مختلفة في ممارسات الأزواج للعنف ضد الزوجات، كما أشارت في إحدى نتائجهـا إلى أن تدخل الأهل في العلاقة الأسرية أو العلاقة الزوجية لأبنائهم المتزوجين يؤدي إلى حدوث العنف ضدهن، ولكنها لم تبحث في موضوع تدخل الأهل بشكل معمـق، وفي العوامل التي تدعو الأهل إلى التدخل في العلاقات الأسرية لأبنائهم المتزوجين، كما لم تُشر هذه الدراسات إلى أشكال تدخل الأهل في العلاقات الأسرية، والذي ينجم عنه حدوث العنف ضد الزوجات. وقد اتفقت في إحدى نتائجها مع هذه الدراسة بأن تدخل الآخرين وخاصة الأهل في العلاقات الأسرية للأبناء المتـزوجين سـبباً فـي حدوث العنف وبمستويات مختلفة فيما بينها.

وما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها من الأبحاث والدراسات، أنها تبحث فـي اتجاهات الزوجات نحو تدخل أهل الزوجين في طبيعة علاقاتهن الأسرية ودورة في إحداث العنف ضدهن. وتتناول أشكال تدخل أهل الزوجين فـي العلاقـة الأسـرية

للزوجات، وعوامله المفضية إلى حدوث العنف ضد الزوجات، ومستويات العنـف الموجه نحو الزوجات في الأسرة بسبب تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية.

وفي حدود علم الباحث فإن هذه الدراسة تكون الأولى من نوعها في المجتمع الأردني والتي بحثت في هذا الموضوع وبشكل معمق، وهذا يساهم بـشكل علمـي وعملي ويفتح المجال إلى وضع برامج عملية تحد من تدخل دور الأهل في العلاقات الأسرية للأبناء المتزوجين بشكل سلبي تعود أثاره على الحياة الأسرية بشكل عـام، كما تُعد هذه الدراسة مدخلاً للباحثين والمتخصصين في هذا المجال لدراسـة هـذه المشكلة من جميع جوانبها المتعددة لزيادة التراكم المعرفي ومحاولة وضـع حلـول عملية للحد من تفاقمها.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

تناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة من حيث مجتمع الدراسة ووصف خصائص العينة وطريقة اختيارها، وإجراءات الدراسة، وأداتها، والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات وإظهار النتائج.

1.3 منهجية الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، والذي يعد من المناهج المتبعة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويستخدم في البحوث والدراسات ذات الصفة الوصفية حيث يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيشها أفراد مجتمع معين, وذلك بقصد تجميع المعلومات أو الحقائق اللازمة لحل المشاكل التي تواجه هذا المجتمع. وهذا النوع من المناهج يتناسب مع أغراض هذه الدراسة، حيث يفيد في التعرف على اتجاهات العينة البحثية نحو تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهن، بغية الكشف عن وضعية الظاهرة المدروسة، ووصفها، وتحليلها، وبيان اتجاهاتها، وأشكالها، وأبعادها ومتغيراتها. وقد تضمنت الدراسة مسحاً مكتبياً بالرجوع إلى المراجع والمصادر الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، والوقوف على البحوث والدراسات السابقة التي تُثري الدراسة الحالية.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الزوجات في الأسر المقيمة في لواء قصبة الكرك والبالغ عددها (11128) أسرة (دائرة الإحصاءات العامة، 2012)، واللواتي لا يختلفن كثيراً في بنيتهن الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أو المعيشية عن الزوجات في باقي الأسر في محافظات المملكة الأخرى.

3.3 عينة الدراسة:

نظراً لضخامة عدد أفراد مجتمع الدراسة ولغايات هذه الدراسة فقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية العنقودية Cluster Sample حيث تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى تجمعات سكانية رئيسة، وتم اختيار عدة أحياء من هذه التجمعات، ومن ثُم تم تطبيق أداة الدراسة على الأسر في الأحياء التي تم اختيارها، حيث قام الباحث بتوزيع (556) استبانة على هذه الأسر، وبنسبة (5%) من مجتمع الدراسة الأصلي، وقد روعي في توزيع الاستبانة تسليمها باليد عن طريق الباحث نفسه. وبعد إجراء عملية التطبيق التي استمرت لفترة أربع أسابيع متتالية تم استرجاع (483) استبانه، وتبين وجود (61) استبانه غير صالحة للتحليل، وبذلك بلغت عينة الدراسة النهائية (422) مبحوثة، تُشكل ما نسبته (75%) من مجموع الاستبانات التي تم توزيعها.

وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها:

1. متغير العمر.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر

فئات متغير العمر (بالسنوات)	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 25	47	11.1
26 – 30	93	22.0
31- 35	82	19.4
36-40	93	22.1
41-45	61	14.5
46 فأكثر	46	10.9
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (1) أن معظم المتزوجات أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية المتوسطة، حيث تبوأت الفئة العمرية (36-45) سنة الترتيب الأول وقد شكلت ما نسبته 22.1% من حجم العينة، بينما شكلت الفئة العمرية (26-30) سنة

ما نسبته 22.0 %، وشكلت الفئة العمرية (31-35) سنة ما نسبته 19.4%، وشكلت الفئة العمرية (41-45) ما نسبته 14.5%، وأخيرا جاءت الفئة العمرية (46) سنة فأكثر في الترتيب الأخير من حيث حجم العينة وشكلت ما نسبته 10.9%

2. المستوى التعليمي للزوجة.

جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي للزوجة

متغير المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوية فاقل	97	23.0
دبلوم متوسط	144	34.1
بكالوريوس	112	26.5
دراسات عليا	69	16.4
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (2) أن المتزوجات أفراد عينة الدراسة من المستوى التعليم "الثانوي" فأقل قد شكلن ما نسبته 23.0%، ثم من المستوى التعليم " دبلوم متوسط " بنسبة 34.1%، ومن المستوى التعليم " بكالوريوس " بنسبة 26.5%، وأخيرا ومن المستوى التعليم " الدراسات العليا" بنسبة 16.4%، ويظهر من خلال هذه البيانات ارتفاع المستوى التعليمي للمتزوجات أفراد عينة الدراسة.

3. المستوى التعليمي للزوج.

جدول (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي للزوج

متغير المستوى التعليمي للزوج	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوية فاقل	168	39.8
دبلوم متوسط	91	21.6
بكالوريوس	122	28.9
دراسات عليا	41	9.7
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (3) أن أفراد عينة الدراسة ممن أزواجهن من المـستوى التعليم "الثانوي" فأقل قد شكلن ما نسبته 39.8%، ثـم مـن المثـستوى التعلـيم " بكالوريوس" بنسبة 28.9%، ومن المستوى التعليم " دبلوم متوسط " بنسبة 21.6%، وأخيراً ومن المستوى التعليم " الدراسات العليا" بنسبة 9.7%.

4. الدخل الشهري للأسرة.

جدول (4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الدخل الشهري

فئات متغير الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 200	24	5.7
201- 300	77	18.2
301 – 400	84	19.9
401 – 500	106	25.2
أكثر من 500	131	31.0
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (4) أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هـن مـن اللواتي يزيد دخل أسرهن عن 500 دينار وبنسبة 31.0%، أما أفراد عينة الدراسة من ذوات الدخل (401-500) دينار قد شكلن ما نسبته 25.2%، أمـا مـن ذوات الدخل (301-400) دينار فقد شكلن ما نسبته 19.9%، أما اللواتي يقل دخل أسرهن عن 200 دينار فبلغت نسبتهم 5.7%.

5. طبيعة عمل الزوجة.

جدول (5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة عمل الزوجة

فئات متغير طبيعة عمل الزوجة	التكرار	النسبة المئوية %
قطاع حكومي	236	55.9
قطاع خاص	60	14.2
ربة منزل	126	29.9
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (5) أن أفراد عينة الدراسة من العـاملات فـي القطـاع الحكومي قد شكلن النسبة الأكبر وبنسبة 55.9%، أما اللواتي يعملن فـي القطـاع الخاص فقد شكلن ما نسبته 14.2%، أما ربات المنازل فقد شكلن ما نسبته 29.9%.

6. طبيعة عمل الزوج.

جدول (6)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة عمل الزوج

فئات متغير طبيعة عمل الزوج	التكرار	النسبة المئوية %
قطاع حكومي	252	59.7
قطاع خاص	128	30.3
بلا عمل	42	10.0
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (6) أن أفراد عينة الدراسة ممن يعمـل أزواجهـن فـي القطاع الحكومي قد شكلن النسبة الأكبر وبنسبة 59.7%، أما اللواتي يعملـن فـي

القطاع الخاص فقد شكلن ما نسبته 30.3%، أما ممن أزواجهن بلا عمـل فبلغـت نسبتهن 10.0%.

7. عدد سنوات الزواج.

جدول (7)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الزواج

فئات متغير عدد سنوات الزواج	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	108	25.6
5- 10	102	24.2
11 – 15	105	24.9
أكثر من 15	107	25.4
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (7) أن أفراد عينة الدراسة ممن يقل عدد سنوات زواجهن عن 5 سنوات قد شكلن النسبة الأكبر وبنسبة 25.6%، أما اللواتي يزيد عدد سنوات الزواج لديهن عن 15 سنة فقد شكلن ما نسبته 25.4%، أما اللواتي يبلغ عدد سنوات زواجهن ضمن الفئة (11-15) سنة فقد شكلن ما 24.9%، وأخيرا ضمن الفئة (5-10) سنوات وشكلن ما نسبته 24.2 %.

8. متغير درجة القرابة بين الزوجين.

جدول (8)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير درجة القرابة بين الزوجين

فئات متغير درجة القرابة بين الزوجين	التكرار	النسبة المئوية %
يوجد قرابة	129	30.6
من العشيرة	103	24.4
لا يوجد قرابة	190	45.0
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (8) أن أفراد عينة الدراسة مـن اللـواتي تـزوجن مـن أقاربهن قد شكلن ما نسبته 30.6%، أما اللواتي ممن تزوجن من غير الأقارب فقد شكلن ما نسبته 45.0%، أما المتزوجات من العشيرة فقد شكلن ما نسبته 24.4%.

9. متغير ظروف السكن.

جدول (9)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير ظروف السكن

فئات متغير ظروف السكن	التكرار	النسبة المئوية %
مع أهل الزوج	20	4.7
قريب من أهل الزوج	162	38.4
بعيد عن أهل الزوجين	166	39.3
مع أهل الزوجة	13	3.1
قريب من أهل الزوجة	61	14.5
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (9) أن أفراد عينة الدراسة من اللواتي يقع مكان سـكنهن بعيد عن أهل الزوجين قد شكلن النسبة الأكبر وبنسبة 39.3%، أما اللواتي يقع مكان سكنهن قريب عن أهل الزوج فشكلن ما نسبته 38.4%، أما اللواتي يسكن مع أهـل الزوج فقد شكلن ما نسبته 4.7%، ومع أهل الزوجة ما نسبته 3.1%، ومن اللواتي يقع مكان سكنهن قريب من أهل الزوجة قد شكلن 14.5%.

10. متغير طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج.

جدول (10)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج

فئات متغير طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج	التكرار	النسبة المئوية %
جيدة	108	25.6
متوسطة	247	58.5
سيئة	67	15.9
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (10) أن أفراد عينة الدراسة من اللواتي لديهن علاقـات جيدة مع أهل أزواجهن فقد شكلن ما نسبته 25.6%، أما اللـواتي لـديهن علاقـات متوسطة مع أهل الزوج فقد شكلن ما نسبته 58.5%، أما اللواتي لـديهن علاقـات سيئة مع أهل الزوج فبلغت نسبتهم 15.9%.

11. متغير طبيعة علاقة الزوج بأهل الزوجة.

جدول (11)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير طبيعة علاقة الزوجة بأهلها

طبيعة علاقة الزوج بأهل الزوجة	التكرار	النسبة المئوية %
جيدة	105	24.9
متوسطة	241	57.1
سيئة	76	18.0
المجموع	**422**	**100**

يتضح من الجدول (11) أن أفراد عينة الدراسة من اللواتي لدى أزواجهـن علاقات جيدة مع أهلهن قد شكلن ما نسبته 24.9%، أما اللـواتي لـدى أزواجهـن

علاقات متوسطة مع أهلهن فقد شكلن ما نسبته 57.1%، أما اللواتي لدى أزواجهن علاقات سيئة مع أهلهن فبلغت نسبتهن 18.0%.

4.3 أداة الدراسة:

لجمع بيانات الدراسة تم بناء استبانه خاصة بهذه الدراسة، وذلك من خلال الاطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة تكونت أداة الدراسة من الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: تضمن الخصائص الشخصية والديموغرافية (العمر، دخل الأسرة الشهري، عدد سنوات الزواج، مستوى تعليم الزوجة، مستوي تعليم الزوج، عمل الزوجة، عمل الزوج، درجة القرابة بين الزوجين، ظروف السكن، علاقة الزوجة بأهل الزوج، علاقة الزوج بأهلها).

الجزء الثاني: وتكون من (46) فقرة، موزعة على المحاور التالية:

المحور الأول: تكون من (20) فقرة تقيس طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة.

المحور الثاني: تكون من (8) فقرات تقيس مستوى العنف الموجه نحو الزوجات في الأسرة بسبب تدخل أهل الزوجين في العلاقة الأسرية.

المحور الثالث: تكون من(9) فقرات تقيس عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية.

المحور الرابع: تكون من (9) فقرات تقيس أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية.

كما تم استخدام وسيلة " مجموعات النقاش البؤرية " لتوليد البيانات الكمية المتعلقة بمحوري " أشكال تدخل آهل الزوجين في العلاقة الأسرية" و " أنواع تدخل أهل الزوجين في العلاقة الأسرية", واكتساب وجهات النظر المختلفة بسبب شح الأدب النظري لهذين المحورين. حيث تم عمل مجموعات بؤرية تكونت من(8) زوجات من العاملات في قسم حماية الأسرة الكرك, واللواتي لديهن معرفه مسبقة

ببعضهن البعض, وتم استخدام هذه الوسيلة قبل إعداد اسـتبيان الدراسـة وبتـاريخ 17/3/2015.

5.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

أ. الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

تم التحقق من دلالات الصدق الظاهري لأداة الدراسة من خلال عرض الأداة بصورتها الأولية على أثني عشر محكم من ذوي الاختصاص الأكاديمي من أعضاء هيئة التدريس في جامعتي مؤتة والبلقاء التطبيقية، وخبير من مؤسسة نهـر الأردن، وفي ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض الفقرات وحذف بعضها بالاسـتناد إلـى نسبة اتفاق 80% من آراء المحكمين على حذفها وتعديلها.

وتم التحقق من سلامة أداة الدراسة ومصداقيتها ميدانياً وللتعرف على طريقة الإجابة عليها من خلال تطبيق الاستبانة على عينة من مجتمع الدراسة تكونت من 30 أسرة من خارج عينتها، طُلب من ربات هذه الأسر الإجابة على فقرات الاستبانة، وبعد استعادتها أجري بعض التعديلات على فقرات الاستبانه، وعدت الإجراءات السابقة صدقاً ظاهرياً لأداة الدراسة.

ب. ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة الاتساق الداخلي بـين فقـرات الأداة، حيث تعتمد هذه الطريقة على حساب الثبات باستخدام المعادلات الإحـصائية المناسبة، ومن أكثر المقاييس شيوعاً لقياس الثبات معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha "a")، وبعد تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة الاستطلاعية، جاءت قيمة معاملات الثبات لمحاور الدراسة وللأداة ككل كما هو مبين في الجدول (12).

جدول (12)

معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور أداة الدراسة وللأداة ككل

المحاور	**عدد الفقرات**	**معامل الثبات (كرونباخ ألفا)**
المحور الأول: طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة	20	0.882
المحور الثاني: العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة	8	0.826
المحور الثالث: عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية	9	0.847
المحور الرابع: أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية	9	0.831
معامل ثبات الأداة ككل	**46**	**0.901**

يتضح من خلال حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة كرونباخ ألفا في الجدول (12) تمتع المقياس بكافة محاوره بدرجة مرتفعة من الثبات، حيث انحصرت معاملات الثبات بين (0.826 - 0.882). ويتضح من أن معامل الثبات للمحور الأول والمتعلق بطبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة قد بلغت 0.882، وللمحور الثاني والمتعلق بأشكال العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة حيث بلغت قيمة معامل الثبات له 0.826، وللمحور الثالث والمتعلق بعوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية فقد بلغت قيمة معامل الثبات له 0.847، وللمحور الرابع والمتعلق بأشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية فقد بلغت معامل الثبات له 0.831، مما يعني تمتع محاور أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات.

وبناء على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين نستخلص أن أداة الدراسة (الاستبيان) تتمتع بإمكانية تطبيقها والاعتماد عليها والوثوق من النتائج التي ستسفر عنها.

6.3 أساليب المعالجة الإحصائية:

اعتمدت الدراسة تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً، حيث أعتمد المقيـاس التالي للمحور الثاني والثالث والرابع وحدد بخمس إجابات حسب أوزانهـا رقميـاً وحسب الأهمية على النحو التالي:

1. **(أوافق بشدة) ويمثل (5 درجات).**
2. **(أوافق) ويمثل (4 درجات).**
3. **(محايد) ويمثل (3 درجات).**
4. **(لا أوافق) ويمثل (درجتان).**
5. **(لا أوافق بشده) ويمثل (درجة واحدة).**

ولحساب طول خلايا المقياس الخماسي(الحدود الدنيا والعليا) تم الاعتماد على الطرق التالية:

- تم حساب المدى لطول المقياس الخماسي:

(5-1= 4)

- تقسيم عدد فئات المقياس على المدى للحصول على طول الخلية الصحيح أي: **(4÷5 = 0.80)**.

- إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقيـاس وهـي الواحـد الصحيح) ولغاية الحد الأعلى للمقياس, حيث يتم الحكم على كل فقره وفقاً للمعيـار التالي:

1. متوسط حسابي بين **(1 إلى 1.80)** يشير إلى درجة منخفضة جداً.
2. متوسط حسابي بين **(من 1.81 إلى 2.60)** يشير إلى درجة منخفضة.
3. متوسط حسابي بين **(من 2.61 إلى 3.40)** يشير إلى درجة متوسطة.
4. متوسط حسابي بين **(من 3.41 إلى 4.20)** يشير إلى درجة مرتفعة.
5. متوسط حسابي بين **(من 4.21 إلى 5.00)** يشير إلى درجة مرتفعة جداً.

ويتم الحكم على كل من مستوى اتجاهات الزوجات نحو تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية ودورة في إحداث العنف ضدهن وفقاً للمعيار الآتي:

من **(1.00 – اقل من 2.34)** بدرجة منخفضة.

من **(2.34 – اقل من 3.67)** بدرجة متوسطة.

من **(3.68 – 5.00)** بدرجة مرتفعة.

تم معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائياً، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث قام الباحث باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، والتي تضمنت:

1. مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures): وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للمحاور باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.
2. تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA).
3. اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية.
4. تحليل التباين المتعدد.
5. معامل ارتباط بيرسون.
6. اختبار كرونباخ الفا.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

يتضمن الفصل الحالي الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفقاً لما أظهرته نتائج المعالجات الإحصائية، حول اتجاهات أفراد عينة الدراسة من الزوجات في قصبة الكرك نحو تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهن.

1.4 عرض نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو " تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية " ودوره في إحداث العنف ضدهن ؟.

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة" وترتيبها تنازلياً حسب المستوى، جدول رقم (13).

جدول (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بطبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة

الرقم	طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	علاقتنا الاجتماعية مع الأهل قوية ووثيقة.	4.38	0.58	1	مرتفع
20	يتدخل الأهل بحياتي الأسرية لقناعتهم بأن حقوق المرأة لم تُفعل في القانون الأردني.	3.21	0.61	2	متوسط
2	يشعر الأهل بمسؤوليتهم اتجاهنا لذلك يتدخلون في علاقتنا.	3.00	0.64	2	متوسط
3	يعتقد الأهل بأنهم أكثر حِكمه في تصريف أمورنا الحياتية.	2.96	0.63	4	متوسط
11	يتدخل الأهل بحياتنا الأسرية لخشيتهم من فقدان أهميتهم بعد زواج الأبناء.	2.95	0.65	5	متوسط
19	يتدخل الأهل عند حدوث مشاكل أسرية بسبب عدم فاعلية	2.74	0.71	6	متوسط

الرقم	طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
	إجراءات الحكام الإداريين في حل المشاكل الأسرية				
6	يتدخل الأهل بحياتنا الأسرية لأنهم يعتمدون علينا في بعض مصاريفهم المادية.	2.57	0.68	7	متوسط
15	يتدخل الأهل بحياتي الأسرية لقناعتهم بأنني أجهل حقوقي الزوجية بالمعنى القانوني.	2.51	0.71	8	متوسط
12	يشُعر أهل زوجي بالغيرة منّي.	2.49	0.76	9	متوسط
18	اقتصرت القوانين في تدخل الأهل في حاله واحده وهي إفساد الرابطة الزوجية.	2.36	0.68	10	متوسط
5	نعتمد على الأهل كثيراً في حل المشاكل التي تدور بيننا.	2.22	0.75	11	منخفض
16	لا يعرف زوجي كيفية حل مشاكله مع أهله لجهله.	2.13	0.76	12	منخفض
17	وجود فارق ثقافي وتعليمي بيني وبين زوجي شجع الأهل على التدخل في حياتنا الأسرية.	2.09	0.77	13	منخفض
8	قيامنا بإعطاء الأهل نقود بشكل ثابت ومتكرر شجع الأهل على التدخل في حياتنا الأسرية.	2.05	0.74	14	منخفض
4	يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية كون زوجي ضعيف الشخصية.	2.02	0.81	15	منخفض
7	لا نملك القرار بالتصرف في دخلنا الشهري جراء تدخل الأهل بذلك.	1.96	0.77	16	منخفض
13	يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية لأن الأهل يشعرونا بأننا عالة عليهم.	1.95	0.75	17	منخفض
10	يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية كون زوجي يعتمد على الأهل في نفقات المنزل.	1.74	0.79	18	منخفض
14	يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية كون لأني لا أنجب.	1.74	0.75	19	منخفض
9	يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية لقيام والد زوجي بإعطائنا مصروف إضافي وبشكل ثابت.	1.70	0.77	20	منخفض
	جميـع الفقـرات	**2.44**	**0.74**		**متوسطة**

تُظهر النتائج الواردة في الجدول (13) أن مستوى اتجاهـات أفـراد عينـة الدراسة نحو طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة قد جاءت بدرجة متوسـطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور إجمالا (2.44)، بانحراف معيـاري (0.74). وتراوحت أوساط استجابات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الوسـط (4.38) كحد أعلى منسوب للفقرة رقم (1) والوسط (1.70) كحد أدنـى منـسوب للفقرة رقم (9).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور بأن الفقرة التي تنص على " علاقتنا الاجتماعية مع الأهل قوية ووثيقة" قد جاءت في الترتيـب الأول من حيث الأهمية النسبية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة، وقـد بلـغ الوسـط الحسابي لهذه الفقرة 4.38 بانحراف معياري 0.58، وجاء فـي الترتيـب الثـاني وبدرجة متوسطة الفقرة " يتدخل الأهل بحياتي الأسرية لقناعتهم بأن حقوق المرأة لم تُفعل في القانون الأردني " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقـرة 3.21 بـانحراف معياري 0.58، وفي الترتيب الثالث الفقرة " يشعر الأهل بمسؤوليتهم اتجاهنا لـذلك يتدخلون في علاقتنا " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.00 بانحراف معياري 1.06، وفي الترتيب الرابع الفقرة " يعتقد الأهل بأنهم أكثر حِكمـه فـي تـصريف أمورنا الحياتية." حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.96 بـانحراف معيـاري 0.63، وفي الترتيب الخامس الفقرة " يتدخل الأهل بحياتنا الأسرية لخـشيتهم مـن فقدان أهميتهم بعد زواج الأبناء " حيث بلغ الوسط الحـسابي لهـذه الفقـرة 2.95 بانحراف معياري 0.65، وفي الترتيب السادس الفقرة " يتدخل الأهل عند حـدوث مشاكل أسرية بسبب عدم فاعلية إجراءات الحكام الإداريين في حل المشاكل الأسرية " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.74 بانحراف معياري 0.71، وجاء فـي الترتيب السابع الفقرة " يتدخل الأهل بحياتنا الأسرية لأنهم يعتمدون علينا في بعض مصاريفهم المادية " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.57 بانحراف معيـاري 0.68، وفي الترتيب الثامن الفقرة " يتدخل الأهل بحياتي الأسرية لقنـاعتهم بـأنني اجهل حقوقي الزوجية بالمعنى القانوني " حيث بلغ الوسط الحـسابي لهـذه الفقـرة 2.51 بانحراف معياري 0.71، وفي الترتيب التاسع الفقرة " يشعر أهـل زوجـي

بالغيرة منّي " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.49 بانحراف معياري 0.76، في الترتيب العاشر الفقرة " اقتصرت القوانين في تدخل الأهل في حاله واحده وهي إفساد الرابطة الزوجية " حيث بلغ الوسط الحسابي لهـذه الفقـرة 2.36 بـانحراف معياري 0.68، وفي الترتيب الحادي عشر الفقرة " نعتمد على الأهل كثيراً في حل المشاكل التي تدور بيننا " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقـرة 2.22 بـانحراف معياري 0.75، وفي الترتيب الثاني عشر الفقرة " لا يعرف زوجـي كيفيـة حـل مشاكله مع أهله لجهله " حيث بلغ الوسط الحسابي لهـذه الفقـرة 2.13 بـانحراف معياري 1.76، وفي الترتيب الثالث عشر وبدرجة منخفضة الفقرة " وجود فـارق ثقافي وتعليمي بيني وبين زوجي شجع الأهل على التدخل في حياتنا الأسرية " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.09 بانحراف معياري 0.77، وفي الترتيب قبـل الأخير وبدرجة منخفضة الفقرة " يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية كـون لأنـي لا أنجب " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.74 بانحراف معياري 0.75، وفـي الترتيب الأخير وبدرجة متوسطة الفقرة " يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية لقيام والد زوجي بإعطائنا مصروف إضافي وبشكل ثابت " حيث بلغ الوسط الحـسابي لهـذه الفقرة 1.70 بانحراف معياري 0.77.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما اتجاهات أفراد عينـة الدراسـة نحـو العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة ؟.

للإجابة على هذا السؤال تم حـساب المتوسـطات الحـسابية والانحرافـات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور " أشكال العنـف الموجه ضد الزوجات في الأسرة" وترتيبها تنازلياً حسب المـستوى، جـدول رقـم (14).

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى اتجاهات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بالعنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة

الرقم	أشكال العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
24	يقوم زوجي بإهمالي عاطفياً.	2.71	0.70	1	متوسط
27	لا يهتم زوجي لمرضي ولا يأخذني إلى الطبيب.	2.51	0.45	2	متوسط
23	يشتمني زوجي في عبارات مؤذيه مقِلله من مكانتي.	2.43	0.98	2	متوسط
21	يقوم زوجي بضربي على جسدي.	2.11	0.94	4	منخفض
25	يهددني زوجي بالطلاق غالباً.	2.09	0.71	5	منخفض
26	يمنعني زوجي من زيارة أهلي وتواصلي مع أصدقائي.	1.80	1.09	6	منخفض
28	عندما يغضب زوجي يهجرني زوجي في الفراش جراء تدخل أهلي في شؤوننا الأسرية.	1.86	0.84	7	منخفض
22	يستخدم زوجي أدوات مادية لإيذائي جسدياً.	1.77	0.95	8	منخفض
	جميـع الفقـرات	**2.06**	**0.89**		**منخفضة**

تُظهر النتائج الواردة في الجدول (14) أن مستوى اتجاهـات أفـراد عينـة الدراسة نحو أشكال العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة قـد جـاءت بدرجـة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور إجمالا (2.06)، بانحراف معيـاري (0.89). وتراوحت أوساط اتجاهات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الوسط الحـساب (2.71) كحـد أعلـى منـسوب للفقـرة رقـم (24) والوسـط الحسابي(1.77) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم (22).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور بأن الفقرة التي تنص على " يقوم زوجي بإهمالي عاطفياً " قد جاءت في الترتيـب الأول مـن حيث الأهمية النسبية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة، وقد بلغ الوسط الحسابي لهـذه

الفقرة 2.71 بانحراف معياري 0.70، وجاء في الترتيب الثاني وبدرجة متوسـطة الفقرة " لا يهتم زوجي لمرضي ولا يأخذني إلى الطبيب " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.51 بانحراف معياري 0.45، وفي الترتيب الثالث الفقـرة " يـشتمني زوجي في عبارات مؤذيه مقِلله من مكانتي " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقـرة 2.43 بانحراف معياري 0.98، وفي الترتيب الرابع الفقرة " يقوم زوجي بـضربي على جسدي " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.11 بانحراف معياري 0.94، وفي الترتيب الخامس الفقرة " يهددني زوجي بالطلاق غالباً " حيـث بلـغ الوسـط الحسابي لهذه الفقرة 2.09 بانحراف معياري 0.71، وفي الترتيب السادس الفقـرة " يمنعني زوجي من زيارة أهلي وتواصلي مع أصدقائي " حيث بلغ الوسط الحـسابي لهذه الفقرة 1.80 بانحراف معياري 1.09، وجاء في الترتيب السابع الفقرة " عندما يغضب زوجي يهجرني زوجي في الفراش جراء تدخل أهلي في شؤوننا الأسـرية " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.86 بانحراف معياري 0.84، وفي الترتيـب الثامن والأخير الفقرة " يستخدم زوجي أدوات مادية لإيذائي جسدياً " .

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما اتجاهات أفراد عينـة الدراسـة نحـو عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية ؟.

للإجابة على هذا السؤال تم حـساب المتوسـطات الحـسابية والانحرافـات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور " عوامل تـدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " وترتيبها تنازليا حسب المستوى، جدول رقـم (15).

جدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى اتجاهات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بعوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية

الرقم	عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
37	اعتقد أن السكن المشترك مع الأهل ساعد في تدخلهم بحياتنا الأسرية.	2.95	1.09	1	متوسط
36	تزيد تدخلات الأهل إذا كان الزوجين من ذوي القربي.	2.88	0.66	2	متوسط
29	يعتقد الأهل بأنهم أكثر خبرة وحكمه في تصريف أمورنا الأسرية.	2.80	0.89	2	متوسط
30	السنوات الأولى للزواج قد تبرر تدخل الأهل في علاقتنا الأسرية.	2.62	0.93	4	متوسط
33	يتدخل الأهل عادة للإصلاح عندما اختلف مع زوجي.	2.51	0.87	5	متوسط
35	أسهمت أنماط التنشئة الاجتماعية التي تلقيناها في عدم تأهيلنا لنكون أزواجاً ناجحين في المستقبل.	2.40	0.90	6	متوسط
31	سوء الأوضاع الاقتصادية لأسرتنا تسبب في تدخل أهل الزوجين في علاقتنا الأسرية.	2.30	0.95	7	منخفض
34	ضعف الوازع الديني للأهل سبب في تدخلهم في حياتنا الأسرية.	2.24	1.11	8	منخفض
32	أُجبر على القيام بأعمال منزليه لأهل زوجي ويوافقهم زوجي على ذلك	1.98	0.90	9	منخفض
	جميـع الفقـرات	**2.52**	**0.92**		**مرتفعة**

تُظهر النتائج الواردة في الجدول (15) أن مستوى اتجاهـات أفـراد عينـة الدراسة نحو اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عوامل تدخل أهـل الـزوجين فـي العلاقات الأسرية قد جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحـور

إجمالا (2.52)، بانحراف معياري (0.92). وتراوحت أوساط اتجاهات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الوسط الحساب (2.95) كحد أعلـى منـسوب للفقرة رقم (37) والوسط الحسابي(1.98) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم (32).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور بأن الفقرة التي تنص على " اعتقد أن السكن المشترك مع الأهل ساعد فـي تـدخلهم بحياتنـا الأسرية " قد جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لاتجاهـات أفـراد عينة الدراسة، وقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.95 بانحراف معيـاري 1.09، وجاء في الترتيب الثاني وبدرجة متوسطة الفقرة " تزيد تـدخلات الأهـل إذا كـان الزوجين من ذوي القربي " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.88 بـانحراف معياري 0.66، وفي الترتيب الثالث الفقرة " يعتقد الأهل بأنهم أكثر خبرة وحكمه في تصريف أمورنا الأسرية " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقـرة 2.80 بـانحراف معياري 0.89، وفي الترتيب الرابع الفقرة " السنوات الأولى للزواج قد تبرر تدخل الأهل في علاقتنا الأسرية " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.62 بـانحراف معياري 0.93، وفي الترتيب الخامس الفقرة " يتدخل الأهل عادة للإصلاح عنـدما اختلاف مع زوجي " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.51 بانحراف معيـاري 0.87، وفي الترتيب السادس الفقرة " أسهمت أنماط التنشئة الاجتماعية التي تلقيناها في عدم تأهيلنا لنكون أزواجاً ناجحين في المستقبل " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.40 بانحراف معياري 0.90، وجاء في الترتيب الـسابع الفقـرة " سـوء الأوضاع الاقتصادية لأسرتنا تسبب في تدخل أهل الزوجين في علاقتنا الأسـرية " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.30 بانحراف معياري 0.95، وفي الترتيـب الثامن وقبل الأخير الفقرة " ضعف الوازع الديني للأهل سبب في تدخلهم في حياتنا الأسرية "، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.24 بـانحراف معيـاري 1.11، وفي الترتيب التاسع والأخير الفقرة "أُجبر على القيام بأعمال منزليه لأهل زوجـي ويوافقهم زوجي على ذلك "، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 1.98 بـانحراف معياري 0.90.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية ؟.

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات محور" أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " وترتيبها تنازلياً حسب المستوى، جدول رقم (16).

جدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى اتجاهات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بأشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية

الرقم	أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
38	يتدخل أهلنا في علاقاتنا الأسرية قولاً وعملاً.	2.66	0.71	1	متوسط
46	يتدخل أهل الزوجين في طريقة تربية الأبناء وفقاً لخبراتهم في الحياة لاعتقادهم بأنها الأقوم.	2.62	0.75	2	متوسط
40	يتدخل الأهل لإصلاح الخلافات بيني وبين زوجي.	2.50	0.79	3	متوسط
39	يتدخل أهلنا بهدف إفساد حياتنا الزوجية.	2.49	0.77	4	متوسط
42	يحرص أهل الزوجين على الحضور واستقبال ضيوفنا رغم إننا أسرة مستقلة.	2.34	0.80	5	متوسط
44	يتدخل أهل الزوجين في كيفية الإنفاق المنزلي لأسرتنا.	2.32	0.87	6	منخفض
45	يتدخل أهل الزوجين في اختيارنا لمكان السكن المناسب لنا.	2.30	0.84	7	منخفض
43	يتدخل أهل الزوجين في طريقة اهتمام وأحاديث الزوجة مع زوجها.	2.14	0.87	8	منخفض
41	يتدخل أهل الزوجين في التصرفات الشخصية لزوجة أبنهم.	2.02	1.17	9	منخفض
	جميع الفقرات	**2.38**	**0.99**		**متوسطة**

تُظهر النتائج الواردة في الجدول (16) أن مستوى اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية قد جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمحور إجمالاً (2.38)، بانحراف معياري (0.99). وتراوحت أوساط اتجاهات أفراد عينة الدراسة على مضامين الفقرات بين الوسط الحساب (2.66) كحد أعلى منسوب للفقرة رقم (38) والوسط الحسابي(2.02) كحد أدنى منسوب للفقرة رقم (41).

وتبين من خلال التحليل على مستوى الفقرات المتعلقة بهذا المحور بأن الفقرة التي تنص على " يتدخل أهلنا في علاقاتنا الأسرية قولاً وعملاً " قد جاءت في الترتيب الأول من حيث الأهمية النسبية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة، وقد بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.66 بانحراف معياري 0.77، وجاء في الترتيب الثاني وبدرجة متوسطة الفقرة " يتدخل أهل الزوجين في طريقة تربية الأبناء وفقاً لخبراتهم في الحياة لاعتقادهم بأنها الأقوم " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.62 بانحراف معياري 0.75، وفي الترتيب الثالث الفقرة " يتدخل الأهل لإصلاح الخلافات بيني وبين زوجي " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.50 بانحراف معياري 0.79، وفي الترتيب الرابع الفقرة " يتدخل أهلنا بهدف إفساد حياتنا الزوجية " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.49 بانحراف معياري 0.77، وفي الترتيب الخامس الفقرة " يحرص أهل الزوجين على الحضور واستقبال ضيوفنا رغم إننا أسرة مستقلة " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.34 بانحراف معياري 0.80، وفي الترتيب السادس الفقرة يتدخل أهل الزوجين في كيفية الإنفاق المنزلي لأسرتنا."

حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.32 بانحراف معياري 0.87، وجاء في الترتيب السابع الفقرة " يتدخل أهل الزوجين في اختيارنا لمكان السكن المناسب لنا " حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.30 بانحراف معياري 0.84، وفي الترتيب الثامن وقبل الأخير الفقرة " يتدخل أهل الزوجين في طريقة اهتمام وأحاديث الزوجة مع زوجها "، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.14 بانحراف معياري 0.87، وفي الترتيب التاسع والأخير الفقرة " يتدخل أهل الزوجين في التصرفات الشخصية لزوجة ابنهم "، حيث بلغ الوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.02 بانحراف معياري 1.17.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$) بين " طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة " و " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة "؟

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (17) يبين هذه النتائج.

جدول (17)

العلاقة بين مستوى "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة" و " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة"

فقرات طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة	العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
علاقتنا الاجتماعية مع الأهل قوية ووثيقة.	-0.18*	0.02
يشعر الأهل بمسؤوليتهم اتجاهنا لذاك يتدخلون في علاقتنا.	0.26**	0.00
يعتقد الأهل بأنهم أكثر حِكمه في تصريف أمورنا الحياتية.	0.43**	0.00
يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية كون زوجي ضعيف الشخصية.	0.32*	0.00
نعتمد على الأهل كثيراً في حل المشاكل التي تدور بيننا.	0.39*	0.00
يتدخل الأهل بحياتنا الأسرية لأنهم يعتمدون علينا في بعض مصاريفهم المادية.	0.41*	0.00
لا نملك القرار بالتصرف في دخلنا الشهري جراء تدخل الأهل بذاك.	0.39*	0.00
قيامنا بإعطاء الأهل نقود بشكل ثابت ومتكرر شجع الأهل على التدخل في حياتنا الأسرية	0.30**	0.00
يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية لقيام والد زوجي بإعطائنا مصروف إضافي وبشكل ثابت.	0.51**	0.00
يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية كون زوجي يعتمد على الأهل في نفقات المنزل.	0.43*	0.00
يتدخل الأهل بحياتنا الأسرية لخشيتهم من فقدان أهميتهم بعد زواج الأبناء.	0.44*	0.00
يشعر أهل زوجي بالغيرة منّي.	0.48*	0.00

فقرات طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة	العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة معامل الارتباط	 مستوى الدلالة
يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية لأن الأهل يشعرونا بأننا عالة عليهم.	*0.42	0.00
يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية كون لأني لا أنجب.	*0.37	0.00
يتدخل الأهل بحياتي الأسرية لقناعتهم بأنني اجهل حقوقي الزوجية بالمعنى القانوني.	*0.18	0.02
لا يعرف زوجي كيفية حل مشاكله مع أهله لجهله.	*0.40	0.00
وجود فارق ثقافي وتعليمي بيني وبين زوجي شجع الأهل على التدخل في حياتنا الأسرية	*0.37	0.00
اقتصرت القوانين في تدخل الأهل في حاله واحده وهي إفساد الرابطة الزوجية.	*0.20	0.00
يتدخل الأهل عند حدوث مشاكل أسرية بسبب عدم فاعلية إجراءات الحكام الإداريين في حل المشاكل الأسرية	*0.26	0.00
يتدخل الأهل بحياتي الأسرية لقناعتهم بان حقوق المرأة لم تُفعل في القانون الأردني.	*0.29	0.00
المحور ككل	*0.35	0.00

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يظهر من النتائج في الجدول (17) وجود علاقة طردية بين محور " طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة " للفقرات مجتمعة ومستوى العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.35)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وعلى مستوى فقرات هذا المحور أظهرت النتائج وجدود علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية بين مستوى " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " والفقرة التي تنص على" علاقتنا الاجتماعية مع الأهل قوية ووثيقة". بينما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين باقي فقرات هذا المحور ومستوى العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة، وتراوحت قيمة معامل الارتباط (0.18-0.51) وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة

($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال هذه النتائج يتأكد أن زيادة تدخل الأهل في حياة أسر أفراد عينة الدراسة يعمل على زيادة مستوى العنف الموجه ضدهن.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الخامس: هل يوجد علاقة ذات دلالـة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين " عوامل تدخل أهـل الـزوجين فـي العلاقات الأسرية " و " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " ؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (18) يبين هذه النتائج.

جدول (18)

العلاقة بين "عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية" و " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة"

فقرات عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية	العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة معامل الارتباط	 مستوى الدلالة
يعتقد الأهل بأنهم أكثر خبرة وحكمه في تصريف أمورنا الأسرية.	*0.47	0.00
السنوات الأولى للزواج قد تبرر تدخل الأهل في علاقتنا الأسرية.	*0.33	0.00
سوء الأوضاع الاقتصادية لأسرتنا تسبب في تدخل أهل الزوجين في علاقتنا الأسرية.	*0.56	0.00
أُجبر على القيام بأعمال منزليه لأهل زوجي ويوافقهم زوجي على ذاك	*0.43	0.00
يتدخل الأهل عادة للإصلاح عندما اختلاف مع زوجي.	*0.29	0.00
ضعف الوازع الديني للأهل سبب في تدخلهم في حياتنا الأسرية.	*0.50	0.00
أسهمت أنماط التنشئة الاجتماعية التي تلقيناها في عدم تأهيلنا لنكون أزواجاً ناجحين في المستقبل.	*0.61	0.00
تزيد تدخلات الأهل إذا كان الزوجين من ذوي القربي.	*0.52	0.00
اعتقد أن السكن المشترك مع الأهل ساعد في تدخلهم بحياتنا الأسرية.	*0.34	0.00
المحور ككل	*0.41	0.00

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يظهر من النتائج في الجدول (18) وجود علاقة طردية بين محور " **عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية** " للفقرات مجتمعة ومستوى العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.41)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وعلى مستوى فقرات هذا المحور أظهرت النتائج وجدود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين جميع فقرات هـذا المحـور ومستوى العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة، وتراوحت قيمة معامل الارتبـاط (0.29-0.61) وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) و ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خلال هذه النتائج يتأكد أن زيادة تأثير عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية يعمل على زيادة مستوى العنف الموجه ضدهن.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي السادس: هل يوجد علاقة ذات دلالـة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين " أشكال تدخل أهـل الـزوجين فـي العلاقات الأسرية " و " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " ؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد معاملات الارتباط بين المتغيرات، والجدول (19) يبين هذه النتائج.

جدول (19)

العلاقة بين "أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية" و " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة"

فقرات أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية	العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة	
	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
يتدخل أهلنا في علاقاتنا الأسرية قولاً وعملاً العلاقة.	*0.34	0.00
يتدخل أهلنا بهدف إفساد حياتنا الزوجية.	*0.41	0.00
يتدخل الأهل لإصلاح الخلافات بيني وبين زوجي.	*0.48	0.00
يتدخل أهل الزوجين في التصرفات الشخصية لزوجة أبنهم.	*0.30	0.00
يحرص أهل الزوجين على الحضور واستقبال ضيوفنا رغم إننا أسرة مستقلة.	*0.31	0.00
يتدخل أهل الزوجين في طريقة اهتمام وأحاديث الزوجة مع زوجها.	*0.49	0.00
يتدخل أهل الزوجين في كيفية الإنفاق المنزلي لأسرتنا.	*0.56	0.00
يتدخل أهل الزوجين في اختيارنا لمكان السكن المناسب لنا.	*0.43	0.00
يتدخل أهل الزوجين في طريقة تربية الأبناء وفقاً لخبراتهم في الحياة لاعتقادهم بأنها الأقوم.	*0.39	0.00
المحور ككل	*0.50	0.00

***ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

يظهر من النتائج في الجدول (19) وجود علاقة طردية بين محور " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " للفقرات مجتمعة ومستوى العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.50)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وعلى مستوى فقرات هذا المحور أظهرت النتائج وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين جميع فقـرات هـذا المحـور ومستوى العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة، وتراوحت قيمة معامل الارتبـاط (0.30-0.56) وهي قيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ومن خـلال

هذه النتائج يتأكد أن زيادة أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسـرية يعمـل على زيادة مستوى العنف الموجه ضدهن.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي السابع: هل توجد فروق ذات دلالـة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسـة نحو محور " طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة " والتـي تُعـزى لاخـتلاف خصائصهم النوعية والأسرية ؟.

للإجابة عن هذا السؤال تم إيجاد تحليل التباين لاختبار الفروق إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة" والتي تُعزى للاختلاف في "الخصائص النوعية والأسرية" والجدول (20) يبين هذه النتائج.

جدول (20)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة" والتي تُعزى للاختلاف في "الخصائص النوعية والأسرية"

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العمر	0.63	5	0.13	0.37	0.87
الدخل الشهري للأسرة	3.35	4	0.84	2.46	0.06
عدد سنوات الزواج	0.23	3	0.08	0.22	0.88
المستوى التعليمي للزوجة	1.86	3	0.62	1.82	0.14
المستوى التعليمي للزوج	2.48	3	0.83	2.43	0.07
طبيعة عمل الزوجة	18.15	2	9.07	**26.65***	**0.00**
طبيعة عمل الزوج	1.08	2	0.54	1.59	0.21
درجة القرابة بين الزوجين	1.08	2	0.54	1.58	0.21
طبيعة ظروف السكن	15.15	4	3.79	**11.12***	**0.00**
طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج	2.52	2	1.26	3.70	0.03
طبيعة علاقة الزوجة بأهلها	3.21	2	1.60	**4.71***	**0.01**
الخطأ	132.43	389	0.34	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة" باختلاف متغير " طبيعـة عمـل الزوجة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (26.65) وهي قيمـة ذات دلالـة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ولتحديد الفـروق الإحـصائية بـين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعديـة بـين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينـة الدراسـة مـن "ربات المنازل"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابـاتهن (2.9857)، وبلـغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.830 وهو دال إحـصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05). والجدول (21) يبين تلك النتائج:

جدول (21)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير " طبيعة عمل الزوجة " على محور "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة"

طبيعة عمل الزوجة	الوسط الحسابي	قطاع حكومي	قطاع خاص	ربة منزل
قطاع حكومي	2.1527	-	-0.25	*0.83
قطاع خاص	2.4033	-	-	*0.58
ربة منزل	2.9857	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05).**

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة" باختلاف " متغير ظروف السكن " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.12) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابـات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من اللواتي يسكن " مع أهـل الزوج "، حيث بلغ المتوسط الحـسابي لإجابـاتهن (3.090)، وبلـغ فـرق

المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.938 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05). والجدول (22) يبين تلك النتائج:

جدول (22)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير "ظروف السكن " على محور "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة"

ظروف السكن	الوسط الحسابي	مع أهل الزوج	قريب من أهل الزوج	بعيد عن أهل الزوجين	مع اهل الزوجة	قريب من أهل الزوجة
مع أهل الزوج	3.090	-	0.676	**0.938***	-0.187	0.207
قريب من أهل	2.414	-	-	0.262	**0.863***	-0.469
بعيد عن أهل الزوجين	2.152	-	-	-1.125	**0.731***	-1.125
مع أهل الزوجة	3.277	-	-	-	-	0.394
قريب من أهل الزوجة	2.883	-	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05).**

3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة" باختلاف " طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوجة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.12) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من اللواتي علاقتهن سيئة مع أهل الزوجة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (2.896)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.62 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05). والجدول (23) يبين تلك النتائج:

جدول (23)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير " طبيعة علاقة الزوجة بأهلها" على محور "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة"

طبيعة علاقة الزوجة بأهلها	**الوسط الحسابي**	**جيدة**	**متوسطة**	**سيئة**
جيدة	2.491	-	-0.22	0.40
متوسطة	2.269	-	**-**	**0.62***
سيئة	2.896	-	**-**	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحـو طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة والتي لاختلاف متغيرات (العمر، الدخل الشهري للأسرة، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمـي للزوجـة، المستوى التعليمي للزوج، طبيعة عمل الزوج، درجة القرابة بين الـزوجين، طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج) وعليه فإن متوسط إجابات أفـراد عينـة الدراسة نحو طبيعة العلاقة بين أهـل الـزوجين والأسـرة والتـي تُعـزى للمتغيرات المذكورة تُعد متساوية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الثامن: هل توجد فـروق ذات دلالـة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسـة نحو محور " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " والتـي تُعـزى لاخـتلاف خصائصهم النوعية والأسرية ؟.

وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين في الجدول (24).

جدول (24)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة والتي تُعزى للاختلاف في الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العمر	1.24	5	0.25	0.30	0.91
الدخل الشهري للأسرة	5.09	4	1.27	1.53	0.19
عدد سنوات الزواج	0.19	3	0.06	0.08	0.97
المستوى التعليمي للزوجة	6.91	3	2.30	***2.77**	**0.04**
المستوى التعليمي للزوج	2.60	3	0.87	1.05	0.37
طبيعة عمل الزوجة	45.05	2	22.52	***27.14**	**0.00**
طبيعة عمل الزوج	8.00	2	4.00	***4.82**	**0.01**
درجة القرابة بين الزوجين	1.62	2	0.81	0.98	0.38
طبيعة ظروف السكن	7.05	4	1.76	2.12	0.08
طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج	1.87	2	0.93	1.13	0.33
طبيعة علاقة الزوجة بأهلها	19.19	2	9.59	***11.56**	**0.00**
الخطأ	322.84	389	0.83	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " باختلاف متغير " المستوى التعليمي للزوجة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.77) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة المستوى التعليم الثانوي فاقل حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (2.524)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.796 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (25) يبين تلك النتائج:

جدول (25)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير " المستوى التعليمي للزوجة " على محور "العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة"

المستوى التعليمي للزوجة	**الوسط الحسابي**	**ثانوية فاقل**	**دبلوم متوسط**	**بكالوريوس**	**دراسات عليا**
ثانوية فأقل	2.524	-	0.120	0.654	**0.796***
دبلوم متوسط	2.403	-		0.534	**0.676***
بكالوريوس	1.870				0.142
دراسات عليا	1.728	-			-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05).**

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محـور " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " باختلاف متغير " طبيعة عمل الزوجة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.82) وهي قيمة ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى دلالة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابـات تـم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقـد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من ربات الأسرة حيث بلـغ المتوسـط الحسابي لإجاباتهن (2.865)، وبلغ فرق المتوسـطات الأعلـى بـين الأوسـاط الحسابية 1.228 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05). والجدول (26) يبين تلك النتائج:

جدول (26)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير "طبيعة عمل الزوجة " نحو محور "العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة"

طبيعة عمل الزوجة	الوسط الحسابي	قطاع حكومي	قطاع خاص	ربة منزل
قطاع حكومي	**1.637**	-	-0.409	**1.228***
قطاع خاص	**2.046**	-	**-**	**0.819***
ربة أسرة	**2.865**	-	**-**	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " العنـف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " باختلاف " طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوجة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (11.56) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عنـد مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تـم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من اللواتي علاقتهن سـيئة مـع أهـل الزوجة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (2.535)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.686 وهي قيمة ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (27) يبين تلك النتائج:

جدول (27)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير " طبيعة علاقة الزوجة بأهلها " نحو محور "العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة"

طبيعة علاقة الزوجة بأهلها	الوسط الحسابي	جيدة	متوسطة	سيئة
جيدة	2.2535	-	-0.404	0.282
متوسطة	1.8492	-	**-**	**0.686***
سيئة	2.5354	-	**-**	-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة والتي لاختلاف متغيـرات (العمـر، الـدخل الشهري للأسرة، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي للزوج، درجة القرابـة

بين الزوجين، طبيعة ظروف السكن، طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج).
وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور العنف الموجه ضد الزوجات والتي تُعزى للمتغيرات المذكورة تُعد متساوية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي التاسع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية ؟.

وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين في الجدول (28).

جدول (28)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية والتي تُعزى للاختلاف في الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العمر	3.33	5	0.67	0.99	0.43
الدخل الشهري للأسرة	2.79	4	0.70	1.03	0.39
عدد سنوات الزواج	1.91	3	0.64	0.94	0.42
المستوى التعليمي للزوجة	1.92	3	0.64	0.95	0.42
المستوى التعليمي للزوج	1.68	3	0.56	0.83	0.48
طبيعة عمل الزوجة	13.46	2	6.73	**9.96***	**0.00**
طبيعة عمل الزوج	0.50	2	0.25	0.37	0.69
درجة القرابة بين الزوجين	3.24	2	1.62	2.40	0.09
طبيعة ظروف السكن	9.46	4	2.37	**3.50***	**0.01**
طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج	1.90	2	0.95	1.41	0.25
طبيعة علاقة الزوجة بأهلها	4.95	2	2.47	**3.66***	**0.03**
الخطأ	262.93	389	0.675	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية" باختلاف متغير " طبيعة عمل

الزوجة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.96) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابـات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من "ربات المنازل"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (3.018)، وبلغ فرق المتوسـطات الأعلـى بـين الأوسـاط الحسابية 0.753 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05). والجدول (29) يبين تلك النتائج:

جدول (29)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير " طبيعة عمل الزوجة " على محور "عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية"

طبيعة عمل الزوجة	الوسط الحسابي	قطاع حكومي	قطاع خاص	ربة منزل
قطاع حكومي	2.265	-	-0.200	**0.753***
قطاع خاص	2.465	-	-	**0.553***
ربة منزل	3.018	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05).**

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " باختلاف " متغيـر ظـروف السكن " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.50) وهي قيمة ذات دلالة إحـصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابـات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من اللواتي يسكن " مع أهل الـزوج "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (3.11)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.858 وهو دال إحصائياً عنـد مـستوى دلالـة (α≤0.05). والجدول (30) يبين تلك النتائج:

جدول (30)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير "ظروف السكن " على محور "عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية"

ظروف السكن	الوسط الحسابي	مع أهل الزوج	قريب من أهل الزوج	بعيد عن أهل الزوجين	مع أهل الزوجة	قريب من أهل الزوجة
مع أهل الزوج	3.111	-	0.610	***0.858**	0.077	0.177
قريب من أهل الزوج	2.501	-	-	0.248	-0.533	-0.434
بعيد عن أهل الزوجين	2.253	-	-	-1.125	***0.781**	***0.681**
مع أهل الزوجة	3.034	-	-	-	-	0.100
قريب من أهل الزوجة	2.934	-	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية باختلاف متغير طبيعة علاقة الزوجة بأهلها حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (3.66) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من اللواتي علاقتهن سيئة مع أهلها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (2.657)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.568 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (31) يبين تلك النتائج:

جدول (31)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير " طبيعة علاقة الزوجة بأهلها " نحو محور "العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة"

طبيعة علاقة الزوجة بأهلها	**الوسط الحسابي**	**جيدة**	**متوسطة**	**سيئة**
جيدة	2.657	-	-0.301	0.260
متوسطة	2.349	-	**-**	**0.568***
سيئة	2.917	-	**-**	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية والتي لاختلاف متغيرات (العمر، الدخل الشهري للأسرة، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، المستوى التعليمي للزوج، طبيعة عمل الزوج ، درجة القرابة بين الزوجين، طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية والتي تُعزى للمتغيرات المذكورة تُعد متساوية.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي العاشر: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية" والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية ؟.

وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء تحليل التباين في الجدول (32).

جدول (32)

تحليل التباين لاختبار الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية والتي تُعزى للاختلاف في الخصائص النوعية والأسرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
العمر	7.58	5	1.52	2.19	0.06
الدخل الشهري للأسرة	7.21	4	1.80	***2.60**	**0.04**
عدد سنوات الزواج	1.93	3	0.64	0.93	0.43
المستوى التعليمي للزوجة	1.23	3	0.41	0.59	0.62
المستوى التعليمي للزوج	1.59	3	0.53	0.77	0.51
طبيعة عمل الزوجة	22.91	2	11.46	***16.53**	**0.00**
طبيعة عمل الزوج	0.13	2	0.06	0.09	0.91
درجة القرابة بين الزوجين	1.37	2	0.69	0.99	0.37
طبيعة ظروف السكن	16.14	4	4.03	***5.82**	**0.00**
طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج	2.77	2	1.39	2.00	0.14
طبيعة علاقة الزوجة بأهلها	6.18	2	3.09	***4.46**	**0.01**
الخطأ	269.64	389	0.69	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

من خلال النتائج الواردة في الجدول (33) يظهر ما يلي:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " بـاختلاف " متغيـر الـدخل الشهري للأسرة" حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.60) وهي قيمة ذات دلالـة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسـطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الدخل القليل، حيـث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (2.81)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلـى بـين الأوساط الحسابية 0.69 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عنـد مـستوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (33) يبين تلك النتائج:

جدول (33)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير "دخل الأسرة " على محور "أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية"

دخل الأسرة "دينار"	الوسط الحسابي	أقل من 200	201- 300	301 – 400	401 – 500	أكثر من 500
أقل من 200	2.810	-	0.106	0.567	**0.690***	0.416
201- 300	2.704	-	-	0.461	0.584	0.310
301 – 400	2.243	-	-	-	0.123	-0.151
401 – 500	2.121	-	-	-	-	0.274
أكثر من 500	2.394	-	-	-	-	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " باختلاف متغير " طبيعة عمل الزوجة " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (16.53) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابـات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من "ربات المنازل"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (3.036)، وبلغ فرق المتوسـطات الأعلـى بـين الأوسـاط الحسابية 1.005 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (34) يبين تلك النتائج:

جدول (34)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير " طبيعة عمل الزوجة " على محور "أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية"

طبيعة عمل الزوجة	الوسط الحسابي	قطاع حكومي	قطاع خاص	ربة منزل
قطاع حكومي	2.032	-	-0.311	**1.005***
قطاع خاص	2.343	-	-	**0.694***
ربة منزل	3.036	-	-	-

- **ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05).**

3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " باختلاف متغير " ظروف السكن " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.82) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0.05)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من اللواتي يسكُن " مع أهل الزوج "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (3.117)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 1.076 وهو دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α≤0.05). والجدول (35) يبين تلك النتائج:

جدول (35)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير "ظروف السكن " على محور " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية "

ظروف السكن	الوسط الحسابي	مع أهل الزوج	قريب من أهل الزوج	بعيد عن أهل الزوجين	مع اهل الزوجة	قريب من أهل الزوجة
مع أهل الزوج	3.117	-	0.743	**1.076***	0.014	0.177
قريب من أهل الزوج	2.374	-	-	0.333	-0.729	-0.521
بعيد عن أهل الزوجين	2.041	-	-	-	**1.062***	**0.854***
مع أهل الزوجة	3.103	-	-	-	-	0.208
قريب من أهل الزوجة	2.894	-	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية" باختلاف متغير" طبيعة علاقة الزوجة بأهلها " حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (4.46) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ولتحديد الفروق الإحصائية بين مستوى الإجابات تم إجراء اختبار توكي "Tukey" للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية، وقد كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من اللواتي علاقتهن سيئة مع أهلهن، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجاباتهن (2.556)، وبلغ فرق المتوسطات الأعلى بين الأوساط الحسابية 0.685 وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). والجدول (36) يبين تلك النتائج:

جدول (36)

نتائج اختبار توكي Tukey للمقارنات البعدية بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة حسب متغير " طبيعة علاقة الزوجة بأهلها " نحو محور "أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية"

طبيعة علاقة الزوجة بأهلها	الوسط الحسابي	جيدة	متوسطة	سيئة
جيدة	2.556	-	-0.388	0.297
متوسطة	2.168	-	**-**	**0.685***
سيئة	2.852	-	**-**	-

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).**

5. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية والتي تُعزى لاختلاف متغيرات (العمـر، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، المستوى التعليمي للزوج، طبيعـة عمل الزوج ، درجة القرابة بين الزوجين، طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج) وعليه فإن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور عوامل تدخل أهل الزوجين فـي العلاقات الأسرية والتي تُعزى للمتغيرات المذكورة تُعد متساوية.

2.4 مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو " تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية " ودوره في إحداث العنف ضدهن ؟.

أظهرت النتائج أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة جاءت بدرجة متوسطة، وهذا يشير إلى أن أهل الـزوجين لا زالا يتدخلان في حياة أسرة الابن أو البنت بعد الزواج، وقد تُعزى هـذه النتيجـة إلـى الترابط الأسري الذي تتمتع فيه الأسرة الأردنية، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى العادات والتقاليد العشائرية التي تؤمن في مقولة(عار البنت على أهلها) وبالمقابل تؤمن في مقولة (الخال مخلى والعم مولى). وقد تُفسر هذه النتيجة بناءاً على التنافس بين أهل

الزوجين ورغبة كل منهما في الإشراف على أسرة البنت الابن لعدم ثقتهما في بعضهما. وقد تُفسر تدخلات أهل الزوجين بأنهما لا زالا يعتمدان في أمورهما المالية على الابن أو البنت، وقد تُفسر هذه النتيجة بسوء حالة الزوجين المادية واعتمادهما على أسرهم في تأمين احتياجاتهم مما يعطي فُرصة لذويهما في التدخل بشؤونهما، وقد تُفسر هذه النتيجة بضعف شخصية كل من الزوجين أو أحدهما وتبعيته لأسرته في اتخاذ قراراته، وقد تُفسر هذه النتيجة بناءاً على طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تعرض لها الزوج أو الزوجة التي تفرض عليه بقاءه ضمن دائرة الأسرة الممتدة أو النووية، وقد تُفسر هذه النتيجة بأن صراع الحموات والكنه لا زال موجود في الأسرة الأردنية التي يظهر في رغبة الحماة بإدارة أسرة الابن، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى التمسك بالقيم الدينية مع الفهم الخاطئ لنصوصها" طاعة الوالدين" على حساب طاعة الزوج واحترام الزوجة، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى عدم تقبل فكرة خروج الابن الزوج أو البنت الزوجة من الأسرة النووية والنظر إليه بأنه لا زال صغيراً ويعامل على هذا الأساس، وقد تُفسر هذه النتيجة بأن تدخلات أهل الزوجين في حياة ابنهما الزوج أو البنت الزوجة نتيجة كونه وحيداً، لذا فأن التدخل يكون مبرراً بحمايته والخوف عليه، واتفقت هذه النتيجة مع تفسير نظرية التحليل النفسي التي ترى بأن تدخل أهل الزوجين يكون نتيجة لإنكار الأهل فكرة مغادرة أحد أفراد الأسرة، وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة أعدها (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2013) التي جاء في نتائجها" أن تدخل أهل الزوج والزوجة في شؤون الأسرة كان له دوراً في وقوع العنف"، فهذه النتيجة تشير بأنه لا زال أهل الزوجين يتدخلان في أسرة الابن أو الابنة، وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (علام، والشرنوبي، 2012)، التي جاء فيها وجود تدخل الأطراف الخارجية في الحياة الأسرية ويقصد بها أهل الزوج أو الزوجة ودراسة (كساب، 2011) التي جاء في احد نتائجها أن تدخل الأهل في الحياة الخاصة للزوجين، أحد أهم أسباب الخلافات بينهما، وتتفق هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (الاتربي، 2011) أن كثرة تدخل الحماة (أم الزوج) ينعكس سلبياً على علاقة الرجل بزوجته" واتفقت أيضاً مع إحدى نتائج دراسة (الزبير،2009) التي أظهرت أحد نتائجها أن تدخل

الأهل في الشؤون الأسرية للأبناء يعتبر عاملاً في حدوث العنف في الأسرة، ودراسة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008)، التي جاء في احد نتائجها " أن تدخل الحماة، وتدخل أهل الزوج أو الزوجة كانت من العوامل المسببة للعنف الأسري" ودراسة (الكرادشة والختاتنه، 2007) والتي أظهرت إحدى نتائجها بأن زيادة تدخل الأهل كان عاملاً في حدوث العنف ضد النساء المتزوجات.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أشكال العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة ؟.

أظهرت النتائج أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أشكال العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة منخفضة، وهذا يشير إلى أن العنف الممارس ضد الزوجات في الأسرة الأردنية منخفضاً، واتضح ذلك من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس العنف، وقد يعزى ذلك إلى انتشار التعليم سواء كان تعليم الزوج أو الزوجة، حيث أن ارتفاع المستوى التعليمي للزوجين أو أحدهما عمل كعازل قلل من مستويات العنف في الأسرة نتيجة البحث عن حلول أكثر عقلانية لمواجهة المشكلات التي تحدث في الأسرة، سواء أكانت المشكلات داخلية أو خارجية نتيجة داخلات أهل الزوجين. وقد تُعزى هذه النتيجة إلى الاستقلال المالي للزوجة في الأسرة أو الابنة والحاجة المادية لها قد قلل من العنف الموجه ضدها في الأسرة، وقد تُفسر هذه النتيجة بناء على قوة المنظمات التي تدعم المرأة، إضافة إلى التوعية التي نشرتها تلك المنظمات في حقوق المرأة وواجباتها خفض من مستويات العنف ضدها، وقد تُفسر تلك النتيجة بناءاً على قوة العادات والتقاليد العشائرية التي تفرض على الزوج احترام الزوجة الذي ينبع من احترام علاقات المصاهرة، وقد تُفسر النتيجة بأن قوة العادات والعلاقات العشائرية قد خفض من مستويات العنف ضدها نتيجة مساندة العائلة الممتدة، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى سيطرة القيم الدينية النابعة من قول الرسول صلى ا عليه وسلم الذي جاء بما معناه " رفقا بالقوارير" و " ما أهانهن إلا لئيم وما أكرمهن إلا كريم "، فهذه النتيجة خالفت أطروحات النظرية الصراعية التي ترى أن العنف سلاح قوي في النزاع بين المرأة والرجل، ويعتبر أحد الوسائل الأساسية لفرض سيطرة الرجل على زوجته وأسرته،

وتوظيف الرجل لأساليب عدوانية تدل على العنف؛ مثل الأعصاب والقوة البدنيـة، وذلك كي يحط من قَدر المرأة ويثبت تميزه عنها بعد أن أصبحت تتحدى أحـساسة بالتفوق للمظلومين نتيجة مشاركتها الفاعلة في الثـروة والقـوة، وخالفـت نظريـة المصدر والتبادل في جانب من أطروحاتها التي ترى أن اللذين لا يملكون مـصادر للقوة من الرجال غالباً ما يلجئون لاستخدام العنف كوسيلة لفرض السيطرة والتحكم، وخاصة في المرأة, وحالياً هناك أزواج لا يعملون أو أن دخولهم لا تغطـى نفقـات الأسرة ومع ذلك لا يلجئون إلى العنف، واتفقت مع نظرية المصدر والتبـادل فـي الجانب الذي يحدد أن أساس القوة في العلاقات الزوجية التي يمتلك فيها أحد طرفي العلاقة مصادر القوة المعنوية (الاجتماعية، والتعليم، والقدرة على التأثير بالشريك، والإقناع بالعاطفة، والإغراء)، أو المصادر المادية (الاقتصادية، الجـسدية)، فـإن العلاقة تكون مسيرة لصالح الأقوم، فامتلاك الزوجة لمـصادر القـوة الاجتماعيـة والاقتصادية في الوقت الحاضر قد قلل من مستويات العنف ضدها، واتفقـت هـذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (المجلس الوطني لشؤون الأسـرة، 2008)، التـي أشارت " إلى وجود مؤشرات ايجابية في تغير الاتجاهات نحـو العنـف الأسـري" وإحدى نتائج دراسة (الكرادشة والختاتنه، 2007), التي جاء في أحد نتائجها "أهمية المتغيرات الاجتماعية مثل؛ مستوى تعليم الزوجين، والحالة الاجتماعيـة للزوجـة، بالنسبة لأشكال العنف ضد المرأة الأردنية" ودراسة (بوزبون، 2004), التي جـاء في احد نتائجها" وجود علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة ونسبة التعرض للعنف، فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف"، وخالفت هذه النتيجة نتيجة دراسة (المجلـس الـوطني لـشؤون الأسـرة، 2013)، و دراسـة (يحى، 2013), ودراسة (كساب، 2011), ونتـائج دراسـة (العـواودة، 2002), ودراسة كورلاند (kurland, 1986), ودراسة ماتلين (matln, 2000), التي جـاء في احد نتائجها" أن أسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا لديها معدلات مرتفعة من الإساءة للزوجة".

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية؟.

أظهرت النتائج أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية متوسطة، وهذا يشير إلى وجود تدخل في علاقة أبنها الزوج أو الزوجة، وقد تُفسر هذه النتيجة إلى أن أهل الزوجين يبرران تدخلاتهم في حياة أبنهما الزوج أو الزوجة بحجة انعدام الخبرة ورغبتهما في نقل تجربتهم الطويلة في معالجة المشكلات التي تعترضهما، وقد تُفسر هذه النتيجة أن السكن بالقرب من أهل الزوج أو الزوجة يعرضهما إلى تدخلات الأهل بهم نتيجة الاحتكاك المستمر بينهم، وقد تُفسر هذه النتيجة بناءاً على ضعف شخصية أحد الزوجين أو كلاهما أمام الأهل الأمر الذي يجعلهما مدعاة إلى تدخلاتهم، وقد تُفسر هذه النتيجة أن تدخلات أهل الزوجين تزداد في حالة وجود علاقات قرابية بينهما (زواج الأقارب) ففي الزواج يستباح منزل الزوجيه بحكم العلاقات الأسرية وبالتالي يطلعون على أسرار الحياة الزوجية للزوج والزوجة، وقد تُفسر هذه النتيجة بأن تدخلات أهل الزوجين تأتي من خلال تقديم المساعدة المادية وخاصة إذا كان دخل الزوجين متدني، وقد تُفسر هذه النتيجة بعدم استقلالية أحد الزوجين أو كليهما نتيجة أنماط التنشئة الاجتماعية الصارمة التي تفرض عليهما استشارة الأهل، وقد تُفسر هذه النتيجة بناءاً على وجود اضطرابات في الحياة الزوجية الأمر الذي يتدخل بها أهل الزوجين من أجل تسويته. وتجدر الإشارة إلى أن التغيرات التي حدثت على الأسرة العربية والأردنية خصوصاً من اضطراب في العلاقات الاجتماعية نتيجة دخول التكنولوجيا الحديثة والتي غيرت كثير من عادات الأسرة ومن بينها الهواتف الخاوية والذكية، واتفقت الدراسة مع دراسة (المحادين، 2008) حيث إشارات إلى اختلاف تصورات المبحوثين للهاتف الخاوي كمحدد اجتماعي للمكانة، ولمحددات السلوك الاجتماعي المصاحب، كذلك اختلفت تصورات المبحوثين حول أثر الهاتف الخاوي على العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنه من الممكن أن يتدخل الأهل في حياه الأحفاد وفي امتلاكهم للأجهزة الخاوية، الأمر الذي يقابل بالرفض من الأحفاد والأزواج أحياناً فتحدث الخلافات الأسرية.

وقد تُعزى هذه النتيجة إلى غيرة أحد الزوجين على الأخر الأمر الذي يجعلهما يستعينان بالأهل لمراقبة الآخر. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (علام والشرنوبي، 2012), التي جاء في أحد نتائجها أن تدخل الأطراف الخارجية في الحياة الأسرية عاملاً مهماً في حدوث العنف من مجمل العوامل الاجتماعية المؤدية لحدوث العنف الأسري، جاء في مقدمتها انتشار العنف بالمجتمع، وغياب التنشئة الدينية السليمة، ووجود مشاكل بين الأب والام، والغيرة المرضية من جانب الزوج (كساب، 2011), ودراسة (يحى، 2013)، ودراسة (العواوده، 2002).

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية؟.

أظهرت النتائج أن مستوى اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية متوسطة، وهذا يشير إلى أن هناك تدخلات في حياة الابن والابنة الزوجة، وتتخذ التدخلات شكل التدخلات في خيارات الزوجين وقراراتهما الزوجية في إدارة منزلهما، ومكان السكن، والأصدقاء، وتربية أبناء الزوجين أي أحفاد الأهل، وإصلاح ذات البين، وتُعزى هذه النتيجة إلى عدم اتساق حياة الزوجين الأمر الذي يجعل الأهل يتدخلون في حياتهما. وقد يتدخل الأهل في حياة الزوجين إذا كانا عاجزين عن اتخاذ قراراتهما أو ضعف شخصية الزوجين أو احدهما أمام الأهل، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى صغر سن الزوجين أو احدهما، وقد وتُعزى التدخلات الأهل لأشكال متعددة من التدخلات في حال كون أحد الزوجين كبير في السن أو من ذوي الإعاقة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (يحـي، 2013), التي جاء في أحد نتائجها النتائج أن النساء المتزوجات يتعرضن لسوء معاملة الأقارب؛ الإخوة والحماة والحمو" ودراسة (الزبير،2009), التي جاء في أحد نتائجها أن تدخل الأهل في الشؤون الأسرية للأبناء يعتبر عاملاً في حدوث العنف ضد المرأة" ودراسة المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008)، وقد أظهرت الدراسة أن تدخل الحماة، وتدخل أهل الزوج أو الزوجة كانت من العوامل المسببة للعنف" ودراسة (الكرادشة، والختاتنه، 2007), التي جاء في أحد نتائجها بأن "زيادة

تدخل الأهل كان عاملاً في حدوث العنف ضد النساء المتزوجات في متغير درجـة القرابة بين الزوجين".

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة والعنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة ؟.

أظهرت النتائج وجود علاقة طرديه في طبيعة العلاقة بـين أهـل الـزوجين والأسرة ومستوى العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة، وهذا يدل على أنه كلما زادة العلاقة بين أهل الزوجين كلما انخفض مستوى زاد العنف في الأسرة، وكلمـا ساءت العلاقة مع أهل الزوجين، قل مستوى العنف في الأسرة. وقـد تُفـسر هـذه النتيجة بتبعية الأبناء الزوجين في علاقاتهم الأسرية إلى أهلهم وعـدم اسـتقلالهم، وبالتالي اعتماد الزوجين على أهلهم يزيد من مستوى العنف في الأسرة، وقد تُفـسر هذه النتيجة بأن العلاقات الاجتماعية هي صورة تبادليه حتى في العلاقات الأسـرية وهي انعكاس لحياة الأسرة النووية وامتداد لها، فما يحصل فيها ينعكس على اسـر الأبناء، وقد تُفسر هذه النتيجة بدور الأسرة النووية والممتدة في حياة الأردني ذكـراً كان أم أنثى، وبالتالي ترسم مسار علاقاته الشخصية التي على تماس مـع حياتـه (الأسرة)، فهذه النتيجة تُفسر بناءاً على الاعتماد المالي أو المعنوي للزوجين علـى أهلهم يزيد من العنف نظراً لتدخلاتهم التي تُبنى بناءاً على هذا الاعتماد. وتتفق هذه النتيجة مع أطروحات نظرية التبادل الاجتماعي وأيضاً مع دراسة (كساب، 2011), التي جاء في أحد نتائجها أن أسباب خلافات الزوجة مع زوجها وارتكابـه العنـف ضدها يعود إلى تدخل الأهل في الحياة الخاصة للزوجين، كأحد العوامـل المـسببة للعنف ضد الزوجة، ودراسة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008), التي جـاء في أحد نتائجها أن تدخل الحماة، وتدخل أهل الزوج أو الزوجة كانت من العوامـل المسببة للعنف الأسري، ودراسة (الكرادشة، والختاتنه، 2007), التي جاء فيها أحد نتائجها بأن زيادة تدخل الأهل كان عاملاً في حدوث العنف ضد النساء المتزوجـات في متغير درجة القرابة بين الزوجين، ودراسة (الرديعان، 2007), والتي جاء في

أحد نتائجها أن تدخلاتَ أسرة الزوجة عند ممارسة صهرهم للعنف، يؤدي هذا التدخل إلى غضب الزوج وربما ينتهي الأمر بالزوجة إلى طلاقها.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الخامس الذي ينص على: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين " عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " و" العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة "؟.

أظهرت النتائج وجود علاقة طرديه بين عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية بصورة مجتمعة ومنفردة ومستوى العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة، وهذا يشير بأنه كلما تواجدت عوامل ومبررات تدخلات الأهل في الأسرة كلما زاد العنف في أسرة الابن ضد زوجته، وهذه النتيجة تُفسر بناءاً على اعتقاد أهل الزوجين بأنهما أكثر حكمة في إدارة شؤون الأسرة، وبالتالي تقديم النصح والإرشاد للابن الزوج أو الابنة الزوجة من وجهة من يعتبرون أنفسهم خبراء يفاقم الخلافات بينهما وبالتالي يحدث العنف في الأسرة، وقد يعود السبب إلى عدم ثقة أهل الزوجين في أسرة الابن أو الابنة لصغر سنهما، وبالتالي فأن تدخلهما تحت مضلة هذا العامل يزيد من مستوى الخلاف الأسري، وقد تُفسر هذه النتيجة بأن سوء الحالة الاقتصادية لأسرة الابن والابنة يزيد من تدخلات أهل الزوجين نتيجة تبعيتهما الاقتصادية لذا يتدخلان بأمور الأسرة بذريعة تنظيمها وبالتالي تحدث الخلافات الأسرية، وقد تُفسر هذه النتيجة في جهل أهل الزوجين في وجود خصوصية لأسرة الابن أو الابنة, الأمر الذي يزيد من تدخلاتهم وبالتالي حدوث الخلاف والعنف في أسرة الابن أو الابنة، وقد تكون أحد عوامل تدخل أهل الزوجين بذريعة عدم كفاءة أحد الزوجين وهذا يؤدي إلى حدوث العنف وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2013), ودراسة (يحي، 2013), ودراسة (كساب، 2011), و ودراسة (حسن، 2010), ودراسة (المجلس الوطني لشؤون الأسرة، 2008), ودراسة (بوزبون، 2004).

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي السادس: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " و " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " ؟.

أظهرت النتائج وجود علاقة طرديه لأشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية ومستوى العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة، وهذا يشير إلى أن كلما زاد شكل التدخل أما قولاً أو فعلاً يجعل أبنتهم تترك منزل الزوجية، لإفساد الرابطة الزوجية أو من خلال التدخل للإصلاح بين أسرة أبنهم أو أبنتهم المتزوجة كلما زاد العنف في الأسرة، وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن تدخل الأهل سواء كـان قـولاً أو فعلاً أو من خلال محاولة رتق العلاقة في الأسرة أو من خلال إنهاء العلاقة الزوجية يثير الزوج وبالتالي يتصرف بعدوانية اتجاه الزوجة، وقد يحدث العكس، فأن شـكل التدخل من قبل الأهل يثير الزوجة وتقرر بناءاً على ذلك إنهاء العلاقـة أو مغـادرة منزل الزوجية إلى منزل الأهل، وهذا يعمق شق الخلاف بين الزوجين. وقد تُفـسر هذه النتيجة بأن هناك تدخلات لا يرتضيها الزوج الابن من أهل زوجته أو الزوجـة من أهل الزوج وخاصة إذا وصلت إلى مرحلة اتخاذ القرارات بالإنابة، أو نـصب أهل الزوجة والزوج نفسيهما مكان الزوجين، عندها يثار الزوجين نتيجة للإحبـاط والغضب ويحدث العنف كرد فعل على ذلك. وقد تُعزى الأشكال المختلفة لتدخل أهل الزوجين إلى عدم كفاءة أحد الزوجين وأهليته أو صغر سنهما أو لكبر سـن أحـد الزوجين. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (العواودة، 2002), التي توصـلت إلـى أن إرضاء الأم وشقيقات الزوج أحد العوامل التي تدفع الزوج لضرب زوجته حـسب اعتقاد ألزوجات، ودراسة (بوزبون، 2004), التي توصلت إلى وجود علاقـة ذات دلاله إحصائية بين طبيعة علاقة الزوجة بأهل زوجها والعنف الأسري، وقد تصاعد العنف لدى الزوجات اللاتي تربطهن علاقة عدائية مع أهل الزوج، بدرجـة أكبـر قياساً بالفئات الأخرى، تلاها فئة علاقة عادية، وانخفـضت عنـد النـساء اللـواتي تربطهن علاقة حميمة أو جيده مع أهل أزواجهن.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي السابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابـات أفـراد عينـة الدراسة نحو محور " طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسـرة " والتـي تُعـزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية؟.

أ. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفـراد عينـة الدراسة نحو محور "طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة" بـاختلاف متغير " طبيعة عمل الزوجة " و"ظروف السكن" و "طبيعة علاقة الزوجـة بأهلها، كانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من "ربات المنازل" ومـع من "يسكن مع أهل الزوج" ومع اللواتي علاقتهن "سيئة" مع أهل الزوجـة، وقد تُفسر هذه النتيجة بأن ربات المنازل اللواتي لا يعملن أكثر استقلالية في إدارة منازلهن, وبالتالي أكثر مقاومة لتدخلات أهل الزوج وبالتـالي أكثـر عرضة للعنف، كما أنه من تسكن مع أهل الزوج أكثر عرضة للعنف نظراً للتماس والاحتكاك المباشر مع أهل الزوج وعدم إطاعة وتنفيذ طلبات أهـل الزوج، لذا فهي عرضة مستمرة للعنف. كما أن الزوجة التي علاقتها سيئة مع أهل الزوج أكثر عرضة للعنف، وقد يعود ذلك إلى تحريض أهل الزوج الابن عليها، وبالتالي يكون رد الفعل تعرضها للعنف. وتتفق هذه النتيجـة مع دراسة (الأتربي، 2011), التي جاء في أحد نتائجها أن كثـرة تـدخل الحماة (أم الزوج) ينعكس سلبياً على علاقة الرجل بزوجته.

ب. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو طبيعة العلاقة بين أهل الـزوجين والأسـرة بـاختلاف متغيرات (العمر، الدخل الشهري للأسرة، عدد سنوات الزواج، المـستوى التعليمي للزوجة، المستوى التعليمي للزوج، طبيعة عمل الـزوج، درجـة القرابة بين الزوجين و وطبيعة علاقة الزوجة بأهـل الـزوج)، وتـساوى المتوسطات قد يعود إلى أن إدراك طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين سـواء كانت ايجابية أو سلبية لا تتأثر في عمر الـزوجين ومـستواهم التعليمـي وطبيعة عمل الزوج ودرجة القرابة بين الزوجين، وتتفق هذه النتيجة مـع دراسة (العواوده، 2002), التي أشارت نتائجها إلى عدم وجود فروق بـين مدة الحياة الزوجية وممارسة العنف ضد الزوجة، وكذلك عدم وجود علاقة بين نوع الزواج وممارسة العنف ضـد الزوجـة، فـالزواج الـداخلي أو الخارجي يعرض المرأة بالحجم نفسه إلى العنف ودراسة (حسن، 2010),

التي جاء في أحد نتائجها " عدم وجود فروق جوهرية ذات دلاله إحـصائية بين الريف والحضر فيما يتعلق بآثار العنف الأسري ضد الزوجـة علـى الأسرة والمجتمع" وخالفت هذه النتيجة نتيجة دراسة(كساب، 2011), التـي جاء فيها وجود فروق داله إحصائياً بين عمر الزوجة والعنف الممـارس ضدها لصالح الزوجات في الفئة العمرية (30 – 35).

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي الثامن الذي ينص : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسرة " والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية ؟.

أ. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفـراد عينـة الدراسة نحو محور " العنف الموجه ضد الزوجات في الأسـرة " بـاختلاف متغير "المستوى التعليمي للزوجة" و" طبيعة عمل الزوجة" و"طبيعة علاقـة الزوجة بأهلها". وكانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة المستوى التعلـيم الثانوي فأقل وربات الأسرة من اللواتي علاقتهن سيئة مـع أهـل الزوجـة. وتُعزى هذه النتيجة إلى أن الزوجات ذوات المستوى التعليمي المتدني أقـل قدرة على إدارة شؤون المنزل، وبالتالي قد تكون أكثر عرضة للعنف، وأيضاً قد يكون المستوى التعليمي للزوج أعلى، وبالتالي تتعرض للعنف كرد فعـل على ذلك، كما أن انخفاض المستوى التعليمي للزوجة يجعلها أقـل اسـتقلالاً مالياً وأكثر اعتماداً على الزوج، وكذلك الحال لربات المنازل، فهـن أكثـر اعتماداً على الرجل وأكثر بطالة واقل استقلالاً مالياً، كما أن الزوجـة التـي علاقتها سيئة مع أهل زوجها أكثر عرضة لعنف الرجل كـرد فعـل علـى تحريض الأهل، أو رغبة منه في الحفاظ على تواصلها مع أهله. واتفقت هذه النتيجة مع إحدى نتائج دراسة (بوزبون، 2004), التي جاء في أحد نتائجهـا أن العنف يمارسه الأزواج الذين تربطهم علاقة متقطعة مع أهـل الزوجـة، تلاها الأزواج الذين تربطهم علاقات عدائية، تلاها فئتـي العلاقـة عاديـة، حميمة.

ب. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفـراد عينة الدراسة نحو طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة والتي لاختلاف متغيرات (العمر، الدخل الشهري للأسرة، عدد سنوات الـزواج، المـستوى التعليمي للزوج، درجة القرابة بين الزوجين، طبيعة ظروف السكن وطبيعـة علاقة الزوجة بأهل الزوج). وقد تُعزى هذه النتيجة إلى أن العنف قد يمارس بغض النظر عن مستوى تعليم الزوج والزوجة، وقد يحـصل فـي مقتبـل الزواج، أو منتصفه، وفي مراحل متأخرة منه، وقد يحصل العنـف بغـض النظر عن الروابط العائلية والقرابية بين الزوجين. وخالفت هذه النتيجة إحدى نتائج دراسة (بوزبون، 2004)، التي جاء فيها وجود علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة ونسبة التعرض للعنف، فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي التاسع الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية " والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية ؟.

أ. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفـراد عينـة الدراسة نحو محور "عوامل تدخل أهل الزوجين فـي العلاقـات الأسـرية" باختلاف متغيرات "طبيعة عمل الزوجة" و"ظروف السكن" و"طبيعـة علاقـة الزوجة بأهلها". وكانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من "ربات المنـازل واللواتي يسكُن مع أهل الزوج وعلاقتهن سيئة مع أهلها، ويمكن عزو هـذه النتيجة إلى أن ربات المنازل أكثر حساسية لتدخلات أهل الزوج في شـؤون منزلها كونها متفرغة له ولا مبرر لهم للتدخل فيه، وقد تُفسر أيضاً بأن عدم زيارتها المستمرة ومساعدة أهل الزوج في شؤونهم المنزلية غير مبرر، لـذا فهي عرضة للعنف. كما أن الزوجة التي تسكن مع أهل الزوج أكثر عرضة للعنف بسبب تحريض أهل الزوج للزوج أو اعتراضها على تـدخلاتهم فـي

شؤونها، كما أن الزوجة التي تتميز علاقتها مع أهلها بالسوء قد تُصبح أكثر عرضة للعنف من قبل الزوج لفقدانها المساندة العائلية من أهلها.

ب. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو "عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية" لاختلاف متغيرات (العمر، الدخل الشهري للأسرة، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، المستوى التعليمي للزوج، طبيعة عمل الزوج ، درجة القرابة بين الزوجين، طبيعة علاقة الزوجة بأهل الزوج). وتُعزى هذه النتيجة إلى أن تدخلات أهل الزوج تُواجه بالمعارضة بغض النظر عن العمر، والدخل الشهري للأسرة ،وعدد سنوات الزواج، والمستوى التعليمي للزوجة، ودرجة قرابة الزوجين، وبغض النظر عن طبيعة علاقة ألزوجه بأهل الزوج جيدة أو سيئة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الفرعي العاشر الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية" والتي تُعزى لاختلاف خصائصهم النوعية والأسرية ؟.

أ. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحو محور " أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية باختلاف متغير "الدخل الشهري للأسر" و"طبيعة عمل الزوجة" و باختلاف متغير "ظروف السكن" و "طبيعة علاقة الزوجة بأهلها". وكانت الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من الدخل القليل، ربات المنازل واللواتي يسكن مع أهل الزوج واللواتي علاقتهن سيئة مع أهلهن. وقد تُفسر هذه النتيجة بأن أهل الزوج أكثر تدخلا في أسرة أبنهم وبنتهم ذات الدخل المتدني بسبب اعتماد الابن أو الابنة عليهم، لذا فقد يعتبرون تدخلهم مشروعاً، وكذلك الحال لربة المنزل التي بلا عمل، فيتدخل أهل الزوج فيها مفترضين زيارتها لهم باستمرار لعدم ارتباطها بعمل خارج المنزل، وكذلك فأن تدخلات أهل الزوج فيمن تسكن معهم أو قريبة منهم، حيث يفترض قيامها ومساهمتها بأعمال

المنزل وخضوعها للمراقبة المستمرة من قبلهم، كذلك أن تدخلات أهل الزوج تزداد مع انقطاع علاقة الزوجة مع أهلها حيث أن جعل أهل الزوج بديل عن أهلها وخاصة في حالة الزيارات المتكررة، وقد تُفسر بفقدان المساندة السرية من قبل أهلها.

ب. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة نحـو أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية والتي لاختلاف متغيـرات (العمر، عدد سنوات الزواج، المستوى التعليمي للزوجة، المستوى التعليمـي للزوج، طبيعة عمل الزوج، درجة القرابة بين الزوجين، طبيعة علاقة الزوج بأهل الزوجة). وقد تفسر تساوي المتوسطات في هذه الحالة إلى أن التـدخل في شؤون الأسرة مرفوض بغض النظر عن العمر، وعدد سنوات الـزواج، والمستوى التعليمي للزوجة وللزوج، وسواء كانت الزوجة عاملـة أو غيـر عامله، وبغض النظر عن العلاقات القرابية بين الـزوجين. حيـث يـرفض الزوج الابن والزوجة البنت تدخلات الأهل سواء كانوا على درجة قرابية أو من عائلة بعيدة، وأن هذه التدخلات مرفوضة بغض عن علاقة الزوج بأهـل الزوجة، فتدخلاتهم لا تُرضي الزوج سواء كانوا على علاقة جيدة أو سيئة.

3.4 التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد تم تحديد التوصيات الآتية:

1. إيجاد برامج مؤسسيه حكومية إجبارية(وقائية وعلاجية) للأفراد المقبلين على الزواج، والمتزوجين. من خلال عقد الدورات التثقيفية مـن اجـل تـوعيتهم وتعريفهم بطبيعة العلاقات الأسرية والزوجية، وما يترتب عليها من مسؤوليات مستقبلية، للحد من تفاقم الخلافات الزوجية المفضية إلى حدوث العنف.
2. إيجاد التشريعات القانونية والإدارية ورفدها بتعليمات ملزمـة للأهـل بعـدم التدخل في العلاقة الأسرية للأبناء بشكل سلبي، وبما يضمن عدم تهديد العلاقة الأسرية وديمومتها. وتشديد العقوبات القانونية على ممارسي العنف الأسـري بأشكاله المختلفة.

3. دعوة مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية) لوضع برامج تدريب خاصة حول الإدارة الأسرية بأساليب تربوية تستند إلى قيم الإسلام السمحة، لزيادة الوازع الديني للأفراد الأسرة والمجتمع ككل. وتفعيل دورها في تقديم خدمات الاستشارات الزوجية لتدريب حديثي الزواج على طرق حل المشكلات التي تخص العلاقات الزوجية من أجل المحافظة على بنيان الأسرة.
4. العمل على زيادة البرامج المنهجية التي تعمل على تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وقانونياً، وتعريفها بحقوقها وواجباتها.
5. العمل على زيادة وتضمين الخطط الدراسية في الجامعات وكليات المجتمع بمساقات دراسية خاصة بالعلاقات الأسرية، ومفاهيم الزواج والأسرة والعنف.
6. دعوة مؤسسات المجتمع المعنية بمواجهة ظاهرة العنف الأسري إلى تقييم عمل برامجها والبحث في أسباب معدلات العنف وتناميها في الآونة الأخيرة.
7. تفعيل دور الإعلام التوعوي للمساعدة في التأكيد على تنمية علاقات ايجابية بين أهل الزوجين قائمة على احترام أسس المصاهرة لأثر العلاقات السلبية بينهم وانعكاساتها على حياة أبنائهم الزوجية. ونشر التوعية بالآثار السلبية للعنف الأسري على الحياة الأسرية والنفسية للأبناء في المستقبل.
8. دعوة الباحثين والمهتمين وطلبة الجامعات لرفد المكتبتين العربية والأردنية بزيادة التراكم المعرفي حول تدخل الأهل في العلاقات الأسرية للأبناء المتزوجين المفضية إلى حدوث الخلافات والمشاكل الأسرية بين الأزواج. وإجراء مزيداً من الأبحاث والدراسات على متغيرات أخرى لم تتناولها هذه الدراسة مثل عدم التكافؤ بين الزوجين ودورها في العنف الأسري أو المصاهرة القائمة على عدم التكافؤ بين أهل الزوجين ودورها في العنف الأسري.

قائمة المراجع:

قائمة المراجع العربية:

القران الكريم.

السنة النبوية الشريفة.

الإبراهيم، أسماء بدري.(2010). الصحة النفسية لدى النساء الأردنيات المعنفـات. **مجلة الجامعة الإسلامية، سلسة الدراسات الإنسانية**، فلـسطين، 18(2)، 299- 329.

أبن منظور.(1992). **لسان العرب**، بيروت، بيروت للطباعة والنشر.

أبو العزايم، أحمد.(1999). **الإدمان والعنف ضد الأسـرة**: المجلس الإقليمي للصحة النفسية لمنطقة الشرق الأوسط.

أبو جادو، صالح محمد علي.(1998). **سـيكولوجية التنـشئة الاجتماعيـة**. ط 1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

أبو زهري، علي زيدان والزعانين، جمال عبد ربه وحمد، جهاد جميـل.(2008). اتجاهات طلاب الجامعات الفلسطينية نحو العنف ومستوى ممارستهم لـه. **مجلة جامعة الأقصى**، المجلد الثاني عشر، ع(1) ،125- 127.

أبو زيد، رشدي شحاده.(2011). **العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته فـي ضـوء أحكام الفقه الإسلامي**. ط 1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

أبو غزالة، هيفاء.(2011). **الإستراتيجية العربية لمناهضة العنـف ضـد المـرأة للأعوام(2011 – 2022)؛ حق المرأة العربية في حياة خالية من العنف.** منظمة المرأة العربية، القاهرة: مطابع النوبار.

أبو ليلي،يوسف.(1997). **مقرر الأسرة العربية**. رقـم، 3236: برنـامج التنميـة الاجتماعية والأسرية، منشورات جامعة القدس المفتوحـة، ط 1، عمـان، المكتبة الوطنية.

أبو نجيله، سفيان(2006). مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضـد الزوجـة وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعيـة والـسياسية. **المجلـة المـصرية للدراسات النفسية**، 16(50)،82 - 186.

الاترابي، هويدا محمود.(2011). العنف الأسري ضد المرأة وأسبابه من وجهة نظر طالبات الدبلوم العام وفعالية المؤسسات التربوية فـي مواجهتـه: دراسـة ميدانية تحليليه. **مجلة مستقبل التربية العربيـة**، مصر، 18 (72)، 229-306.

أحمد، أحمد محمد والعريشي، جبريل بني حسن وبنت رشاد،وفاء وعلي، عيد عبـد الواحد.(2013). **التربية الأسرية ومؤسسات التنشئة الاجتماعيـة**. ط 1، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

أحمد، غريب سيد وعمر، نادية وغنيم، السيد رشاد والرامخ، السيد والكيال، تهـاني حسن.(1995). **دراسات في علم الاجتمـاع العـائلي**، الإسـكندرية، دار المعرفة الجامعية.

إدارة حماية الأسرة.(2006). **قاعدة بيانات للحالات التي تعاملت معها إدارة حماية الأسرة خلال عام 2006** .

إدارة حماية الأسرة.(2014). **إحصائيات الإدارة** لعام 2014.

اشعيا، ريموندا.(2010). المشكلات النفسية الناتجة عن العنف ضد المرأة. **مجلـة كلية التربية**، الجامعة المستنصرية، 15(66).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.(2004). **مجلـة العـرب والمـستقبل**، الجامعـة المستنصرية، العراق، س 2، ع(4)، 95-98.

الأغوات، فتحي سالم.(2014). **صراع الأدوار الجندرية ودوره في العنف الأسري**. لواء قصبة الكرك أنموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتـة. الكرك، الأردن.

الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنـف.(2006). **المجلـس الـوطني لـشؤون الأسرة**.

اكادمية المملكة المغربية.(2001). **أزمة القيم ودور الأسرة في تطـور المجتمـع المعاصر: (الهجرة إلى الخارج وانعكاساتها علـى الأسـرة المغربيـة)**، عائشة بلعربي. الدورة الربيعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط.

الأمم المتحدة.(1995). **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة**.

الأمم المتحدة.(1995). **تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعنـي بـالمرأة** , بيجـين, الفتره 15- 4, ايلول, 1995,

أنيس إبراهيم، أنيس.(1985). **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية.

أوراق ديمقراطية.(2005). **سلسة أوراق ديمقراطية تصدر عـن مركـز العـراق لمعلومـــات الديمقراطيـــة**, ع(5). متـــوفر عبـــر: www.iraqdemocracypapers.org/../Nolume5web.pdf

ايكرز رونالدو وسليرز كرستين.(2013). **نظريات علم الجريمة: المدخل والتقـيم والتطبيقات**. ترجمة، ذياب البداينة ورافع الخريـشا. عمـان: دار الفكـر ناشرون وموزعون.

باقادر، أبو بكر.(1998). الحاجة إلى دراسة الأسـرة، ملـف الأسـرة والمجتمـع والدولة. **مجلة الاجتهاد**، دار الاجتهاد، بيروت، ع (40،39)،11-14.

البداينة ، ذياب موسى.(2001). **تكوين الاتجاهات والمعتقد والرأي العـام**. بحـث مقدم لندوة تكوين رأي عام واقٍ من الجريمة والمنعقدة من 24-2001/26، اكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البداينة، ذياب وأبو حجله همسة.(2005). العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قصبة الكرك. **مؤتة لبحوث والدراسات**، 20(6)، 37-80.

البداينة، ذيـاب.(1995). **المخـدرات آفـة العـصر الحـديث**. سلـسلة التثقيـف الشبابي(19)، إصدار وزارة الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية، عمان: المكتبة الوطنية.

بركات، زياد.(2006). **الاتجاه نحو الالتزام الديني وعلاقتـه بـالتكيف النفـسي والاجتماعي لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة**. طولكرم.
متوفر عبر www.qou.edu/arabic/.../r26_drZiadBarakat.pdf

بشناق، ناديا.(2001). **دليل إرشادي للتعامل مع العنف الأسري**. مركـز التوعيـة والإرشاد الأسري، الزرقاء . الأردن.

بكار، بكار سليمان علي.(1994). **أثر الاسترخاء العضلي كطريقة في ضبط التوتر النفسي على مركز الضبط وتقدير الذات**. رسالة ماجستير غير منـشورة، الجامعة الأردنية،عمان، الأردن.

بنات، سهلية.(2004). **اثر التدريب على مهارات الاتصال وحـل المـشكلات فـي تحسين تقدير الذات والتكيف لدى النساء المعنفات وخفض مستوى العنف الأسري**. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

بنات، سهيل محمود.(2008). **العنف ضد المرأة وأسبابه؛ إثارة وكيفيـة علاجـه**. عمان، الأردن: المعتز للنشر والتوزيع.

بوزبون، بنيه.(2004). **العنف الأسري وخـصوصية الظـاهرة البحرينيـة**. ط1، بيروت: دار الكنوز الأدبية.

تادرس، مارلين.(1996). **المرأة بين الواقع والقانون**. المـرأة العربيـة، الوضـع القانوني والاجتماعي. القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.

التح، زياد خميس وبني أرشيد، بكر مـصطفى.(2010). العنـف ضـد المـرأة: استراتيجيات مواجهته وأساليب تعليمها في ضوء الـسنة النبويـة. **مجلـة إسلامية المعرفة**، ع(61)، 111-142.

توفيق، سميحة كرم.(1996). **مدخل إلى العلاقات الأسرية**، مكتبة الانجلو مصرية.

التير، مصطفى.(1997**)**. **العنف العائلي**. ط 1، اكادمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، الرياض.

جابر، عبد الرحمن وكفافي، علاء الدين.(1996). **معجـم علـم الـنفس والطـب النفسي**. ج(8)، القاهرة: دار النهضة العربية.

جبل، عبد الناصر عوض أحمد.(2012). **النزاعات الأسرية من منظـور الخدمـة الاجتماعية**. ط 1، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

الجمعية العامة للأمم المتحدة.(1993). **الإعلان العـالمي لمناهـضة العنـف ضـد المرأة**.

جمعية حماية الأسرة والطفولة، اربد.(2015). **إيجاز الجمعية لعام 2015.**

جمعية حماية الأسرة، عمان.(2015). **إيجاز الجمعية لعام 2015.**

الجميلي، خيري خليل.(1993). **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة.** الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث.

الحاجي, محمد عمر.(2003). **الأمن العائلي: دراسة جادة في أسباب التوتر العائلي مع بعض الاقتراحات.** ط 1, بيروت, لبنان, مؤسسة الرسالة.

الحديدي، مؤمن وجهشان، هاني.(1998). **دور الطب الشرعي في إثبات العنف ضد المرأة.** دائرة الطب الشرعي، عمان.

الحراحشة، أحمد.(2007). **العنف ضد المرأة وأشكال الاتصال والتوجه نحو الحياة لدى المعنفات في محافظتي العاصمة والزرقاء.** الأردن: دار المسيرة.

الحربي,(2008).**العنف الموجه ضد المرأة ومساندة المرأة لها.** مكة المكرمة.

الحسن، إحسان محمد.(2008). **علم اجتماع العنف والإرهاب. دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي،** ط 1، عمان، دار وائل.

الحسن، إحسان.(1981). **العائلة والقرابة والزواج: دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة والقرابة والزواج في المجتمع العربي.** ط 1، بيروت، لبنان، دار الطليعة.

حسن، حسن مصطفى.(2010). أساليب مواجهة العنف الأسري ضد الزوجة: دراسة مقارنة بين الريف والحضر. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، مصر، ع(28)، ج(2)، 1977-2022.

حسن، محمود.(1981). **الأسرة ومشكلاتها.** بيروت: دار النهضة العربية.

حسين، طه عبد العظيم.(2007). **سيكولوجية العنف العائلي والمدرسي.** الإسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.

حلمي، إجلال إسماعيل.(1999). **العنف الأسري.** دار قباء للطباعة والنشر.

حمام، سامية.(1984). العلاقة التربوية وطبيعتها بين الاباء والابناء. **مجلة التربية**، قطر، ع(66)، 22-24.

حمدان، سعيد بن سعيد ناصر.(2011). العنف الأسري ضد المرأة. **مجلة كلية التربية**، جامعة طنطا، مصر، ع(43)، 269-296.

حوسو، عصمت.(2009). **الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية**. الأردن، عمـان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الخالدي، عطا والعلمي، دلال.(2009). **الإرشاد الأسري والزواجي**. ط1 عمـان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

خريسات، صالح.(1994). **الحماة والكنه: صورة شعبية**. ط 1، عمـان ، الأردن، دار آفاق للنشر والتوزيع.

خليل، أحمد خليل.(1983). **سوسيولوجيات العنف**. مجلة الفكر العربي المعاصـر ،ع(27).

خليل، خليل أحمد.(1995). **معجم المصطلحات الاجتماعية**. بيـروت: دار الفكـر اللبناني.

خليل، كمال عبد المنعم محمد.(2008). **الزوجة والحماة: شقاق أو وفـاق**. مجلـة الوعي الإسلامي، ع(508).

خوري، سميح.(1990). **عقم الرجل والمرأة**. ط 1، الأردن، دار الفـارس للنـشر والتوزيع.

الخوري، نسيم.(2008). **الزواج: مقاربة نفـسية واجتماعيـة**، ط 1 دار المنهـل اللبناني.

خيري، مجد الدين عمر.(1994). **الأسرة والأقارب: دراسة ميدانية على عينة من الأسر النووية في مدينة عمـان**. ط 2، عمـان، منـشورات الجامعـة الأردنية.

الداهري، صالح حسن احمد.(2008). **أساسيات الإرشاد ألزواجي والأسـري**. ط1 عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الداوري، حاتم حامد.(2011). **اتجاهات طلبة الدراسـات العليـا فـي الجامعـات السعودية نحو القيم الاجتماعية ودورها في الحد من الجريمـة**. رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ، الأردن ، الكرك.

دائرة الإحصاءات العامة.(2012). **النشرة الإحصائية السنوية**، عمان، الأردن.

الدباس، ريا أحمد.(2009). **العنف ضد المرأة**. ط 1، عمان، المكتبة الوطنية.

الدروبي، عبدالسلام.(1996). **العنف العائلي؛الإبعاد السلبية والإجراءات الوقائيـة والعلاجية**. المجتمع العربي الليبي كنموذج، طرابلس: الدار الخضراء.

درويش، مها.(2001). **العنف الأسري في مدينة الزرقاء**. مركز التوعية والإرشاد الأسري، الزرقاء، الأردن.

الدقس، محمد.(2013). العنف الأسري في المجتمع العربي: رؤيـة فـي الـدوافع والمعالجات. **مجلة مسارات معرفية**، مركز دراسات المـراة، الـسودان، ع(3)، 87-36.

الدليل الوقائي لوزارة التربية والتعليم.(2007). **العنف ضد الطفل**. وزارة التربيـة والتعليم، الأردن.

الدوة، أمل محمود ودرويش، زينب عبد المحسن.(د. ت). **علاقة بعض المتغيـرات النفسية والمعرفية والاجتماعية بمستويات تقبل المرأة للعنف الزواجي**.

رحماني، نعيمة.(2010). **العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمـسان**. رسـالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد.

الردادي، حاتم محمد.(2001). **اتجاهات طلبة الدراسـات العليـا فـي الجامعـات السعودية نحو القيم الاجتماعية ودورها في الحد من الجريمـة**. رسـالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

الرديعان، خالد بن عمر.(2007). العنف الأسري ضد المرأة: دراسة وصفية علـى عينه من النساء المتزوجات في مدينة الرياض. **مجلة البحـوث الأمنيـة**، ع(39).

الرفاعي، أحمد حسين.(2001). **مناهج البحث العلمي؛ تطبيقات إدارية واقتصادية**. ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الرواجبة،عايدة احمد.(2001). **الحياة الزوجية السعيدة: الحب صانع المعجـزات**، ط 1، بيروت، المكتبة الثقافية.

الرواشده، علاء.(2010). اتجاهات الطلبة نحو ظاهرة العنف المدرسـي. دراسـة ميدانية تحليلية في علم الاجتمـاع، **أبحـاث اليرمـوك، سلـسلة العلـوم الاجتماعية والإنسانية**، 27(2).

الزبيدي، كامل علوان.(2003). **علم النفس الاجتماعي**. ط 1، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

الزبير، فوزية سبيت.(2009). **الدور المقترح لمواجهة أسباب العنف الأسري الموجه إلى المرأة في المجتمع السعودي لتحسين نوعية حياتهن**. المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية(الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة)، مصر، مج (5)، 2482-2576 .

زريفة، رشا بسام.(2010). **عوامل استقرار الأسرة في الإسلام**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين.

الزعبي، أحمد محمد.(2010). العنف الأسري وآثاره في شخصية الآباء والأبناء. **مجلة الفيصل**، العددان، (404 ،403).

الزعبي، أحمد.(2010). **علم النفس الاجتماعي**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

زهران، حامد عبد السلام.(2000). **علم النفس الاجتماعي**. القاهرة: عالم الكتاب للنشر.

سعيد, سعاد جابر.(2008). **سيكولوجية التنشئة الأسرية للفتيات.** ط 1, اربد, عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.

سعيد، نجمة علي محمد (2007). **المشكلات الزوجية وعلاجها**. دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

سعيدي، محمد وبكري، عبد الحميد.(2005). **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية: العلاقات**. مذكرة رسالة ماجستير في الانثربولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

سليمان, خالد وحماد, مجد.(2006). **جهود مكافحة العنف ضد المرأة في الأردن, قراءة نقدية : دراسة مقدمة إلى مسابقة مكافحة العنف ضد المرأة/ أفضل التجارب العربية**, مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث" كوثر", تونس. متوفر عبر: www.genderclearinghouse.org/../pdf/3Jordan.pdf.

سليمان، دحماني.(2005). **ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية: العلاقات**. رسـالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر .

السيد، خيري حسان.(2009). الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتـصادية والنفـسية لظاهرة العنف ضد المرأة. **حوليات آداب عين شـمس**، مـصر، م(37)، 91-136.

السيد، فؤاد البهي وعبد الرحمن، سعد.(1999). **علم النفس الاجتمـاعي: رؤيـة معاصـرة**. سلسة المراجع في التربية وعلم النفس، الكتاب 7، القاهرة: دار الفكر العربي.

سيف الدين، مها متولي.(2003). **العنف عند المرأة، تحليل سوسيولوجي لجـرائم قتل الزوجات للأزواج**،رسالة ماجستير غير منـشورة، جامعـة القـاهرة، مصر.

الشاعر، ناصر الدين محمد.(2003). العنف العائلي ضد المرأة: أسـبابه والتـدابير الشرعية للحد منه. **مجلة جامعة النجـاح للأبحـاث، العلـوم الإنـسانية**، 17(2). 330 - 370.

الشبيب، شهاب أحمد.(1981). ألكنة والحماة في المأثورات الشعبية. **مجلة التـراث الشعبي**، العراق، 12 (8)، 75-84.

الشبيب، كاظم.(2007). **العنف الأسري، قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم.** ط1، المغرب: المركز الثقافي العربي.

الشربيني، سيد كامل.(1991). **دراسة نفسية مقارنه للاتجاه نحو العنف في الريف والحضر**. رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم النفس، كليـة الآداب، جامعة عين شمس.

شريف، فاتن محمد.(2006). **الأسرة والقرابـة :دراسـات فـي الانثروبولوجيـا الاجتماعية**. ط 1، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

شعراوي، زيلعي علي.(1993). **اثر الصناعة في الأسرة: دراسة في مدينة الدمام**. ط 1. دار الصابوني.

شكور، جليل وديع.(1998). **العنف والجريمة**. بيروت: الدار العربية للعلوم.

الشواورة، نائل.(2010). **عوامل بقاء الزوجة المعنفة في العلاقة الزوجية رغـم العنف الواقع عليها**. رسالة ماجستير غيـر منـشورة، جامعـة مؤتـة ،الأردن.

الشيخلي، عبد القادر.(2000). **نحو علاقات أسرية رشيدة: العلاقة مع الحمـاة**. ط 1، عمان، جمعية العفاف الخيرية.

صالح ، أيمن.(2004). تدخل الأهل في حياة الزوجين واثر ذلـك فـي حـدوث الطلاق. **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات**، الزرقاء، الأردن، 6(2)، 36-1.

صالح، أحمد فاروق.(2008). **أثر الاتجاهات في تعديل السلوك المهني للأخصائيين الاجتماعيين**. بحث منشور في المؤتمر العـشرون للخدمـة الاجتماعيـة، جامعة حلوان، القاهرة.

الصبان، عبير بنت محمد بن حسن.(2010). أنماط الإساءة الشائعة لدي الزوجـات السعوديات في مدينة مكة المكرمة. **مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية**، 1(2)، 53-144.

صبيحة، بوخدوني.(2013). الخلافات **والصراعات بـين الـزوجين فـي الأسـرة وأساليب تصفيتها**، ورقة عمل، الملتقى الوطني الثـاني حـول الاتـصال وجودة الحياة في الأسرة ، الفترة 9-10 افريل ، جامعة قاصدي مرباح.

الصديقي، سلوى عثمان.(2003). **الأسرة والسكان من منظور اجتماعي وديني**. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

الصعيدي، رأفت علي نظمي.(2014). الاتفاقيات الدوليـة وأثرهـا فـي التحـول والتغيير في مفهوم الأسرة وبنائها في المجتمع الإسلامي المعاصر. **مجلـة البحوث والدراسات الشرعية**، ع(14). 256-284.

الصمادي، أحمد وآخرون.(1994). **سيكولوجية حـوادث المـرور**. ط1، مركـز البحوث والدراسات الأمنية والاجتماعية ، الإدارة العامة لشرطة أبو ظبي.

الصيرفي، إيمان سعد.(1990). **مظاهر العدوان لدى الأطفال الذكور وعلاقتها بعمل الأم**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، معهد الدراسـات العليا للطفولة.

الضبع، عبد الرؤوف.(2008). **علم الاجتماع العائلي؛ الأسرة العربية فـي عـالم متغير**. الجيزة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

الطراونة، احمد.(2003).**السمات الشخصية لدى النساء اللواتي وقع عليهن العنف الجسدي والنفسي**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة .

الطراونه، محمد حمدان وعبد الجواد، هاني.(2004). **خصائص ضـحايا مرتكبـي العنف الأسري في الأردن، دراسة ميدانية تحليلية**. عمان، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

الطنطاوي ، آمال وفضل، منى عباس والعكري، عبد النبي.(2005). **العنف الموجه ضد المرأة في مملكة البحرين**. مركز البحرين للدراسات والبحوث.

طه،فرج عبد القادر وآخرون.(1993). **موسوعة علم النفس والتحليـل النفـسي**، الكويت، دار الصباح.

الطيار، فهد بن علي عبد العزيز.(2005). **العوامل الاجتماعية المؤدية للعنف لدى طلاب المرحلة الثانوية**. دراسة ماجستير غير منشورة ، الرياض.

عاشور، منال محمد.(1992). **علاقة التحرر والمحافظة بالعنف لدى المراهقـات**. رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية الآداب،جامعة عين شمس.

عامر، منير وعامر، شريف (1996). تربية الأبناء في الـزمن الـصعب. **مجلـة التربية**، الكويت ، س7 ، ع(22)، 132-137.

العامري، أروي.(1998). **العنف العائلي في الأردن؛ حجمه ومـسبباته**. عمـان، الأردن: مؤسسة شومان.

عبادة، مديحه ، وأبو دوح، خالد.(2008) **.العنف ضد المرأة : دراسـة ميدانيـة حول العنف الجسدي والعنف الجنسي**. ط1، القاهرة : دار الفجـر للنـشر والتوزيع.

العبادي، اعتدال.(2008). **العنف الأسري من منظور إسلامي**. عمان: دار أبن الجوزي.

عبد الحميد، احمد يحي.(1998). **الأسرة والبيئة**: الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث.

عبد الرحمن، محمد.(1999). **علم الأمراض النفسية والعقلية**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد المحمود، عباس والبشري، محمد.(2005). **العنف الأسري في ضل العولمة**. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عبد المختار، محمد خضر.(1998). **الاغتراب والتطرف نحو العنف**. دار غريب للطباعة والنشر .

عبد المعطي، حسن مصطفى.(2004). **الأسرة ومشكلات الأبناء**. ط 1، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع.

عبد المعطي، حسن مصطفى.(2004**)**. **المناخ الأسري وشخصية الأبناء**. ط 1، القاهرة، دار القاهرة.

عبد المعطي،السيد وبيومي، محمد احمد وحسن، حسن محمد، وعمر، نادية والرامخ، السيد ورشاد، السيد.(2004). **علم اجتماع الأسرة**. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

عبد المنعم، خالد.(2004). واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف سياسات المواجهة. **مجلة إسلامية معرفية،** القاهرة، ع(37،83)، 1-8.

عبد الودود، رجاء محمد.(2012). العنف الأسري ضد المرأة المصرية: دراسة ميدانية في مركز ومدينة المنياه. **فكر وإبداع**، مصر، ع(66)، 559-623.

عبد الوهاب، ليلى.(1994**)**. **العنف العائلي**. بيروت، لبنان: دار المدى للنشر والثقافة.

عبدا ، محمود.(1994). **دور الأسرة في تكوين شخصية الطفل وتنـشئته مـن المنظور الإسلامي**: كتاب الأسـرة والطفـل، مجموعـة أبحـاث. ط 1، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، 29-42.

عبيدو، حسان محمود.(2010). **آليات المواجهة الشرطية لجرائم العنف الأسـري**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف للعلـوم الأمنيـة، الـسعودية، الرياض.

العتوم، عدنان يوسف.(2009). **علم النفس الاجتماعي**. ط 1، عمان، إثراء للنـشر والتوزيع.

العتيبي، خالد سعد.(2004). **اتجاهات طلاب وطالبـات الجامعـة نحـو مرتكبـي الجريمة**. دراسة ميدانية على طلاب وطالبات الجامعة في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

عثمان، محمد فيصل.(2012). **دليل الأسرة والمربين في التعامل مـع المـشكلات السلوكية والنفسية عند الأطفال**. ط 1، عمان، السواقي العلميـة للنـشر والتوزيع.

عثمان، مريم صالح والضبيان، نوال عبدا .(2011). الاعتداء على المرأة بالضرب من الزوج وعلاقته بمعاناتها لبعض المشكلات النفسية وأفكار الانتحـار: دراسة مقارنه. **مجلة كلية الآداب**، جامعـة الزقـازيق، مـصر، ع(57)، 282-340.

عدس، محمد عبد الرحيم.(1995). **الآباء وتربية الأبناء**. ط 1، عمان، دار الفكر.

عدنان, رانيا وبسام, رشا.(2005). **التنشئة الاجتماعية**. ط 1, عمان, دار البدايـة ناشرون وموزعون.

العرود، محمد عبد السلام.(2008). **العنف الأسري: دوافعه وآثاره وعلاجـه مـن منظور تربوي إسلامي**. ط 1، عمان، دار الفاروق للنشر والتوزيع.

العزة، سعيد حسني.(2000). **الإرشاد الأسري: نظرياته وأساليبه العلاجيـة**، ط 1، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عسال، ضرار نمر.(2003). **العنف ضد المرأة وأثرة على الإساءة للطفل**. رسـالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

عسوس، أنيسة بريغت.(2008). عنف الرجل ضد المرأة وانعكاسه علـى سـلوك الطفل. **إضافات**، ع(4،3)، الجزائر.

العطية، فوزية.(1992). **المدخل إلى دراسة علم النفس الاجتمـاعي**. بغـداد: دار الحكمة للطباعة.

العكرة، ادونيس.(1986**)**. **الموسوعة الفلسفية العربية**. بيـروت: معهـد الإنمـاء العربي.

علام، عبير عبد الستار والشرنوبي، إيناس سمير.(2010). **العنف الأسـري ضـد المراة الريفية: المظاهر والأسباب وطرق المواجهة**. المـؤتمر العلمـي السنوي الرابع لكلية التربية النوعية(إدارة المعرفـة وإدارة رأس المـال الفكري في مؤسسات التعليم العالي في مصر والوطن العربـي)، جامعـة المنصورة، مصر، مجلد (3)، 1695-1706.

علي، أميرة منصور.(1996). **المدخل الاجتماعي للسكان والأسرة**. الـسويس، دار المعرفة الجامعية.

علي، هند مصطفى.(2007**)**. **العنف ضد المرأة بين المجالين العام والخاص**. ورقة قدمت ضمن أعمال ندوة المرأة والحياة العامة: قضايا التمكين والمـشاركة في الدراسات والبحوث الاجتماعية التي نظمها برنـامج بحـوث الـشرق الأوسط بالتعاون مع منظمة المرأة العربية والنهـضة الـسورية لـشؤون الأسرة، بلودان، الجمهورية العربية السورية.

عماد الدين، منى مؤتمن.(2005). **العلاقات الأسرية من منظور اسلامي**.

العمر، معن خليل.(2004). **التنشئة الاجتماعية. ط 1**، الإصدار الأول, عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.

العمر، معن خليل.(2005). **التفكك الاجتماعي**، ط 1، عمان، دار الشروق للنـشر والتوزيع.

العمر، معن خليل.(2010). **علم اجتماع العنـف**، عمـان، دار الـشروق للنـشر والتوزيع.
العوا، عادل.(1991)**. تحديث الأسرة والزواج.** دمشق، دار الفاضل.
العواملة، حابس.(1987). **أشكال السلوك العدواني عند أطفال الروضات في عمان والإجراءات السلوكية التي تتبعها المربيات في تعاملهن مع هذا السلوك،** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
العواوده، آمل.(2002).**العنف ضد الزوجة في المجتمـع الأردنـي.** ط1، دراسـة اجتماعية لعينة من الأسر في محافظة، عمان، الأردن: مكتبة الفجر.
العواوده، أمل.(2009). **العنف ضد المرأة العاملة في القطـاع الـصحي**.عمـان، الأردن: دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع.
عويدات, عبدا .(1996). أثر أنماط التنشئة الأسرية علـى طبيعـة الانحرافـات السلوكية عند طلبة الصفوف الثامن والتاسع والعاشر/ الذكور في الأردن. **مجلة دراسات**, الأردن, الجامعة الأردنية, م(26).
عويس، سيد (1988). **لا للعنف.** ط 1، القاهرة: دار الهلال.
العويضي، الهام بنت فريج.(2004). **اثر استخدام الانترنت على العلاقات الأسـرية بين أفراد الأسرة السعودية في محافظة جده،** رسـالة ماجـستير غيـر منشورة، كلية التربية للاقتصاد المنزلي والتربية الفنية، جده.
العيسوي، عبـد الـرحمن.(2006). **علـم الـنفس الاجتمـاعي التطبيقـي.** ط1، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
العيسوي، عبد الرحمن.(2006). **مقدمة في علم النفس الحديث.** ط 1،الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
الغامدي، سعيد بن احمد شويل.(2002). **اتجاه المعلمين نحو التقاعد المبكـر فـي مدينة مكه المكرمة وعلاقته ببعض المتغيرات.** رسـالة ماجـستير غيـر منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

الغامدي، محمد سعيد.(2011). تأثير العولمة في العلاقات الأسرية القرابية: دراسة ميدانية في محافظة جدة. **حوليـات آداب عـين شـمس**، مـصر.عـدد خاص،305-345.

غوربال، محمد شفيق.(1995). **الموسوعة العربية الميسرة**. ط 1، بيـروت: دار الجيل.

غوسمان.(2004). توحش المجتمع أم أن العنف جـزء مـن حـضارتنا. ترجمـة رضوان، سامر جميل، **مجلة الحوار المتمدن**، محـور: حقـوق المـرأة ومـساواتها الكاملـة فـي كافـة المجـالات، ع(995). متـوفر عبـر : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D25447

فرج، صفوت والناصر، حصة.(1999). العنف ضد المرأة وعلاقته ببعض سـمات الشخصية. **دراسات نفسية**، 9(3).

فرويد، سيجموند.(1986**). سيكولوجية العدوان: بحوث فـي ديناميكـة العـدوان**، ترجمة عبد الكريم ناصيف، دار منارات، عمان.

فريحات، رانيا حكمت.(2005**)**. العنف ضد المرأة. **مجلة هدى الإسلام** ،5(49)، 97-103.

الفيلكاوي، محمد عيسي إسماعيل.(1999). **الفروق في أبعاد التفاعل الأسري داخل اسر التلاميذ ذوي الإعاقة الذهنية البسيطة العدوانيين وغير العـدوانيين بدولة الكويت**. رسالة ماجستير ، جامعة الخليج العربي، البحرين.

القاطرجي، نهى.(2006). **المرأة في منظومة الأمم المتحدة؛ رؤية إسلامية**. ط 1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

قانون العقوبات الأردني وتعديلاته (1962).

القصاص، مهدي محمد.(2008). **علم الاجتماع العائلي**.

القصير، عبد القادر.(1999). **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية**: دراسـة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، ط1، دار النهضة العربيـة للطباعة والنشر.

القناوي، فاطمة والكريم، ولاء.(2010). **العنف السياسي ضد المرأة؛ عقبة في طريق المشاركة السياسية.** مركز ماعت للتنمية وحقوق الإنسان، القاهرة، مصر.

القيسي، سليم.(1999). العنف في الأسرة: العنف الموجه ضد الزوجة. **مجلة راية مؤتة،** جامعة مؤتة، المملكة الأردنية الهاشمية، مجلد 4(1)، 28-29.

كرادشه، منير والختاتنه، عبد الخالق.(2007). علاقة المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية بأشكال العنف ضد المرأة الأردنية. **مجلة العلوم الاجتماعية،** جامعة اليرموك، 35(4)، 109-158.

الكرمي، زهير حمود.(2000). **الإنسان والعائلة.** ط1، عمان: دائرة المكتبة الوطنية.

كساب، عبد الرحمن محمود.(2011**)**. **أشكال العنف ضد الزوجات في المجتمع الأردني وعلاقته بالخصائص الديموغرافية والثقافية للزوجين.** دراسة ميدانية عن الزوجات المعنفات في محافظة العاصمة- عمان، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، الأردن، الكرك.

الكيالي، عبد الوهاب.(1986).**موسوعة السياسة.** بيروت ، لبنان:النعمة للطباعة والنشر.

لطفي، رحاب أحمد.(2000). **أثر أفلام العنف الأجنبية بالفيديو على اتجاهات عينة من الأطفال المصريين نحو العنف،** رسالة ماجستير غير منشورة،معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس.

متوفر عبر: /http://www.mahdyelkassas.name.eq

المجالي، سميح.(2011). **العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

المجلس القومي للمرأة .(2012**). العنف ضد المرأة.** ط 1، مصر.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة.(2006). **الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف.**

المجلس الوطني لشؤون الأسرة.(2008). **العنف الأسري في الأردن: المعرفة، والاتجاهات، والواقع.**

المجلس الوطني لشؤون الأسرة.(2008). **واقع العنف ضد المـرأة فـي المجتمـع الأردني.**

المجلس الوطني لشؤون الأسرة.(2010). **الإرشاد الأسري.**

المجلس الوطني لشؤون الأسرة.(2013). **الخـصائص الاجتماعيـة والاقتـصادية لحالات العنف الأسري.**

المحادين، حسين طه والنوايسه، أديب عبدا (2009). **تعـديل الـسلوك: نظريـاً وإرشادياً.** ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

المحادين، حسين طه.(2008**).** أثر التقانة على العلاقات داخل الأسرة في المجتمـع الأردني: الهاتف الخلوي أنموذجاً. **المجلة الأردنية للعلـوم الاجتماعيـة،** 1(1)، 67-90.

المحادين، حسين طه.(2011**).** اتجاهات أرباب الأسر الأردنية نحو مفهوم الجيـرة: دراسة ميدانية على الأسر القاطنة في مدينة البوتاس. **حوليات آداب عـين شمس،** مصر، مج(39)، 143-170.

المحادين، حسين طه.(2012). **تقسيم العمل داخل الأسـرة الأردنيـة ودوره فـي صراع الأدوار الجندرية.** ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر الفقر والتنميـة، إقليم الجنوب، جامعة الحسين بن طلال، معان.

محارمه، حمد والزيد، ريم والحيارى، رجاء والنحاس، أمـل.(2002). **المفـاهيم الخاصة بالعنف الأسري والإساءة كما تراها شرائح المجتمـع الأردنـي.** معهد الملكة زين الشرف التنموي، عمان.

أبو علياء, محمد.(2000). **دليل إرشادي للتعامل مع العنف الأسـري.** إصـدارات مركز التوعية والإرشاد الأسري، مؤسسة الأندلس للتجليد والطباعة، 16-18.

محمد، عبد الرازق.(2011). **العنف الأسري في القرآن الكـريم.** فكـر وإبـداع، ج(63)، 251-275.

محمد، محمد عبد الفتاح.(2012). **ممارسات الخدمة الاجتماعيـة مـع مـشكلات الأسرة والطفولة.** ط 1، المكتب الجامعي الحديث.

مديرية الأمن العام.(2013). **دليل إجراءات العمل في إدارة حماية الأسرة**. مركز الدراسات الإستراتيجية الأمنية، الأردن.
مراد، محمد.(1998). العائلة وعلاقات القرابة والسلطة في المجتمع العربي، ملف الأسرة والمجتمع والدولة. **مجلة الاجتهاد**، دار الاجتهاد، بيروت، ع(39،40)، 15-63.
مرسي، كمال.(1991). **العلاقة الزوجية والصحة النفسية**. ط1، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع.
مرسي، كمال.(2003). **الأسرة: التعريف والوظائف والأشكال**. الكويت، دار القلم.
مركز التغذية والتنمية الريفية – نارد (2006). **العنف ضد المرأة**. دراسة مقدمة لمركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، السودان، الخرطوم.
مركز التوعية والإرشاد الأسري، الزرقاء(2015). **إيجاز المركز لعام 2015.**
المساعد، نورة فرج.(2003). **علاقة الأم بالابنة من منظور نفسي**. مجلة العلوم الاجتماعية، 31 (3)، 707-729 .
مطر، مصطفى رزق.(1985). **دراسات في علم اجتماع الجريمة والسلوك المنحرف**. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.
المطوع، محمد عبدا .(2008). العلاقة بين العنف تجاه الأبناء والسلوك العدواني لديهم، دراسة ميدانية على عينة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة الرياض. **مجلة العلوم الاجتماعية** ، جامعة الكويت، 36 (1)، 49-101
المطيري، عبد المحسن عمار.(2006). **العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض**. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض.
المعايطة، خليل.(2000). **علم النفس الاجتماعي**. ط1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.
معبد، اعتماد خاف.(2004). **الطفل والعنف في التلفزيون**. دراسة وثائقية، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.

المعهد القضائي الأردني.(2002). **ندوة حماية الأسرة بين الواقع والتطلعات،** الفترة 13-14 تشرين أول، عمان.

منصور، عبد المجيد والشربيني، زكريا أحمد.(2000). **الأسرة على مشارف القرن 21: الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات.** ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.

منيب، تهاني محمد، وسليمان عزة محمد.(2007). **العنف لدى الشباب الجامعي،** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

موسى، إيمان عبد الوهاب.(2007). انعكاس الوضع الحالي على العلاقات الأسرية: العنف ضد الزوجة، بحث ميداني في مدينة الموصل. **دراسات موصلية،** ع(17)،187 -145.

موسى، رشاد علي عبد العزيز.(2008). **سيكولوجية القهر الأسري.** ط1، القاهرة، عالم الكتب.

مؤمن، داليا.(2004). **الأسرة والعلاج الأسري.** ط1 ، القاهرة، دار السحاب للنشر والتوزيع.

ناصر، إبراهيم .(2006). **التربية الأخلاقية.** ط 1، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.

ناصر، إبراهيم.(2004). **التنشئة الاجتماعية.** ط 1، دار عمار للنشر والتوزيع.

ناصر، عفاف عبد العليم.(1995). **التنمية الثقافية والتغير النظامي للأسرة.** الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

ناصر، لميس.(2001). **العنف ضد النساء والأطفال.** القاهرة: دار الأهرام.

نبية، نسرين عبد الحميد.(2011). **حقوق المرأة في الإسلام.** ط 1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

نجادات، لميس.(2007). تغطية الصحف الأردنية اليومية لموضوعات العنف الأسري. **أبحاث اليرموك: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،** 23(1)، 15- 48.

نصر، سميحة.(1996). **العنف والمشقة؛ الاستهداف للعنف والتعـرض لإحـداث الحياة، المـشقة**. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القـاهرة، مصر.

نصر، سميحة.(1996). برنامج **بحوث العنف في الحياة اليوميـة فـي المجتمـع المصري: العنف والمشقة**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة .

نمر، عصام وسماره، عزيز.(1990). **الطفل والأسرة والمجتمـع**. ط 2، عمـان، الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.

هاشم، أحمد عمر.(1998**). الأسرة في الإسلام**. مصر، دار قباء للطباعة والنـشر والتوزيع.

الهر، قدرة عبد الأمير.(2008). **العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعنفات في مدينة (مالمو) بالـسويد**. رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك، الدنمارك.

الوريكات، عايد عواد.(2008). **نظريات علم الجريمة**. عمان، الأردن: دار الشروق للنشر.

وزارة التنمية الاجتماعية.(2011). **التقرير السنوي للعام 2011.**

وزارة التنمية الاجتماعية.(2015). **مذكرة تفاهم بين وزارة التنمية ومركز العـدل للمساواة القانونية.**

وزارة الصحة.(2013).**الخطة الإستراتيجية لـوزارة الـصحة (2013 – 2017)**، الأردن.

وطفة، علي اسعد.(2002). **التربية إزاء تحديات التعـصب والعنـف فـي العـالم العربي**. ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإسـتراتيجية**،** أبـو ظبي.

وليمز، فرانك ومارلين، ميشين.(2013). **نظرية علم الجريمـة**. ترجمـة، ذيـاب البداينة وعارف خطار وخوله الحسن ورافع الخريشا. عمان: دار الفكـر ناشرون وموزعون.

ياسين، حمدي والموسوي، حسن والزمل، محمد.(2000). إساءة معاملة طفل مـا قبل المدرسة وخصائصه النفسية. دراسة عبـر ثقافيـة بـين المجتمعـين الكويتي والمصري . **المجلة التربوية،** 14(55)، 33- 69 .

يحي, محمد الحاج .(2013). **العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني**. عـرض وتحليل لنتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني, 2011, مشروع الحماية والمساواة من منظور النوع الاجتماعي, المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديموقراطية, مفتاح, منشورات مفتاح 2013.

يوسف، أحمد ربيع.(2004). الخلافات الزوجية: أسبابها وعلاجها. **حوليـة كليـة الشريعة والدراسات الإسلامية،** قطر. عدد (22)، 222-284.

يونس، عدي محمد رضا.(2010). **التدخل الهدام والقانون الدولي العـام**. دراسـة مقارنه، ط 1، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب.

المراجع الأجنبية:

Agovion, t .(2000). University of Belgrade beset by violence, paralysis, and frustration. **Journal Chronicle of Higher Education**. 46, 48. Retrieved September 21. 2007. from EBSCO host master file database.

Bardis, p.(1997).Attitudes toward Violence among university students in India journal of International**. Review of moden sociology**, 9,(1) Retrieved November 15, 2007, from EBSVO host master file database.

Barrie, G; and Lunne, R.(2005), Reducing violence in forensie mental health unit; seven- year study. **Journal of Mental Health practice** 9, (4). Retrieved October 13, 2007, from EBSCO host master file database.

Baxter, A. (1987). **Techniques for dealing with family violence**. Charles . C Thomas, U.S.A.

Berkowitz, L.(1989).**The Frustration- Aggression Hypothesis : An Examination and Reformulation. Psychological Bulletin, 1**06 , 59-37.

Berry, D. B.(1995),**The Domenstic violence**: Source book every thing you need to know (3).Lowell House, NTc, contemn poraru publishing Group, Inc. Los Angeles, U.S.A .

Breiding, M.J.(2004).Observed hostility and Dominance As Mediators of The Relationship Between Husbands' Gender Role Conflict and wives' outcomes. **Journal of Counseling Psychology**, 51(4): 429-436.

Browne&Herbertm.(1997)**.presenting family violence. england**: john wiley and sons.L.T.D.

Chornesky, A, (2000). The Dynamites of Battering Revisited Affilia, **Journal of Women and Social Work**, 15 , pp:480-501.

Coleman, J.W. and Cressey, D.R. (1987**): Domestic violence and sexual abuse**. University Press.

Davies,J,(1998).**Safety planning of battered woman**. Copied Sage publications, Inc.

Delsol, C & Margoline, G, (2004). The Role of Family of Origin Violence in Men's Marital Violence perpetration Clinical, **psychological Review**, Vol.24(1):99-122.

Dutton, G Strazmoski, A. and Ryan, L. (1996). Antecedents of abusive personality and abusive behavior in wife assaulters**. Journal Family Violence**. 11,2+. Retrieved October 10, 2007, from EBSCO host master file database.

Feldman, p, (1977). **Criminal Behavior**, London, Johan Wiley & Sons.

Ferris, L, Memain, Margot, A, (1997**), Documenting wife abuse:** Aguide to physicians. 156(7).

Gelles, R,(1985), Family Violence: What we know and do. **In: E. H. Newberger and R.Bourne(eds), Unhappy Families: Clinical and Research perspectives on Family Violence**, U.S.A, psg publishing Company.

Gibson, James L, Ivancevich, John, m, & Donnelly, James, H, (1994). **Organizations: Behavior, Structure, Processes**. 8 th ed . Boston: Richard D. Irwin.

Goode, w. (1971**). Force and Violence in the family, journal of marriage and the family**, 33K pp:624 – 636.

Holtizworth, M & Smutzler , N& Bates, L, & Sandin, E, (1997). Husband Violence: Basic Facets and Clinical Implications, In, W, Halford and H, Markman (eds) **Clinical Hand book of Marriage and Couples Interventions** , pp:129-202.

Jenkins, p. (1995), School Delinquency and School Commitment, Sociology of Education.

Keizire.j.(1995), **Violence against women**, Africa women and health: A safe motherhood magazine. 3, no.(2), available on http://search epent. Com/direct.asp? an= 12290444 and db= cmedm and ty = DM.

Klapper, J.(1986). **the Effects of mass Communication**. the free press, New York.

Longman,(1987), **Act we study dictionary of English Longman group UK limited eighth**. Impression, **Longman house, burnt mill** Harlow Essex CM 202JE, England.

Marmon.J.(1989),**Psychosocial roots of violence**, in Robert I, sad if m.d (ads) violence and responsibility : individual, the family and society, new York.

Marvin E (ugene), Wolfgang . (2003). Contemporary Authors Online. Thomas GaleCo. available on : Htt://www.galenet.com

Matlin, M, (2000), **The Psychology of women**(4th ed), Harcourt College Publisher V.A.E .

Maynard, M.(1993). **Violence towards Women**', pp. 99 – 122 in .D. Richard-son and V. Robinson (eds) Introducing Women's Studies. New York: Macmillan.

Merwether, H.M.(1988), Child Abuse Reporting Lows: Time for charge. In Besharov. D. J. (eds), protesting children from Abuse and …….

Miller, M,(1997). **Growing up amidst Violence: Death anxiety, cognitive development, and conception of death in children**, Diss, Abs. Int, Vol. 60 – 05 B:2388.

Organ, Dennis & Bteman, Thomas S, (1991) . **Organizations Behavior,** Richard, D. Publisher, USA.

Oxford Dictionary.
Reza. A. Mercy JA. & Krug, E. (2001). Epidemiology **of violent deaths in the word** .Inj Prev , 7, 104:111.
Roberts, R, (1990), **Developing Culturally Competent Programs For Children With Special Needs**, Washington DC, Georgetown University Child Developing Center.
Smith, P.R. (1997). **Effects of emotional and physical abuse on self-esteem, trust, and intimacy** (emotional abuse women survivors) DAL, 68(6), 1092:1107.
Subramaniam, P & sivayogan,s.(2001). **The prevalence and pattern of wife beating in the trinomial district in eastern srilanka**. Southeast Asian J. trop med public health, 32.1.95.186
Torres, p.(2001). **Prevention and eradication of domestic violence- With the health system as the starting point**: A new parading. Journal of Gender Violence, Health and rights in the Americas. Retrieved September 21, 2007, from EBSCO host master file database.
United Nation,(1991), **Report expert group meeting on Violence against women** , Vienna.
Waldrop,A.E &Resick, P.A, (2004). Coping Among Adult emale Victims Of Domestic Violence. **Journal Of Family**, ol.19, No.5,PP.291-302 .
Wallace, H. (1998), **Victim logy**: Legal, psychological, and social perspectives. Allyn and Bacon, Boston.
Webster Dictionary.(1983). The Delair publishing. Co. Inc,(1983)p.1107.
Williams,B & Stacey, C & Carl, M, (2005), **Marriages Families and Intimate Relationships**, Boston, MA: Pearson.
Windle, C.R. (2007). **Husbands' Gender Role Conflict and Withdrawal During Marital Interaction**. A Thesis Submitted To The Graduate School Of The University Of Notre Dame In Partial Fulfillment Of The Requirements for The Degree Of Master Of Arts. Indiana.
Wisch, A.F.; Mahalik, J.R. Hayes, J.A.& Nutt, E.A. (1995). **The Impact of Gender Role Conflict And Counseling Technique On Psychological Help Seeking In Men**. Sex Roles, 33(1+2):77-89.
World Health organization, WHO,(2002). **World Report on Violenxe and Health**. Edited by Etienne G. Krug, Linda L. Dahlberg James A. Mercy, Anthony B. Zwi and Rafael Lozano.
Wright, N, & Wright, E, (1994), **Family Life Delinquency and Crime**, A policymakers Guide, Research Summary, Washington DS: OJJDP, 4-21.
Yoshiham, M, (2003).**Battered Women's Coping Strategies and Physiological distress**: Differences By immigration Status. American J. of Community Physiology, Vol. 30, No.3, PP. 429-450.

المراجع الالكترونية:

متوفر عبر الموقع الالكتروني: محور العلاقات الأسرية علاقة الزوجة بزوجة أخيها
http://fashion.azyya.com/414717.html

متوفر عبر الموقع الالكتروني: الموقع الالكتروني (جهشان، 2015)
www.jahshan.org

متوفر عبر الموقع الالكتروني: محور أشكال تدخل الأهل ، تدخل فـي تـصرفات الزوجة
http://www.sabahelkheir.com/content/%25D8

متوفر عبر الموقع: محور أشكال تدخل الأهل ، تدخل في طريقة اهتمـام ورعايـة الزوجة بزوجها

http://www.e-happyfamily.com/index.jsp% :

متوفر عبر الموقع الالكتروني: محور أشكال تدخل الأهل ، تدخل في طريقة اختيار السكن.
htt://www.factjo.com/pages/newsdetails.aspx%3Fid%3D52655

متوفر عبر الموقع الالكتروني: محور أشكال تدخل الأهل ، تدخل في طريقة ترتيب الأثاث.

www.albeet.com

متوفر عبر الموقع الالكتروني: **مؤسسة نهر الأردن**
http://www.jordanriver%3Fd%3Dar

متوفر عبر الموقع الالكتروني: **إدارة حماية الأسرة**
www.familyprotection.psd.gov.jo

متوفر عبر الموقع الإلكتروني: **المجلس الوطني لشؤون الأسرة**، الأردني
www.ncfa.org.jo

متوفر عبر الموقع الإلكتروني: **إتحاد المرأة الأردنية**
jwu.org.jo/home.aspx?ing=2

متوفر عبر الموقع الالكتروني: **مجموعة ميزان**
www.nakhweh.org/ar/organizations/440-Mizan- Law-Group-for...cach

متوفر عبر الموقع الالكتروني: **مؤسسة نور الحسين**
http://www.ifh-nhf.org.jo/AboutUS.aspx

متوفر عبر الموقع الالكتروني: وكالة جراسا الإخبارية/ **دار الوفاق الأسري**
www.gerasannews.com/indexphp?page=article&id=108112
متوفر عبر الموقع الالكتروني: **اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) CEDAW:**
www.un.org/../daw/../0360793A.A.pdf
متوفر عبر الموقع الالكتروني: **مؤتمر كوبنهاجن**
www.nhrc-qa.org/../
متوفر عبر الموقع الالكتروني: **مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994م**
www.un.org/../population/../C2001Ar..

ملحق(أ)

إدارة حماية الأسرة Family Protection Department.

أولاً: نبذه عن إدارة حماية الأسرة.

تأسست إدارة حماية الأسرة في مديرية الأمن العام كإدارة شرطية متخصصة في التعامل مع حالات العنف الأسري والاعتداءات الجنسية وذلك نهاية عام 1997، وهي أول إدارة متخصصة في الشرق الأوسط لمعالجة قضايا الأسرة. ويتم التحقيق مع الحالات الواردة إلى الإدارة بكل سرية وخصوصية من قبل ضباط وضـابطات مؤهلين ومدربين على التعامل مع هذه الحالات، وحسب نوع الحالة وجنس الضحية، وتتم المقابلات داخل غرف مقابلات خاصة من شأنها توفير الراحة النفسية للضحايا.

ثانياً: أهداف الإدارة Management objectives.

1. العمل مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية للوصول إلى مجتمع آمن وخال من الجريمة قدر المستطاع.
2. المحافظة على أمهات آمنات لا تُمتهن كرامتهن ولا يتعرضن للإساءة لـيكُن أمهات قادرات على تربية نشئ صالح وجيل واعٍ.
3. حماية الأطفال من التعرض للإيذاء بشتى أنواعه ليتحملوا مـسؤولية خدمـة الوطن بثقة وأمانة.
4. نشر التوعية بين أفراد المجتمع المحلي حول ضرورات حماية أفراد الأسـرة من العنف.
5. تأسيس شبكة اتصالات لتبادل الخبرات في مجال قـضايا الأطفـال والنـساء وحقوق الإنسان.
6. إدامة الاتصال مع الدول ذات الخبرات المتقدمة في هذا المجال ووفقاً للعادات والتقاليد والأحكام الدينية.
7. تأسيس قاعدة بيانات معلوماتية تعنى بمتابعة ودراسة وتحليل المستجدات على صعيد التعامل مع الحالات.

ثالثاً: اختصاص الإدارة النوعي.

يتمثل الاختصاص النوعي للإدارة كالأتي:

1. حالات العنف الأسري والإهمال: والتي تقع على الأطفال متى كان الفاعل من داخل الأسرة.

2. حالات الإيذاء الجسدي: التي تقع على الإناث البالغات ويكون الفاعـل مـن داخل الأسرة.
3. حالات الاعتداءات الجنسية أو الشروع بها: والتي تقع على الذكور أو الإناث سواء أكان الفاعل من داخل الأسرة أو من خارجها وبغض النظر عن عمـر أو جنس الضحية.

رابعاً: إجراءات التعامل مع القضايا الواردة للإدارة Dealing measures.

تتعامل إدارة حماية الأسرة مع قضايا العنف الأسري وفـق آليـة محـددة, ومضلة وإجراءات قانونية وبالتعاون مع جهات عديدة لتقديم أفضل رعاية وحمايـة لضحايا العنف الأسري، وهذه الإجراءات كالآتي:

1. التأكد من صحة المعلومة أو الشكوى الواردة إلى الإدارة من خلال المقابلـة الأولية لأطراف القضية في حالة الحضور المباشر إلى الإدارة، أو من خلال إرسال الباحثين الاجتماعين العاملين في الإدارة، إلى مكان وقـوع العنـف الأسري، أي منزل الأسرة، للتأكد من المعلومة الواردة إلى الإدارة.
2. التحقيق في الحالات التي ترد إلى الإدارة بكل سرية وخصوصية مـن قبـل ضباط وضابطات مؤهلين ومدربين على التعامل مع هذه الحالات حسب نوع الحالة وجنس الضحية داخل غرف مقابلات خاصة، من شأنها توفير الراحة النفسية للضحية، وذلك بهدف تحويل القضايا إلى المحـاكم المختـصة بعـد استكمال إجراءات التحقيق معهم.
3. تجرى الفحوصات الطبية داخل الإدارة، من قبل طبيب من المركز الـوطني للطب الشرعي، حيث تتوفر عيادة خاصة بالضحايا وعيادة أخـرى للجنـاة، ويتم إجراء الفحص الطبي بموافقة الضحية على ذلك، ويتم متابعـة الحالـة طبياً وإصدار التقرير الطبي اللازم.
4. يقوم طبيب نفسي مختص بفحص الحالات داخل الإدارة كلما استدعت الحاجة لذلك ويصدر التقرير الطبي بالحالة، ثم يتابع الحالات التي يجد أنها بحاجـة للمتابعة.

5. يجري مكتب الخدمة الاجتماعية داخل الإدارة مقـابلات اجتماعيـة بهـدف البحث عن أسباب العنف ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لذلك، لضمان عدم تكرار وقوع العنف على الضحية مستقبلاً، كما يقوم المكتب بمتابعة الحالات اجتماعياً من خلال الزيارات الدورية للأسرة المعرضة للعنف.
6. تقديم خدمات التوعية والإرشاد عن طريق المحاضـرات والنـدوات وورش العمل وتوفير المعلومات الإحصائية المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى تقـديم الاستشارات، وإجراء الدراسات وتحليل البيانات حول حجم وطبيعة وأسباب العنف الأسري ع (إدارة حماية الأسرة، 2006).

ملحق (ب)

وزارة التنمية الاجتماعية

أولاً: نبذه عن وزارة التنمية الاجتماعية.

تأسست وزارة التنمية الاجتماعية عام 1984، وتعمل ضمن رؤية مفادها مجتمع آمن عمادة الأسرة، يتمتع بخدمات اجتماعية ذات نوعية وقيم مجتمعية تُساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومجتمع العدالة، وتعمل ضمن رسالتها بالارتقاء بالعمل الاجتماعي التنموي، وتطوير السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة لتنمية المجتمع، وتحسين نوعية حياة أفراده، وتوظيف المعلومات والمعرفة لتوفير الخدمات الاجتماعية المتميزة، وترسيخ عملية التنمية المستدامة القائمة على مبدأ المساءلة والمشاركة، وتهدف الوزارة في مجال العنف الأسري إلى مساعدة الأسر والأفراد ممن يقعون ضحايا لمشكلات اجتماعية أو اقتصادية أو صحية تتطلب التدخل لإعادة تأهيلهم أو تمكينهم وتسهيل إعادة إدماجهم في المجتمع وخاصة فئات الأطفال والنساء ضحايا العنف والاستغلال (وزارة التنمية الاجتماعية، 2011).

ثانياً: برامج عمل الوزارة في التعامل مع العنف الأسري من خلال مديرية الرعاية الاجتماعية.

1. برامج خدمة النساء المعنفات.
2. برامج خدمة المسنين.
3. برامج خدمة الأطفال المعرضين للخطر.
4. برامج خدمة الأطفال الجانحين.
5. برامج الأطفال المساء إليهم.

حيث تعمل مديرية الدفاع الاجتماعي في الوزارة على هذه البرامج، في حماية الأحداث الواقعين في نزاع مع القانون من المشكلات والسلبيات الاجتماعية التي أدت إلى مخالفتهم، وتوفر بيئة سليمة تقدم الخدمات المتكاملة لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع، كما تُعنى بمساندة الأسر ضحايا العنف الأسري، وأسر السجناء لحمايتهم من الآثار السلبية للعنف ومساندة الأسر في حال غياب أو سجن الأب، وتعمل المديرية على حماية المرأة ضحية العنف بإيجاد المأوي الآمن متكامل الخدمات لرعايتها، كما تقوم بإعداد برامج الرعاية اللاحقة والحياة المستقلة للنساء المعنفات والفتيات خريجات دور رعاية الأطفال، وتعمل المديرية إلى الحد من

ظاهرة التسول والتخفيف من آثارها السلبية ومراقبة السلوك (وزارة التنمية الاجتماعية،2011).

ثالثاً: دار الوفاق الأسري.

تعمل الدار بموجب نظام حماية الأسرة رقم 48 لسنه 2004 والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، وتم افتتاحها في عام 2007 وتقدم خدماتها للنساء المعنفات من قبل أسرهن والمحتاجات للرعاية والحماية الاجتماعية بصرف النظر عن جنسياتهن، بالإضافة إلى استضافة أطفالهن معهن إذا اقتضت الضرورة ذلك، وتقدم خدماتها للنساء وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية بنهج العمل الاجتماعي المبني على التشخيص والتقييم والتدخل المهني.

www.gerasannews.com/indexphp?page=article&id=108112

رابعاً: مكاتب الخدمة الاجتماعية/ أقسام حماية الأسرة.

استحدث في أقسام حماية الأسرة مكاتب تتبع في عملها لوزارة التنمية الاجتماعية بموجب اتفاقيات تعاون بين الوزارة ومديرية الأمن العام ممثلةً بإدارة حماية الأسرة، وذلك لضرورة التدخل الاجتماعي مع الحالات المعرضة للعنف الأسري، ولمساعدة إدارة حماية الأسرة في تحقيق هدفها وهو الحد من العنف الأسري.

تقوم مكاتب الخدمة ضمن آلية عمل متخصصة وفق الإجراءات التالية:

1. استقبال الحالة ودراستها من قبل رئيس المكتب وأخصائيين اجتماعين متخصصين.
2. تصنيف نوع الإساءة / جسدية، نفسية ،إهمال وجنسية.
3. فتح ملف وإعطاء الحالة رقم متسلسل.
4. مقابلة المسيء إذا كان من داخل الأسرة وبمعزل عن المساء إليه، ثم مقابلة المساء إليه أو احد أفراد أسرته، أو إجراء زيارة ميدانية في حال إذا كانت المعلومة واردة إلى قسم الحماية من خلال الإبلاغ الهاتفي أو من خلال ورودها من جهة ما.
5. تدرس الحالة من قبل رئيس المكتب والأخصائيين الاجتماعين.
6. رفع التقرير الاجتماعي مع التوصيات.
7. متابعة التوصيات (مديرية الأمن العام، 2013).

ملحق (ج)

Ministry of Health وزارة الصحة

أولاً: نبذه عن وزارة الصحة.

تأسست أول وزارة للصحة في الأردن عام 1950، حيث أن وزارة الـصحة تقدم خدماتها الصحية المدعومة لكافة فئات المجتمع الأردني والمقيمين على الأرض الأردنية، إيماناً من الدولة الأردنية أن التمتع بالصحة هو أحد الحقـوق الأساسـية للمواطن، وأن التنمية الصحية هي أحد ركائز التنمية الـشاملة المـستديمة، وتقـوم الوزارة بعدة مهام أهمها تقديم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والرقابية (وزارة الصحة، 2013).

تلعب وزارة الصحة دوراً أساسياً في تشخيص وعلاج حالات الإساءة، حيث تم استحداث قسم العنف الأسري لتتناسب مع وجود نظام صحي يـستجيب لمفـاهيم الحماية ويعزز مبادئ الوقاية في مؤسسات الرعاية الصحية، كما تقوم الوزارة ومن خلال كوادرها بالإبلاغ عن حالات العنف الأسري وتدريب كوادرها في المؤسسات الصحية على إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسر (المجلس الوطني لـشؤون الأسرة، 2008). وتقوم الوزارة بدورها اتجاه حالات العنف الأسري مـن خـلال المركز الوطني للطب الشرعي، والمركز الوطني للطب النفسي (الطراونـه وعبـد الجواد، 2004).

ثانياً: المراكز التي تتعامل مع حالات العنف الأسري.

1. المركز الوطني للطب الشرعي:

يلعب المركز الوطني للطب الشرعي دوراً هاماً في الكشف عن الجرائم التي تقع على أفراد المجتمع، حيث يقع على عاتق الأطباء والممرضـين والممرضـات والعاملين في المهن الطبية المساعدة دوراً هاماً ورئيسياً في حماية المرأة والطفـل، ويشمل هذا الدور الفحص الطبي من قبل الطبيب الـشرعي وتـشخيص الحـالات، والتبليغ عنها (الطراونه، وعبد الجواد، 2004).

يتم فحص الحالة من قبل الطبيب الشرعي في غرفة خاصـة أعـدت لهـذا الغرض، بعد الاستماع عن إيجاز عن طبيعة الإساءة من قبل احد ضباط إدارة حماية الأسرة ثم الاستماع لأقوال المساء إليه والمسيء يقوم الطبيب بعد ذلك بعمل الفحص

الطبي واخذ العينات وإعداد تقرير طبي قضائي أولي أو قطعي وتسليمه لقسم حماية الأسرة ليتم متابعة إجراءات التعامل مع الحالة (مديرية الأمن العام، 2013).

2. المركز الوطني للطب النفسي:

يقوم المركز بتقديم خدمات متنوعة وواسعة منها وقائية وعلاجية وذلك من خلال المركز الوطني للصحة النفسية الذي يقدم الجزء الأكبر من الخدمات الوقائية للطب النفسي، حيث يتم تنفيذ ذلك من خلال عيادات في إدارة حماية الأسرة وأقسامها، كما أن الخدمات العلاجية يتم تحويلها من حماية الأسرة إلى العيادات الخارجية التابعة للمركز الوطني للصحة النفسية، ويتم الإشراف على عيادة الطب النفسي في حماية إدارة حماية الأسرة وأقسامها مجموعة من الأطباء المختصين في هذا المجال.

حيث يقوم الطبيب النفسي بفحص المساء إليه أو المسيء إذا تطلبت الحالة ذلك، ثم يحرر تقرير طبي نفسي يقرر فيه حاجة الحالة لخطة علاجية نفسية أو دوائية أو إذا اقتضت الضرورة إدخالها إلى المركز الوطني للطب النفسي أو أية جهة أخرى ذات علاقة ليتم متابعتها طبيا، وفي بعض الأحيان يتم تحويل الحالة إلى مراكز معالجة الإدمان في حال ثبوت تعاطيه للعقاقير والمواد المخدرة والطيارة، ويتابع الطبيب النفسي الحالة بعد ذلك (مديرية الأمن العام، 2013).

ثالثاً: الجانب الوقائي في عمل المركز المقدم لحالات العنف الأسري.

ويتمحور حول العوامل المؤدية إلى العنف الأسري بكل أشكاله وأنواعه وهي كالآتي:

1. الاعتداءات الجسدية المؤدية إلى الوفاة أو إحداث عاهات مستديمة.
2. الاعتداءات الجنسية على الأطفال المؤدية إلى الوفاة أو إحداث عاهة مستديمة، أو التي يترتب عليها أثار نفسية عميقة.
3. الإيذاء النفسي العاطفي.
4. الإهمال المتعمد.
5. حالات التفكك الأسري وآثاره الاجتماعية والنفسية.

رابعاً: الجانب العلاجي في عمل المركز المقدم لحالات العنف الأسري.

يتم التعامل مع حالات العنف وتقديم العلاج في حال إذا كانت الدوافع عصبية ناجمة عن احباطات الحياة وعدم الرضا عن النفس، وفي حال إذا كانـت الـدوافع العصبية ناتجة عن أوضاع مادية. فيتم تحويل الحالة التي بحاجة إلى العـلاج إلـى معالج نفسي من خلال جلسات إرشادية علاجية من خلال التوجيه والإرشاد، وفـي حال إذا كانت الحالة ذات أعراض عصبية شديدة مزمنة يتم وصف بعض العلاجات والتي من شأنها التخفيف من حدة أعراض العصاب. أو من الممكن تحويل المريض إلى المركز الوطني للصحة النفسية في حال وجود مرض دهاني لكون حالته تشكل خطر على المحيطيين به، أو من الممكن معالجته خارجياً وبشكل دوري لرصد أيـة أعراض مرضيه أخرى.

ملحق (د)

المجلس الوطني لشؤون الأسرة National Council for Family Affairs

أولاً: نبذه عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة.

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب قانون رقم 27 لعام 2001، ويعمل كمنظمة داعمة للتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص العاملة في مجال الأسرة، وتبرز أهميته في المساهمة بضمان مستوى حياة أفضل للأسر الأردنية من خلال رؤيا وطنية تدعم سياسات البلاد التنموية وتمكن كافة الأسر الأردنية من تحقيق طموحاتها، وللمجلس برامج متعدده حول ظاهرة العنف الأسري ضد الأطفال والنساء المساء إليهن.

ثانياً: أهداف المجلس Council targets.

1. صياغة السياسات وإعدادها وتعديل التشريعات والإجراءات المتعلقة بالأسرة وإصلاحها.
2. إدارة البحوث ومصادر البيانات من خلال تقديم معلومات ذات مصداقية حول ما يتعلق بالأسرة، لتتمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على أسس علمية.
3. حشد الدعم الوطني للسياسات والبرامج الأسرية.
4. التنسيق والمتابعة فيما يتعلق بسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأسرة ومراقبتها.
5. التطوير المؤسسي.

ثالثاً: برنامج حماية الأسرة Family protection program.

من البرامج التي يعمل عليها المجلس الوطني لشؤون الأسرة برنامج حماية الأسرة، ويعمل البرنامج على تنسيق وتوجيه جهود المؤسسات الوطنية العامة والأهلية والخاصة المعنية بحماية الأسرة الأردنية من العنف بصوره وأشكاله كافة، وتمكينها من القيام بدورها الحيوي في تماسك المجتمع وتوفير بيئة داعمة لأفرادها، ويهدف البرنامج إلى تحسين وسائل وإجراءات حماية وتمكين الأسرة الأردنية وأفرادها من خلال التطوير المستمر لخدمات مؤسسات الحماية، والتمكين، وزيادة مستوى الوعي بقضايا العنف ضد الأسرة وأفرادها.

رابعاً: مشاريع المجلس Council Projects.

صدر عن المجلس المشاريع الآتية:

1. تقرير الصحة والعنف في الأردن.
2. العنف الأسري في الأردن: المعرفة، والاتجاهات والواقع.
3. الخطة الإستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة والوقاية من العنف للعوام 2005-2009 .
4. مشروع تطوير إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري.
5. مشروع كسب الدعم والمؤازرة لمناهضة العنف ضد النساء.
6. مشروع تقيم استجابة الأردن في التعامل مع قضايا العنف الأسري.
7. مشروع تأسيس مركز العدل الأسري.
8. نظام اعتماد وضبط جودة الخدمات المقدمة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري.
9. دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي وقع فيها حالات عنف
10. مشروع أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري.

خامساً: أبحاث ودراسات صادرة عن المجلس.

صدرت عن المجلس مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تعلقت بالعنف الأسري عموماً، والعنف ضد المرأة على وجه الخصوص، وهي كالآتي:

1. الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لحالات العنف الأسري
2. نظام ضمان الجودة للمؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري/ الخدمات الاجتماعية والإيوائية.
3. نظام ضمان الجودة للمؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري/ الخدمات الصحية.
4. نظام ضمان الجودة للمؤسسات مقدمة الخدمة لحالات العنف الأسري/ الخدمات التربوية.
5. دليل تدريبي حول استراتيجيات ومقاربات العمل مع الرجال في مناهضة العنف الأسري.

6. خطة حشد الدعم والتأييد لمناهضة العنف ضد المرأة.
7. وثيقة عمل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف.
8. واقع العنف ضد المرأة في الأردن.
9. نشرة العنف ضد المرأة في الأردن_ واقع وحقائق.
10. نشرة العنف ضد المرأة في الأردن_ رؤيا مشتركة لإحداث التغير.
11. سلسة الثقافة القانونية/ ضرب الأطفال، العدد الأول.
12. دراسة العنف الأسري في الأردن (المعرفة، الاتجاهات، الواقع).
13. الصحة والعنف.
14. الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف.

ملحق (هـ)

مؤسسة نهر الأردن Jordan River Foundation

أولاً: نبذه عن مؤسسة نهر الأردن:

تأسست مؤسسة نهر الأردن عام 1995، وهي مؤسسة أهلية رائدة لا تـسعى لتحقيق الربح، وتتجه رؤيتها لابتكار الحلول للتحديات الوطنيـة، لتـوفير فـرص الازدهار للجميع، وخاصة الأطفال وسلامتهم. وتعمل المؤسسة على تمكين الأفـراد في المجتمعات المحلية من تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية مـن خـلال برامج تنموية متكاملة تستند لاحتياجات المجتمع المحلي ومصادرة الأوليـة، كمـا تساهم المؤسسة في حماية المرأة والطفل ضحايا العنف الأسري.

http://www.jordanriver%3Fd%3Dar

ثانياً:البرامج الرئيسية للمؤسسة.

1. برنامج نهر الأردن لحماية الطفل.
2. برنامج نهر الأردن لتمكين المجتمعات المحلية.

ثالثاً: نهج العمل في المؤسسة.

بادرت المؤسسة على إطلاق مشاريع اجتماعية واقتصادية متميـزة للمـرأة، لتعزيز معارفها ومهاراتها في إنتاج الصناعات اليدوية التقليدية، ومهـارات تنظـيم المشاريع. كما عملت المؤسسة على إضافة الاستثمارات المستدامة في المجتمعـات المحلية، من خلال دمج الاحتياجات التنموية وخدمة المجتمعات المحلية.

رابعاً: خدمات التدخل في المؤسسة.

تقوم المؤسسة بمساعدة ضحايا الإساءة وخاصة الأطفـال فـي احتياجـاتهم القانونية، والطبية والنفسية والتربوية والاجتماعية، من خلال برامج لمعالجة هـذه المشكلات، وتقوم أيضاً بنشاطات وخدمات لاحقة لمعالجة الأسباب الجذرية وبنـاء اسر صحية وبالتالي مجتمعات صحية. كما تقدم الدار إضـافة لخـدمات التـدخل، الخدمات الإيوائية، والعلاجية، والاستشارات النفسية لحالات الإساءة التي تحتاج إلى متابعة حثيثة.

خامساً: دار الأمان.

افتتحت هذه الدار في شهر أب عام 2000 وتعتبر أول مؤسسة عربية تُعنـي بتوفير وسائل كافية لحماية وتأهيل الأطفال المساء إليهم وتقـديم المـشورة للآبـاء

والأمهات وأبناء المجتمع، وتقدم الدار خدمات العلاج النهاري للفئات العمرية مـن عمر يوم إلى عمر ثمانية سنوات للذكور، ومن عمر يوم إلى عمر أربعة عشر سنه للإناث، ويتبع لدار الأمان مركز الوقاية في عمان – جبل النصر الذي تم إنشاءه في شباط عام 1998 م وذلك لمساعدة المراكز بتقديم الخـدمات الوقائيـة فـي مجـال الإساءة، وتتضمن هـذه الخـدمات حمـلات التوعيـة وورش العمـل للمعلمـين والممرضات والأطباء والآباء والأطفال .

ملحق(و)

اتحاد المرأة الأردني Jordanian Women Union

أولاً: نبذه عن اتحاد المرأة الأردني.

وهو منظمة نسائية عربية رائده تَعنى بقضايا المرأة، تأسس بمبادرة سيدات رائدات عام 1945 تحت مسمى الاتحاد النسائي الأردني، وتم تغير الاسم عام 1994 ليسمى باتحاد المرأة الأردني. ويهدف الاتحاد إلى تأكيد وتعزيز مكانة المرأة الأردنية ودورها في المجتمع، والتصدي لأشكال التمييز ضد المرأة، والدفاع عن حقوقه ومكتسباتها.

ثانياً: أهداف اتحاد المرأة الأردني.

1. تنظيم وتوحيد جهود وطاقات المرأة الأردنية للدفاع عن مكتسباتها وحقوقها.
2. التصدي لأي شكل من أشكال التميز ضد المرأة.
3. تأكيد وتعزيز مكانة المرأة الأردنية ودورها في المجتمع، وتمكينها من ممارسة حقوقها، واستثمار طاقاتها الإبداعية والإنتاجية وأداء واجبها في ترسيخ النهج الديمقراطي وحماية السيادة والثقافة الوطنية.
4. الارتقاء بوعي المرأة الأردنية لدورها وحقوقها وتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات.
5. السعي لدمج المرأة الأردنية في المجتمع المحلي وتحسين مكانتها الاجتماعية.
6. تذليل العقبات التشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
7. السعي لتمكين المرأة من الحصول على الرعاية والحماية الصحية عموماً والصحة الإنجابية والجنسية ورعاية الأمومة خصوصاً.
8. دعم ومساندة المرأة العربية لتحقيق الأهداف المشتركة، والتضامن مع نساء العالم في قضاياهن العادلة.

ثالثاً: برنامج خط الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي

تأسس البرنامج عام 1996، لتقديم الخدمة للنساء ضحايا العنف في الأردن ومن كافة الجنسيات، وذلك كأحد آليات الإتحاد لمجابهة العنف والتمييز ضد المرأة، وتقدم الخدمة مختصات في الخدمات القانونية والاجتماعية والنفسية والخبيرات ووفق رؤية حقوقية نسويه، ويتبع للبرنامج مأوي النساء ضحايا العنف لإقامة النساء المعرضات للتهديد وبحاجة إلى الحماية والإقامة بشكل مؤقت في مكان آمن وحتى تقديم المساعدة اللازمة للنساء المقيمات به، وتم توفير عيادة صحية لتقديم الخدمات الصحية للنساء ضحايا العنف، ويقدم البرنامج خدمات نشر الوعي الصحي بين النساء.

ملحق (ز)

مركز التوعية والإرشاد الأسري /الزرقاء

أولاً: نبذه عن مركز التوعية والإرشاد الأسري /الزرقاء.

وهو مؤسسه أهلية يتبع في عمله لجمعية ربات بيوت في محافظة الزرقاء، ويختص بتقديم الإرشاد الأسري لجميع فئات المجتمع التي تراجع المركز، ويهدف إلى الحد من ظاهرة العنف الأسري من خلال الخطط العملية لمجابهته من خلال إعداد برامج التوعية والتعليم المستمر حول كيفية التعامل الأفضل داخل الأسرة (مركز التوعية والإرشاد الأسري الزرقاء، 2015).

ثانياً: أهداف المركز.

1. مساعدة الأسر في كافة المجالات والنفسية والاجتماعية والقانونية والصحية لتحقيق حياه فضلي.
2. المساعدة في توعية وتثقيف أفراد المجتمع بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وسبل مواجهتها.
3. العمل على مساعدة الأفراد من اجل رفع مستوى تكيفهم النفسي وإكسابهم مهارات لكيفية التعامل الصحيح مع الضغوطات والمشكلات النفسية التي يتعرضون لها.
4. العمل على مساعدة الأفراد اللذين يتعرضون للممارسات غير الإنسانية والضغوط الاجتماعية.
5. التعاون مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتطوعية المعنية بالعمل الاجتماعي من اجل تنسيق الجهود لمواجهة المشكلات النفسية والاجتماعية وتحسين أوضاع أفراد المجتمع.
6. التعاون مع هيئات وأفراد البحث العلمي من اجل تحسين العمل الاجتماعي ورفع مستواه.
7. إجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشكلات التي تظهر من خلال العمل بمركز الإرشاد.
8. تقديم الخبرات والتدريب اللازمين لفئات مهنية معينة.

ثالثاً: خدمات المركز.

1. الخدمات التربوية

2. الخدمات النفسية والإرشادية.

3. الخدمات الصحية.
4. الخدمات القانونية.
5. خدمات البحث العلمي.
6. خدمات الإحالة.
7. خدمات المتابعة.

رابعاً: برامج المركز.

1. برامج إرشادية أسرية.
2. برامج إرشادية زواجيه.
3. حلقات بحث وورشات عمل حول القضايا الاجتماعية والأسرية.
4. برامج تدريب وتأهيل ورفع كفاءات لمختلف الميادين والاختصاصات.
5. برنامج الخط الإرشادي الأسري، الذي يحافظ على سلامة الأسرة ويساهم في إيجاد طرق مناسبة لمساعدة الأفراد على زيادة الشعور بالسعادة والاطمئنان والاستمتاع بالحياة والرضي ويساهم في إيجاد الحلول المناسبة والممكنة ويقدم الخدمات التربوية والاجتماعية والأسرية والنفسية والإرشادية والصحية والقانونية.

خامساً: مجالات الإرشادية التي يقدمها برنامج الخط الإرشادي الساخن.

1. إرشاد في مجال النمو المهني وما يتعلق فيه من خيارات ومشكلات.
2. الإرشاد الزواجي والأسري.
3. الإرشادات في حالات الطلاق.
4. الإرشاد الجنسي.
5. إرشاد المرأة الراشدة وإعادة التأهيل.
6. إرشاد للحمل غير المخطط.
7. الإرشاد في حالات الخلل الجنسي.
8. الإرشاد التربوي.
9. الإرشاد القانوني.
10. الإرشاد النفسي والاجتماعي.

ملحق (ح)

جمعية حماية ضحايا العنف الأسري/ عمان

أولاً: نبذه عن جمعية حماية ضحايا العنف الأسري/ عمان.

وهي جمعية أهلية تختص بالتعامل مع كافة قضايا العنف الأسري، وترتكـز فلسفتها على حل مشاكل الأسر المعنفة، وتهدف إلى نشر الوعي بحقـوق الإنـسان والمرأة والطفل، والمحافظة على توازن الأسرة النفسي والاجتماعي، وتقدم الجمعية خدماتها بشكل عام والنساء المعنفات بشكل خاص، وتـشمل الخـدمات الإرشـادية الصحية والاجتماعية والنفسية، وخدمات التدريب لكوادر الجمعية وخدمات التحويل للحالات إلى الجهات المختصة بالعنف الأسري، وتعمل على برامج دعـم ضـحايا الجرائم المتعلقة بالأسرة كالعنف الأسري وهتك العرض، وبرنامج تقـديم خـدمات الدعم النفسي والاجتماعي، وبالتنسيق مع مراكز إيواء المعنفات ومراكز الإصـلاح والتأهيل، وبرنامج التوعية المجتمعية (إيجاز الجمعية، 2015).

ملحق (ط)

جمعية حماية الأسرة والطفولة / اربد

أولا: نبذه عن الجمعية.

تأسست الجمعية عام 1992، وتهدف إلى تقديم العون والمساعدة لكافة الفئات المستهدفة من خلال مجموعة برامج مبينة على أسس علمية، بهدف مساعدة الفئـات المستهدفة على تجاوز ظروفها والاندماج في المجتمع بالطريقة الصحيحة، ويندرج ضمن هذه الفئات الأطفال والنساء ضحايا العنف الأسري (جمعية حمايـة الأسـرة والطفولة اربد، 2015).

ثانياً: الفئات التي تستهدفها الجمعية.

1. النساء المعنفات
2. الأطفال المعنفين.
3. الأطفال العاملين وأطفال الشوارع.
4. أبناء المطلقين.
5. النساء والأرامل والمطلقات.
6. الأسر الفقير.
7. الشباب والأسر المعرضين لخطر المخدرات والإصابة بالايدز.
8. الأطفال المبدعين والمتميزين.

ثالثاً: الخدمات التي تقدمها الجمعية.

1. الإرشاد النفسي والاجتماعي.
2. برامج التوعية الصحية.
3. المساعدات المالية.
4. برامج التأهيل والتدريب المهني.
5. البرامج الترفيهية.
6. تمويل المشاريع الصغيرة.

رابعاً: برامج الجمعية.

تقوم الجمعية ببرامجها من خلال المراكز الآتية

1. مركز الإرشاد الأسري:

تأسس المركز في شهر أيار عام 2011 بالتعاون والـشراكة مـع المجلـس الوطني لشؤون الأسرة وبتمويل من السفارة الهولندية. ويهدف إلى تقـديم خـدمات الإرشاد الأسري للنساء والأطفال المعنفات والشباب من الفئات الأقـل حظـاً فـي المجتمع والمقبلين على الزواج من خلال فريق عمل متخـصص ومـدرب علـى الإرشاد للحد من ظاهرة العنف الأسري في المجتمع.

2. دار ضيافة الطفل:

تضم الدار ثلاثة وحدات هي:

أ. وحدة المشاهدة : وتهتم بتنفيذ حكم المشاهدة لغير الحاضنين من الأبـوين بعـد حدوث الطلاق أو الانفصال الجزئي. تحت إشراف فريق مختص.

ب. وحدة رصد الإساءة والعنف: تعمل على رصد حالات الإساءة والعنف للطفولة، وتلقى شكاوي العنف الأسري، وتقديم خدمات الإرشاد وتساهم في حل مـشاكل العنف الأسري والإساءة للطفولة مع الجهات المختصة لوضع الحلول المناسبة.

ج. وحدة مجهولي النسب: تتعامل هذه الوحدة مع مجموعة من الأطفال مجهـولين النسب، حيث يعاني الأطفال من صعوبات وبطء في التعلم، فتقدم لهـم بـرامج تساعدهم على الاندماج في المجتمع.

3. مركز الإبداع الشبابي:

يقدم هذا المركز برامج للأطفال المبدعين والمتفوقين في المدارس حيث يهدف إلى تنمية القدرات والمهارات الإبداعية من دراما، فن، موسيقى، وحاسوب ، لـدى هذه الفئة من الأطفال بالإضافة إلى تنمية مهارات الحوار والاتـصال والاسـتماع وإدارة الأزمات.

4. مركز سمير الرفاعي:

يقدم هذا المركز خدمات لفئة الأطفال العاملين وأطفال الشوارع مـن خـلال تعليم الأطفال في المدارس النظامية أو محو الأمية ، وتقديم خدمات الإرشاد الأسري للأطفال وأسرهم، وتقديم خدمات التأهيل والتدريب والتمويل بإحالة الأطفـال إلـى مراكز للتدريب المهني، ومن ثم منحهم قروض ومشاريع اسر صغيرة مدرة للدخل،

كذلك تقديم خدمات اجتماعية من خلال دمج الأطفال في المجتمع وتعزيز الاتجاهات السلوكية الايجابية لديهم.

5. الفريق الأهلي لمكافحة المخدرات والمواد الطيارة والايدز:

يتكون هذا الفريق من ممثلي عن مؤسسات المجتمع الرسمي والقطاعين الخاص والحكومي، وممثلي عن طلبة المدارس والجامعات، ويعمل من خلال التنسيق مع إدارة مكافحة المخدرات والأمن العام، ويهتم بنشر الوعي المجتمعي نحو خطورة هذه الظاهرة . كما يتم التنسيق مع وزارة الصحة، وخاصة البرنامج الوطني لمكافحة الايدز للعمل على برامج توعوية وتثقيفية حول مرض الايدز والعمل مع الفئات ذات الاختطار العالمي للإصابة بفيروس الايدز.

ملحق (ي)

مجموعة ميزان

أولاً: نبذه عن المجموعة.

وهي مؤسسة أهلية تختص بحقوق الإنسان تأسست من مجموعة من المحامين والمحاميات بتاريخ 1998، وترتكز فلسفتها على تحقيق أدوات تُسهم في تحسين حياة الناس في مجال توفير ضمان التمكين القانوني الكفؤ لرقيقي الحال، من خلال نشر الوعي القانوني بمختلف الشؤون والمسائل المتعلقة بالقوانين، وتوفير خدمات التمكين القانوني والتي تشمل الاستشارات القانونية المتخصصة والتمثيل القانوني المجاني أمام المحاكم في مختلف أنواع القضايا الشرعية والحقوقية والجزائية المستهدفة من المواطنين والمقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية (وزارة التنمية الاجتماعية، 2015).

ثانياً: أهداف المجموعة.

1. نشر مبادئ حقوق الإنسان وضماناتها في القانون الوطني والدولي بما في ذلك الوسائل القضائية لحمايتها والتعريف بالأحكام والمبادئ الدستورية والقوانين المتعلقة بحماية الحقوق والحريات العامة في ضوء الدستور الأردني والميثاق الوطني الأردني والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
2. المساهمة في بناء المجتمع الديمقراطي المدني في إطار القانون والمؤسسات ومبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء.
3. تعزيز وتطوير دور المحامين في نشر المعرفة القانونية والدفاع عن حقوق الإنسان والسعي إلى ضمان حصانتهم وتمكينهم من أداء هذا الدور دون قيود.
4. تشجيع وتطوير استخدام التقنيات الحديثة والمعلوماتية الخاصة بالمعرفة وتبادل المعلومات في مجال القانون وحقوق الإنسان.
5. إعداد الدراسات والبحوث القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساهمة في جهود تطوير وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال، وتوفير المساعدة القضائية إلى طالبيها من المحتاجين خاصة الفئات المستضعفة أو غير القادرة في المجتمع, كالأطفال والنساء والعمال وكبار السن وذوي الحاجات الخاصة والمبادرة إلى تولي قضايا بهدف استصدار أحكام وسوابق قضائية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

6. مراجعة التشريعات وتشجيع الحوار حول القوانين ومشاريع القوانين الوطنية وحول الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بهدف تعزيز المشاركة وتوفير فرص المعرفة والمقارنة والمتابعة.
7. تلقى الشكاوي وتوثيق حالات انتهاكات حقوق الإنسان ومتابعتهـا بالوسـائل القانونية.
8. توفير مكتبة مرجعية للمحامين الحقوقيين ونشطاء حقوق الإنسان والبـاحثين والاكاديميين والمهتمين من الرجال والنـساء وتـوفير خـدمات المعلومـات والاتصال الالكتروني ومن خلال شبكات الانترنت في مجال القانون وحقوق الإنسان.
9. التعاون وتعزيز العلاقات لمختلف الأشخاص والهيئـات المعنيـة بالقـانون وحقوق الإنسان أو ذات الأهداف المشتركة.
10. المساهمة في أعمال مبادئ وأحكام الاتفاقيـات الدوليـة بحقـوق الإنـسان وإعلانات المبادئ والحقوق الدولية وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
11. استخدام مختلف الآليات القانونية المتاحة.
12. القيام بدور رئيسي ومركزي في حملات الضغط للتعـاون مـع مختلـف الجهات والأجهزة التشريعية.

ثالثاً: برامج المجموعة.

1. برنامج وئام للمصالحة والتوثيق العائلي.
2. برنامج حماية الناس وحقوق الإنسان.
3. برنامج التدريب على حقوق الإنسان.
4. مشروع العدالة الجنائية للأحداث.
5. مشروع حماية النساء في خطر والموقوفات إدارياً.

رابعاً: خدمات المجموعة.

1. الخدمات القانونية للنساء في مجال الاستشارات والتمثيل أمام المحاكم.
2. تخطيط البرامج المتنوعة لعمل المؤسسة.
3. خدمات الإرشاد والمساعدة للبالغين والأطفال والأحداث وللنساء المعنفات.

ملحق (ك)

معهد الملكة زين الشرف التنموي

أولاً: نبذه عن المعهد.

وهو مؤسسة تتبع للصندوق الأردني الهاشمي، تأسس عام 1994، وتتمركـز فلسفته على إيجاد روابط قوية بين النظرية والتطبيق، بالسعي إلى نقل التحديات التي يواجهها المجتمع المحلي من أرض الواقع إلى ميدان الحوار الـشامل، مـن أجـل مواجهة هذه التحديات والمساهمة في العملية التنموية، ومن ضمن أهدافـه معالجـة قضايا العنف الأسري والعنف ضد المرأة من خلال تنفيذه لمجموعة من المـشاريع، وقام المعهد بتنفيذ العديد من المشاريع في مجال العنف ضد المرأة منهـا مـشروع مناهضة العنف ضد المرأة، ومشروع" مكانة هولندا" لمناهـضة العنـف الأسـري بالتعاون مع السفارة الهولندية. وقام المركز بإصدار دلال خاصة بالعنف الأسـري والعنف ضد المرأة. كذلك العديد من الدراسات حول العنف ضد المـرأة (المجلـس الوطني لشؤون الأسرة، 2008).

ملحق (ل)

معهد العناية بصحة الأسرة/ مؤسسة نور الحسين

أولاً: نبذه عن المعهد.

يتبع معهد العناية بصحة الأسرة لمؤسسة نور الحسين، وهـو منظمـة غيـر حكومية يسعى إلى رفع سوية الخدمات الأمومة والطفولة في الأردن مـع التركيـز على الكشف المبكر عن الإعاقات عند الأطفال وإعادة تأهيلهم والاهتمـام بالقـضايا الوقائية والصحة الإنجابية بشكل عام، ويقوم المركز بتقديم خدمات في مجال العنف ضد المرأة متمثله في الكشف عن حالات العنف الواقعة على المرأة سواء من خلال مراجعة النساء للمعهد أو من خلال الزيارات المنزليـة مـن قبـل فريـق العمـل الاجتماعي، حيث يتم التعامل مع المرأة المعنفة في المعهد مـن قبـل الأخـصائية الاجتماعية من خلال دراسة حالاتها واعدا تقرير وتحويلها إلـى العيـادة النـسائية للفحص لإعداد تقرير طبي حول وضع الإساءة، ويـتم بعـد ذلـك تحويلهـا إلـى الأخصائية النفسية، ومن ثم إلى المستشارة القانونية، ثم تحـول الحالـة إلـى إدارة حماية الإساءة ليتم التعامل معها.

http://www.ifh-nhf.org.jo/AboutUS.aspx

ثانياً: خدمات المعهد.

1. تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية داخل العيادات وتشمل الطب العام، طب الأسرة، النسائية والتوليد، الأسنان، التغذية، عيادة الأطفال، الغدد الصماء، المسالك البولية والمختبر.
2. تقديم خدمات الرعاية والعلاج النفسي والاجتماعي المتخصص مـن خـلال الإرشاد الفردي والجماعي ومجموعات الدعم والعلاج بالموسيقى.
3. تنفيذ مجموعات دعم متخصصة للفئات العمرية المختلفة من الكبار والصغار.
4. تقديم خدمات التشخيص والتأهيل للأطفال ذوى الإعاقة وصعوبات التعلم مثل العلاج الطبيعي، علاج اضطرابات النطق، واللغة والتربية الخاصة.
5. تنفيذ جلسات تدريب وتوعية في كافة المجالات الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية، وخاصة الموضوعات المتعلقة بحماية الأطفال وحقوقهم، وعمالـة الأطفال والعنف الأسري.
6. تنفيذ مجموعات دعم متخصصة للفئات العمرية المختلفة من الكبار والصغار.

7. تنفيذ خدمات الإرشاد القانوني والاجتماعي والنفسي لضحايا العنف الأسـري والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.
8. تقديم خدمات أولية للأطفال المنفصلين عن ذويهم أو غير المصحوبين عـن طريق فريق مكون من أخصائيين نفسيين واجتماعيين وتقديم الدعم للعائلات الداعمة أو الراعية للأطفال.
9. بناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني لفهم أوسع لمفهوم الصحة المجتمعيـة، والصحة الإنجابية، حماية الأطفال، الجندر، حقوق اللاجئين، العنف الأسري، والعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي.

ملحق(م)

أداة الدراسة بالصورة الأولية



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الأستاذ الدكتور /الدكتورة : **الفاضل/ الفاضله**

السلام عليكم ورحمة ا وبركاته، وبعد.
أتشرف بتحكيمكم لاستبانتي كوني أقوم بإجراء دراسة علمية بعنوان

اتجاهات النساء المتزوجات نحو تدخل الأهل في علاقتهم الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهن

وذلك لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع - تخصص علم الجريمة، راجياً إبداء ملاحظاتكم على فقراتها وإثرائها بإرشاداتكم القيمة.

شاكراً لكم تعاونكم.

الطالب **إشراف**
بسام سالم المدادحه **الدكتور حسين طه المحادين**

الجزء الأول : المتغيرات الشخصية والديموغرافية

1	**العمر** :	☐ دون 25 سنه ☐ 30-26 ☐ 35-31 ☐ 40-36 ☐ 45-41 ☐ 46 فأكثر
2	**دخل الأسرة الشهري**	☐ اقل من 200 ☐ 300-20 ☐ 400-301 ☐ 500-401 ☐ 501 فأكثر
3	**عدد سنوات الزواج** :	☐ 5 سنوات فأقل ☐ 10-6 ☐ 11-15 ☐ 16 فأكثر

4	**عدد أفراد الأسرة** : ☐ 5 سنوات فأقل ☐ 6-10 ☐ 11-15 ☐ 16 فأكثر
5	**مستوى تعليم الزوجة** : ☐ تقرا وتكتب ☐ ثانوية فأقل ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس فأكثر
6	**مستوى تعليم الزوج** : ☐ يقرأ ويكتب ☐ ثانوية فأقل ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس فأكثر
7	**مهنة الزوجة** : ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ ربة بيت
8	**مهنة الزوج** : ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ بلا عمل
9	**درجة القرابة بين الزوجين** : ☐ يوجد قرابه ☐ قرابة بعيده ☐ لا يوجد قرابة
10	**ظروف السكن** : ☐ مع اهل الزوج ☐ قريب من اهل الزوج ☐ بعيد عن اهل الزوج
11	**الوضع الصحي للزوجة** : ☐ تعاني من امراض مزمنه ☐ تعاني من امراض عرضيه ☐ لا تعاني من أية امراض
12	**الوضع الصحي للزوج** : ☐ يعاني من امراض مزمنه ☐ يعاني من امراض عرضيه ☐ لايعاني من أية امراض
13	**علاقة الزوجة بأهل الزوج** : ☐ تابعة ☐ مستقلة نسبياً ☐ لا يوجد علاقة
14	**علاقة الزوج بأهل الزوجة** : ☐ تابعة ☐ مستقلة نسبياً ☐ لا يوجد علاقة
15	**الاكثر تدخل في العلاقة الزوجية من قبل اهل الزوج** : ☐ ام الزوج ☐ والد الزوج ☐ اخت الزوج ☐ اخ الزوج
16	**الاكثر تدخل في العلاقة الزوجية من قبل اهل الزوجة**: ☐ ام الزوجة ☐ والد الزوجة ☐ اخت الزوجة ☐ اخ الزوجة

الجزء الثاني : يمثل اتجاهات النساء نحو تدخل الأهل في علاقاتهم الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهن.

الرقم	محتـــوى الفقـــــــرة	تنطبق بدرجة كبيـرة جداً	تنطبق بدرجة كبيرة	تنطبـق بدرجـة متوسطه	تنطبق بدرجة قليله	تنطبق بدرجة قليلـه جداً
	اتجاهات اجتماعية					
17	هناك ضعف في العلاقات الاجتماعية مع الأهل					
18	يشعر الأهل بمسؤوليتهم اتجاهنا لذلك يتـدخلون فـي علاقتنا					
19	يعتقد الأهل بأنهم أكثر حكمه في تـصريف أمورنـا الحياتية					
20	زوجي ضعيف الشخصية أمام أهله					
21	نعتمد على الأهل كثيراً في حل المشاكل التي تـدور بيننا					
22	يمنعنا الأهل من تشكيل علاقات اجتماعية مع جيراني					
23	لا نمتلك القرار في حل مشاكلنا الخاصة					
	اتجاهات اقتصادية					
24	يعتمد الأهل علينا في بعض مصاريفهم المادية					
25	لا نملك القرار بالتصرف في دخلنا الشهري					
26	نقوم بإعطاء الأهل نقود بشكل ثابت ومتكرر					
27	نعتمد على أهل زوجي كثيراً في نفقات البيت والأبناء					
28	يقوم والد زوجي بإعطائي مصروف وبشكل ثابت					
29	يقوم أهل زوجي بإحضار احتياجات البيت شهرياً					
30	زوجي يعتمد على الأهل في نفقات المنزل					
	اتجاهات نفسية					
31	يشعر أهلنا بالفراغ لذلك يتدخلون في علاقتي الزوجية					
32	يخشي الأهل من فقدان أهميتهم بالنسبة لأبنـائهم بعـد زواجهم					
33	تشعر أم زوجي بالغيرة مني ويحقدون علي					

الرقم	محتوى الفقرة					
34	أم زوجي فقدت سيطرتها على زوجي فتحدث المشاكل					
35	عاطفتنا اتجاه الأهل زائدة وقويه					
36	اشعر بالملل في علاقتي مع زوجي لإهمالـه لأرائـي نتيجة					
37	يخبرنا الأهل باستمرار أننا عالة عليهم					
38	كوني لا أنجب يكرهوني أهـل زوجـي ويهـددوني باستمرار					
	اتجاهات ثقافية وتعليمية					
39	أنا اجهل حقوقي الزوجية					
40	قيم وتقاليد الأهل تجعلهم يتدخلون في حياتنا الأسرية					
41	لا يهتم أهلنا في التعليم					
42	اغلب أفراد الأهل غير متعلمين					
43	لا يعرف زوجي كيفية حل مشاكله مع أهله لجهله					
44	يوجد فارق ثقافي وتعليمي بيني وبين زوجي					
	اتجاهات قانونية أو مؤسسية					
45	القوانين لم تتمكن من إعطاء المرأة حقوقها وحمايتها					
46	الإجراءات الإدارية غير فاعلة في منع تدخل الأهل					
47	عدم وضوح حقوق المرأة في القانون الأردني					
48	عدم تفعيل قانون حماية الأسرة من العنف					

الجز الثالث :اتجاهات النساء المتزوجات نحو أشكال العنف الواقع نتيجة تدخل الاهل

الرقم	محتـــوى الفقـــــــرة	تنطبق بدرجة كبيــرة جداً	تنطبق بدرجة كبيرة	تنطبــق بدرجــة متوسطه	تنطبق بدرجة قليله	تنطبق بدرجة قليلـــه جداً
	العنـــــــف الجســـــدي					
49	يقوم زوجي بضربي بالعصا					
50	يشدني زوجي من شعري في حال ارتكبت خطأ					
51	يركلني زوجي بقدميه عندما أخطئ					
52	تسبب ضرب زوجي لي بكدمات وجروح في جسدي					

53	يقوم زوجي بضربي في الحزام أو الخرطوم					
54	يقوم زوجي بحرقي بأدوات حادة على جسدي					
العنـــف اللفظـــــــــــي						
55	يشتمني زوجي عندما أقوم بعمل لا يرضيه					
56	ينعتني زوجي بألفاظ محرجة					
57	يسبني زوجي بسبب أو دون سبب وبألفاظ لا أحبها					
58	زوجي يقوم بالسب على أهلي					
59	يسبني زوجي على الهاتف					
العنــــــف النفســــــــــي						
60	زوجي ليس لديه مشاعر حب وحنان اتجاهي					
61	زوجي لا يعير حديثي معه أي اهتمام					
62	يهددني زوجي بالطلاق عندما أخطئ					
63	يصرخ زوجي في وجهي عندما أخطئ					
64	يتعمد زوجي مناداتي بألقاب محرجة					
العنــــف الاجتمــاعـــي						
65	لا يرغب زوجي في زيارة صديقاتي لي					
66	يتدخل زوجي في علاقاتي مع الجيران					
67	يحرمني زوجي من زيارة أهلي وأقاربي					
68	يختار زوجي لي صديقاتي					
69	يحرمني زوجي من المشاركة في أنشطه اجتماعيه					
الإهــمــــــــــال						
70	لا يهتم زوجي بي عندما امرض .					
71	لا يوفر زوجي لي احتياجاتي من الملابس.					
72	لا يأخذني زوجي إلى الطبيب أثناء فترة الحمل.					
73	لا يصطحبني زوجي معه لزيارات صديق أو للتسوق.					
74	لا يفي زوجي بوعوده لي .					
75	لا يوجد لزوجي أوقات للاهتمام بي .					
الجز الرابع: اتجاهات النساء المتزوجات نحو أنواع تدخل الأهل في العلاقات الأسرية.						

الرقم	محتـــوى الفقـــــــرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	ابداً
76	يتدخل الأهل بتوجيه الكلام والأوامر فقط.					
77	يتدخل الأهل من خلال القيام بأفعال معينة.					
78	يتدخل الأهل في العلاقة الزوجية قولاً وعملاً.					
79	الأهل كانوا يتدخلون في أمورنا الشخصية قبل الزواج					
80	يتدخل الأهل كثيراً في علاقتنا الأسرية بعد زواجنا					
81	يتدخل الأهل بهدف إيقاع ضرر معـين بينـي وبـين زوجي					
82	يتدخل الأهل لإصلاح الخلافات بيني وبين زوجي.					
83	يتدخل الأهل مباشرة في علاقتنا الأسرية وفي وجودي					
84	يتدخل الأهل بشكل غير مباشر في حال غيابي					

الجزء السادس: يمثل اتجاهات النساء المتزوجات نحو أشكال تدخل الأهل في علاقتهم الأسرية.

الرقم	محتـــوى الفقـــــــرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	ابداً
85	يتدخل الأهل في اختيار وشراء الملابس					
86	يتدخل الأهل في التصرفات الشخصية للزوجة					
87	يتدخل الأهل في استقبال الضيوف					
88	يتدخل الأهل في طريقة اهتمام الزوجة بزوجها					
89	يتدخل الأهل في طريقة إدارة المنزل					
90	يتدخل الأهل في النفقات المنزلية					
91	يتدخل الأهل في اختيارنا لمكان السكن					
92	يتدخل الأهل في شراء الأثاث وترتيبه					
93	الأهل يتدخلون في طريقة تربية الأبناء					

الجز الرابع: اتجاهات النساء المتزوجات نحو أهمية عوامل تدخل الأهل في علاقاتهم الأسرية.

الرقم	درجة الأهمية العامـــــــــــــل	مهم	متوسط الأهمية	مهم جداً
94	يعتقد الأهل بأنهم أكثر خبرة وحكمه في تصريف أمورنا الأسرية			
95	يعتقد الأهل بفقدان السيطرة على أبنائهم فيتدخلون في العلاقة الأسرية			
96	نتيجة زواج الأبناء يشعر الأهل بالفراغ العاطفي			
97	نتيجة زواج الأبناء تشعر الأسرة بالقلق من دخول فرد جديد عليها			
98	اختلاف الثقافات بين الأسر والميول سبب في تدخل الأهل في العلاقة			
99	اعتقد أن السنوات الأولى للزواج سبب لتدخل الأهل في العلاقة الأسرية			
100	اشعر بان أخواتي يحسدوني ويغارون منى بسبب الزواج			
101	سوء الأوضاع الاقتصادية تسبب في تدخل الأهل في العلاقة الأسرية			
102	اجبر على القيام بأعمال منزليه لأهل زوجي ويوافقهم زوجي على ذلك			
103	نتيجة لعدم الإنجاب يتدخل الأهل في العلاقة الأسرية			
104	أنا غير راضية على تدخل الأهل في تربية أبنائي			
105	يتدخل الأهل في العلاقة الأسرية نتيجة لعدم رضاهم عن الزواج			
106	يتدخل الأهل لإصلاح الخلافات الأسرية			
107	ضعف الوازع الديني للأهل سبب في تدخلهم في حياتنا الأسرية			
108	كون علاقتنا قوية مع الأهل فهم يتدخلون بكل صغيرة وكبيرة في حياتنا			
109	تختلف نظرة الأهل لوظيفة الزوج والزوجة وحقوق كل منهما			
110	يتدخل الأهل بفرض أرائهم وأفكارهم التي تختلف عن أفكارنا وتوجهاتنا			
111	لأنماط التنشئة الاجتماعية دوراً في تدخلات الأهل			
112	اعتقد أن تدخلات الأهل تزيد إذا كان الزوجين من ذوي القربي			
113	اعتقد أن السكن المشترك مع الأهل سبب في تدخلهم			
114	الإجراءات الإدارية والقانونية لا تمنع تدخل الأهل في علاقتنا الأسرية			

ملحق(ن)

أداة الدراسة بالصورة النهائية



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

عزيزتي المبحوثة المحترمة

السلام عليكم ورحمة ا وبركاته، وبعد.

يقوم الطالب بإجراء دراسة علمية بعنوان

"اتجاهات الزوجات نحو تدخل أهل الزوجين في علاقاتهن الأسرية

ودوره في إحداث العنف ضدهن/ لواء قصبة الكرك أنموذجاً"

وذلك لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع - تخصص علم الجريمة. أرجو التكرم بقراءة فقـرات الاستبانه، ثم إبداء رأيكم في الحقل المناسب أمام كل فقرة، علماً بأن الإجابات الـواردة فـي هـذه الاستبانه لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم تعاونكم.

الطالب	إشراف
بسام سالم المدادحه	**الدكتور حسين طه المحادين**

الجزء الأول: المتغيرات الشخصية والديموغرافية.

1	**العمر** :	☐ اقل من 25 سنه ☐ 30-26 ☐ 35-31 ☐ 40-36 ☐ 45-41 ☐ 46 فأكثر
2	**مستوى تعليم الزوجة** :	☐ ثانوية فأقل ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
3	**مستوى تعليم الزوج** :	☐ ثانوية فأقل ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا
4	**دخل الأسرة الشهري بالدينار الأردني** :	☐ اقل من 200 ☐ 300-201 ☐ 400-301 ☐ 500-401 ☐ أكثر من 500
5	**طبيعة عمل الزوجة** :	☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ ربة منزل

6	**طبيعة عمل الزوج** : ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐ بلا عمل
7	**عدد سنوات الزواج** : ☐ اقل من 5 سنوات ☐ 6 - 10 ☐ 11-15 ☐ أكثر من 15
8	**درجة القرابة بين الزوجين** : ☐ يوجد قرابه ☐ من العشيرة ☐ لا يوجد قرابة
9	**ظروف السكن**: ☐ مع اهل الزوج ☐ قريب من أهل الزوج ☐ بعيد عن اهل الزوجين ☐ مع اهل الزوجة ☐ قريب من أهل الزوجة
10	**علاقة الزوجة بأهل الزوج** : ☐ جيدة ☐ متوسط ☐ سيئة
11	**علاقة الزوجة بأهلها** : ☐ جيدة ☐ متوسط ☐ سيئة

الجزء الثاني: فقرات تتوزع على أربعة محاور تقيس اتجاهات الزوجات نحو تـدخل أهـل الزوجين في علاقاتهن الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهن.

الرقم	محتـــــوى الفقــــــــــــرة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
المحور الأول: فقرات تقيس طبيعة العلاقة بين أهل الزوجين والأسرة						
1	علاقتنا الاجتماعية مع الأهل قوية ووثيقة.					
2	يشعر الأهل بمسؤوليتهم اتجاهنا لذلك يتدخلون في علاقتنا.					
3	يعتقد الأهل بأنهم أكثر حِكمه في تصريف أمورنا الحياتية.					
4	يتدخل الأهل كون زوجي ضعيف الشخصية.					
5	نعتمد على الأهل كثيراً في حل المـشاكل التـي تدور بيننا.					
6	يتدخل الأهل بحياتنا الأسرية لأنهم يعتمدون علينا في بعض مصاريفهم المادية.					
7	لا نملك القرار بالتصرف في دخلنا الشهري جراء تدخل الأهل بذلك.					
8	قيامنا بإعطاء الأهل نقود بشكل ثابـت ومتكـرر شجع الأهل على التدخل في حياتنا الأسرية					
9	يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية لقيام والد زوجـي بإعطائنا مصروف إضافي وبشكل ثابت.					
10	يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية كون زوجي يعتمد على الأهل في نفقات المنزل.					
11	يتدخل الأهل بحياتنا الأسرية لخشيتهم من فقـدان أهميتهم بعد زواج الأبناء.					
12	يشعر أهل زوجي بالغيرة منّي.					
13	يتدخل الأهل فـي حياتنـا الأسـرية لان الأهـل يشعرونا بأننا عالة عليهم.					
14	يتدخل الأهل في حياتنا الأسرية كوني لا أنجب.					

15	يتدخل الأهل بحياتنا الأسرية لقناعتهم بأنني اجهل حقوقي الزوجية بالمعنى القانوني					
16	لا يعرف زوجي كيفية حل مشاكله مع أهله لجهله.					
17	وجود فارق ثقافي وتعليمي بيني وبين زوجي شجع الأهل على التدخل في حيانا الأسرية.					
18	اقتصرت القوانين في تدخل الأهل في حاله واحده وهي إفساد الرابطة الزوجية.					
19	يتدخل الأهل عند حدوث مشاكل أسرية بسبب عدم فاعلية إجراءات الحكام الإداريين في حل المشاكل الأسرية.					
20	يتدخل الأهل بحياتنا الأسرية لقناعتهم بان حقوق المرأة لم تُفعل في القانون الأردني					

المحور الثاني: فقرات تقيس طبيعة مستوى العنف الموجة نحو الزوجات في الأسـرة بـسبب تدخل أهل الزوجين في العلاقة الأسرية.

الرقم	محتـــــوى الفقــــــــــرة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
21	يقوم زوجي بضربي على جسدي.					
22	يستخدم زوجي أدوات مادية لإيذائي جسدياً.					
23	يشتمني زوجي في عبارات مؤذيـه مقللـه مـن مكانتي.					
24	يقوم زوجي بإهمالي عاطفياً.					
25	يهددني زوجي بالطلاق غالباً.					
26	يمنعني زوجي من زيارة أهلـي وتواصـلي مـع أصدقائي.					
27	لا يهتم زوجي لمرضي ولا يأخذني إلى الطبيب.					
28	عندما يغضب زوجي يهجرني زوجي في الفراش جراء تدخل أهلي في شؤوننا الأسرية.					

المحور الثالث: فقرات تقيس عوامل تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية.

الرقم	محتوى الفقرة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
29	يعتقد الأهل بأنهم أكثر خبرة وحكمه في تصريف أمورنا الأسرية.					
30	السنوات الأولى للزواج قد تبرر تدخل الأهل في علاقتنا الأسرية.					
31	سوء الأوضاع الاقتصادية لأسرتنا تسبب في تدخل أهل الزوجين في علاقتنا الأسرية.					
32	أُجبر على القيام بأعمال منزليه لأهل زوجي ويوافقهم زوجي على ذلك					
33	يتدخل الأهل عادة للإصلاح عندما اختلف مع زوجي.					
34	ضعف الوازع الديني للأهل سبب في تدخلهم في حياتنا الأسرية.					
35	أسهمت أنماط التنشئة الاجتماعية التي تلقيناها في عدم تأهيلنا لنكون أزواجاً ناجحين في المستقبل.					
36	تزيد تدخلات الأهل إذا كان الزوجين من ذوي القربي.					
37	اعتقد أن السكن المشترك مع الأهل ساعد في تدخلهم بحياتنا الأسرية.					

المحور الرابع: فقرات تقيس أشكال تدخل أهل الزوجين في العلاقات الأسرية.

الرقم	محتوى الفقرة	أوافق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
38	يتدخل أهلنا في العلاقة الأسرية قولاً وعملاً .					
39	يتدخل أهلنا بهدف إفساد حياتنا الزوجية.					
40	يتدخل الأهل لإصلاح الخلافات بيني وبين زوجي.					
41	يتدخل أهل الزوجين في التصرفات الشخصية لزوجة ابنهم.					

42	يحرص أهل الزوجين على الحـضور واسـتقبال ضيوفنا رغم إننا أسرة مستقلة.					
43	يتدخل أهل الزوجين في طريقة اهتمام وأحاديـث الزوجة مع زوجها.					
44	يتدخل أهل الزوجين في كيفية الإنفـاق المنزلـي لأسرتنا.					
45	يتدخل أهل الزوجين في اختيارنا لمكـان الـسكن المناسب لنا.					
46	يتدخل أهل الزوجين في طريقة تربية الأبناء وفقاً لخبراتهم في الحياة لاعتقادهم بأنها الاقوم.					

ملحق(س)
أسماء السادة المحكمين

السادة المحكمين

الرقم	الاســـــم	الكليـــــــة/ الجامعة/ المؤسسة.	القســـــــــم
1	أ. د. فؤاد طلافحة.	كلية العلوم التربوية.	قسم علم النفس.
2	أ.د. عبدا الفواز.	كلية الشريعة.	قسم أصول الدين.
3	د. مراد المواجدة.	كلية العلوم الاجتماعية.	قسم علم الاجتماع.
4	د. ولاء الصرايرة.	كلية العلوم الاجتماعية.	قسم علم الاجتماع.
5	د. صبري الطراونه	كلية العلوم التربوية.	قسم علم النفس.
6	د. أسماء الصرايرة.	كلية العلوم التربوية.	قسم علم النفس.
7	د. راجي الصرايرة	كلية العلوم التربوية.	قسم علم النفس.
8	د. نائل البكور.	كلية العلوم التربوية.	قسم علم النفس.
9	د. لمياء الهواري.	كلية العلوم التربوية.	قسم الإرشاد والتربية الخاصة.
10	د. جهاد القرعان.	كلية العلوم التربوية.	قسم الإرشاد والتربية الخاصة.
11	د. احمد ألمجالي.	جامعة البقاء التطبيقية.	قسم الخدمة الاجتماعية.
12	د. غازي منصور.	دكتـوراه علـم نفـس وإرشاد/ مؤسسة نهـر الأردن.	قسم التدريب.

ملحق(ع)

وثائق تسهيل مهمة الدراسة

MU'TAH UNIVERSITY

President Office



جامعة مؤتة

مكتب الرئيس

Ref. :

Date :

الرقم : ٥١/١٣٥/ ١٠١٣

التاريخ : ٢٧/جمادى الأولى/١٤٣٦هـ

الموافق : ١٨/٣/٢٠١٥م

عطوفة مدير الأمن العام المحترم

تحية طيبة، وبعد:

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز لمن يلزم؛ لتسهيل مهمة الطالب بسام سالم المدادحة، والذي يدرس في جامعة مؤتة ببرنامج ماجستير علم الاجتماع- تخصص علم الجريمة، في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد دراسته الموسومة بـ: "**اتجاهات النساء المتزوجات نحو تدخل الأهل في علاقاتهم الأسرية ودوره في إحداث العنف ضدهم**"، من المعنيين في إدارة حماية الأسرة بمديرية الأمن العام؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، علماً أن المشرف على دراسته هو الدكتور حسين المحادين/ عضو هيئة التدريس في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة مؤتة.

شاكرين لكم اهتمامكم وحرصكم على التعاون مع جامعة مؤتة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. رضا شبلي الخوالدة

نسخة/ عميد كلية العلوم الاجتماعية

٥٣٨/١٢ د.م طايل الصرايرة

مؤتة - الكرك - الأردن - هاتف: ٢٣٧٢٣٨٠-٣-٩٦٢+ ص.ب: (٧) الرمز البريدي: (٦١٧١٠) فاكس: ٢٣٧٥٥٤٠-٣-٩٦٢+

Mu'tah-Karak-Jordan-Tel: +962-3-2372380 P.O.Box: (7) Zip Code: (61710) Fax: +962-3-2375540

www.mutah.edu.jo E-mail: mutah@mutah.edu.jo

المعلومات الشخصية.

الاسم: بسام سالم فارس المدادحه.

التخصص: ماجستير علم جريمة.

الكلية : العلوم الاجتماعية.

السنة : 2015.

خلوي: 0791488204 .